تفسير القاضي البيضاوي

المسمّى

أنوار التنزيل وأسرار التأويل

يُطبع محقّقاً على أربع نسخ خطّيّة نفيسة ، بعضها بخطّ الإمامين
التفتازاني والخيالي ، ومنها نسخة منقولة عن نسخة صحيحة مقابلة
مع الأصل بخطّ المصنّف ، ومنها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف رحمه الله

ومعه

حاشية العلّامة السيوطي

المسمّاة

نواهد الأبكار وشوارد الأفكار

تُطبع كاملة أوّل مرّة محقّقة على ثلاث نسخ خطّيّة
إحداها مكتوبة في حياة المؤلف، وعليها خطّه في مواضع كثيرة

حقّقه وعلّق عليه

ماهر أديب حبّوش

المجلّد الأول

(الفاتحة - البقرة ١-٥)

دار اللباب

مكتبة الإرشاد

حُقُوق الطَّبْع مَحفُوظَة

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مكتبة الإرشاد
للطباعة والنشر والتوزيع
إسطنبول

لِصَاحِبِهَا مُحَمَّد مَحْفُوظ أُزْدَمِير

هاتف: 02126381633 - 08504804773
iskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/istanbul
www.irsad.com.tr
info@irsad.com.tr
fb.com /irsadkitabevi
@irsadkitabevi
+90 (0) 5309109575

9 789933 935009

دار اللباب
للدراسات وتحقيق التراث

DAR-ALLOBAB
Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

بيروت - لبنان
009615813966
0096170112990

دمشق - سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

اسطنبول - تركيا
00902125255551
00905454729850

İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

تفسير القاضي البيضاوي

ومعه

حاشية العلامة السيوطي

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمةُ النَّاشر

بقلم الأستاذ

محمَّد خَلُّوف العبدالله

الحمـدُ للهِ والصَّـلاةُ والسَّـلامُ على رسـولِ اللهِ محمَّدٍ وعلى آلـهِ وصحبهِ ومَن والاه:

أمَّا بعدُ:

فإنَّا نحمَدُ اللهَ على جَزيلِ عطاياهُ بما امتنَّ علينا من إخراجِ نفائسِ التَّفاسيرِ لكتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ، وجَعلَ همَّنا مَصروفاً إليه، ووقتَنا مَجموعاً عليه، فلا شيءَ أحبُّ إلى المرءِ مِن العيشِ في كَنَفِ كتابِ الله تعالى مُتَفيِّئاً ظِلالَه، مُجتنِياً ثمارَه، مُتلمِّساً خلالَه آثارَ التَّوفيق والرِّعاية حياتَه، ويمنِّي نفسَه بالقربِ والدُّنوِّ مِن محبَّةِ الله ورضوانِه، وذلك مَطمَحُ الطَّامحين، ومُنتهى أَملِ المؤمِّلين، جعلَنا اللهُ مِنهم، آمِين.

وكانَ مِن تمامِ النِّعمِ الإلهيَّة أنْ يَسَّرَ اللهُ لنا مِن زمنٍ قريبٍ إخراجَ كتابِ «الكشَّاف» للعلَّامةِ الزَّمخشريِّ أحدِ مَن أَلقَتْ إليهِ البلاغةُ مَقاليدَها، وسَلَّمت إليه الفَصاحةُ زِمامَها، فنَهضنا بتحقيقهِ على أَوثقِ نُسخهِ الخطِّيَّةِ وأَتقنِها وقد خُطَّ أَكثرُها بيدِ علماءَ أَجلَّاءَ كالطِّيبيِّ والأَتقَانيِّ والفاضلِ اليَمَاني وغيرِهم، وغَدَتْ هذه الطَّبعةُ لما اشتملَتْ عليهِ مِن محاسنِ العَملِ وإتقانهِ مَرجِعاً في بابِها وناسِخةً لكلِّ ما تقدَّمَها مِن الطَّبعَات.

ولمكانةِ «الكشَّاف» عندَ أهلِ العلمِ وعُلوِّ مَنزلتِهِ فقد انْكبَّ أهلُ العلمِ بعدَه على النَّهلِ منه وما مِن أحدٍ ألَّفَ في التَّفسيرِ بعدَه إلا وعرَّجَ عليه، فكثُرت التَّعليقاتُ والمختصراتُ حولَه، وبَرزت الحواشي عليهِ، وكانَ أهمَّ عملٍ عليه هو: «تفسيرُ القاضي ناصرِ الدِّين البَيضاويِّ» المسمَّى: «أنوارَ التَّنزيلِ وأسرارَ التَّأويل» الَّذي وصفهُ الإمامُ السُّيوطيُّ بـ(سيِّد المختصَرات)، بل كانَ اختصاراً وتَحريراً وفيه زيادةُ مهمَّاتٍ مِن المباحثِ والفوائدِ على «الكشَّاف»، حتى صارَ عُمدةَ المتأخِّرينَ في بابِهِ، وكُتِبَ عليهِ أضعافُ ما كُتبَ على «الكشَّاف».

فتوجَّهت الهمَّةُ إلى إخراجِ تفسيرِ القاضي البَيضاويِّ بعدَ اجتماعِ مُقوِّماتِهِ وأَركانِهِ الأربعةِ عليهِ وهي:

الرُّكنُ الأولُ: وجودُ نصٍّ مُتقَنٍ صحيحٍ لأصلِ الكتابِ وهو «الكشَّاف» يَصحُّ الاعتمادُ عليه والرجوعُ إليهِ في ضبطِ وحلِّ كثيرٍ مِن عباراتِهِ وجملِهِ، والَّذي لولاهُ لَمَا استطعنا إخراجَ هذا التَّفسير، بل لا يُعتدُّ بأيِّ تحقيقٍ لتفسيرِ القاضي البيضاويِّ ما لم يَقُمْ تحقيقُه على نُسخةٍ سليمةٍ صحيحةٍ مِن «الكشاف»، وكيفَ يُشيَّدُ بنيانٌ إذا كان أَساسُه رِخْواً مُتضعضِعَ الأركان؟!

الرُّكنُ الثَّاني: تَشييدُ هذا التَّحقيقِ على أَصحِّ النُّسخِ الخطِّيَّةِ التي وَقفنا عليها لتفسيرِ القاضي البَيضاويِّ، فاعتَمدنا أربعَ نُسخٍ خطيةٍ اخترناها مِن (٣٣٥) نُسخةً خطِّيةً حصَّلناها وقُمنا بفحصِها واحدةً تلوَ الأُخرى، فكانت هذهِ النُّسخُ نِتاجَ ذاكَ السَّبرِ والتَّفتيشِ الَّذي أخذَ وقتاً غيرَ قليل، وقد كُتبت هذه النسخُ بخطوطِ أئمَّةٍ أعلامٍ كالتَّفتازانيِّ والخَياليِّ والفارُوقيِّ تلميذِ المصنِّفِ

ومُلازمِه وشارحِ جُملةٍ مِن كُتبه، ثمَّ على نُسخةٍ مَنقولةٍ مِن نُسخةٍ نُقلت مِن خطِّ المصنِّفِ رحمهُ الله تعالى.

الرُّكنُ الثَّالثُ: تحقيقُ حاشيةِ العلَّامةِ السُّيوطيِّ والَّتي تُعَدُّ مِن أَنفسِ ما كُتِبَ على تفسيرِ القاضي البيضاويِّ: وقد أظهرَ فيها مِن البراعةِ والبلاغةِ والفصاحةِ وأتى فيها مِن المباحثِ والفوائدِ المستمدَّةِ مِن كلامِ العلماءِ الَّذين سبقوهُ كأبي حيَّان والسَّمينِ الحلبيِّ والسَّفاقُسيِّ والطِّيبيِّ والجارَبَرْديِّ والتَّفتازانيِّ والبابَرتيِّ وغيرِهم مُناقشاً ومُعقِّباً ومحرِّراً = ما لم يَظهرْ في حاشيةٍ أُخرى كُتبتْ عليه، حتَّى إنَّ شيخَ الإسلامِ زكريَّا الأنصاريَّ الشَّافعيَّ لمَّا طالَعها صارَ يَعْجَبُ مِن فَصاحةِ الإمامِ السُّيوطيِّ ويُثني عليه ويقولُ: (الشَّيخُ جلالُ الدِّين أَراحَنا مِن تعبٍ طويل)، وقد قُمنا بتحقيقِها على ثلاثِ نُسخ خطيَّةٍ ثمَّ رابعةٍ انتخبناها مِن (٢٣) نُسخةً خطيةً وقَفنا عليها إحداها مَقروءةٌ على الإمامِ السُّيوطيِّ وعليها خطُّه في مَواضعَ كثيرةٍ.

الرُّكنُ الرابعُ والأخيرُ الذي أقمنا تحقيقَنا هذا عليه: هو تلكَ المصنَّفاتُ التي كُتِبتْ على تفسيرِ القاضي البيضاويِّ والتي كانت لنا خيرَ مُعينٍ في حلِّ ما اعتاصَ مِن غوامضِ كلامِ البيضاويِّ، وغَرُبَ على كثيرٍ من الأفهامِ معرفتُه، وضَبطِ ما قد يُشكلُ على القرَّاء ضبطُه= كحواشي الأئمَّة زكريَّا الأنصاريِّ والشِّهابِ الخَفاجيِّ والقُونويِّ وابنِ التَّمجيدِ وغيرِهم، وقد أَفدنا مِنها كثيراً كما يجدُه المطالِعُ في حواشي هذا التَّحقيق.

وبعدُ، فهذا تفسيرُ القاضي البيضاويِّ نُقدِّمُه اليومَ وقد بَذلنا فيه الوُسعَ والطَّاقةَ ولم ندَّخِرْ وقتاً ولا مالاً في سبيلِ إصدارهِ تحقيقاً وضَبطاً وتوثيقاً وحُسْنَ إِخراجٍ على أَحسنِ صورةٍ علميَّةٍ صحيحةٍ، فالحمدُ لله على ذلك حمداً كثيراً.

ولا نَنسى أخيراً أنْ نوجِّه الشُّكرَ والتقديرَ لكلِّ مَن ساهمَ في إخراجِ هذا العملِ إلى حيِّزِ الوجودِ، ونخصُّ بالشُّكرِ منهم:

ـ الأستاذُ المحقِّقُ **ماهر أديب حبُّوش** حفِظه الله والَّذي لم يَضِنَّ بوقتٍ وجهدٍ في سبيلِ إخراجِ هذا الكتابِ على أحسنِ وجهٍ وصورةٍ مَرضيَّةٍ، وهو الَّذي عاشَ بينَ كتبِ التَّفسيرِ دَهراً يزيدُ عن عشرينَ عاماً أَخرجَ لنا خِلالَها النَّفائسَ؛ كتفسيرِ القُرطبيِّ وأبي حيَّان والآلُوسيِّ وابنِ كمالِ باشا وأبي حَفصٍ النَّسفيِّ والكشَّافِ للزَّمخشريِّ، فاللهُ يُثيبُه ويُكافيهِ بما هو أهلُه.

ثـمَّ الشكرُ للإخوةِ الذيـن بذلـوا جُهـوداً كبيـرةً فـي نسـخِ الكتابَيـنِ ومُقابلتِهما وضبطِهما وتوثيقِهما وفهرستِهما، وأخصُّ بالشكرِ منهم الأساتذةَ والإخوةَ الفضلاء:

أ. توفيق محمود تكلة.

أ. جمال عبد الرحيم الفارس.

أ. خالد شمسو.

أ. عدنان عادل أبو شعر.

أ. فادي السَّيِّد.

أ. هادي الهندي.

وللأخِ الأُستاذ **خالد محمَّد ياسين علوان** الَّذي أَخرجَ الكتابَ إخراجاً بَهيًّا يَليقُ به وبمكانتهِ كلَّ التَّقديرِ.

فاللهُ يَجزيهم جميعاً خيرَ الجزاءِ ويُثيبُهم خيرَ العطَاء.

وأخيراً: فهذا جُهدنا وعملُنا بذَلنا فيه ما أَسلفنا ووصفْنا وقد قُمت بقراءتهِ كاملاً زيادةً في إِحكامِ إخراجهِ وإتمامِ مُتطلّباتِ تحقيقهِ على نَحوٍ مَرضيٍّ، فما كانَ فيه مِن خيرٍ وتوفيقٍ فمِنَ اللهِ تعالى لا غير، وما كانَ فيه مِن خَللٍ أو زَللٍ فمِن تقصيرِنا، ولكنْ حسبُنا وعذرُنا أنَّنا قد بذَلنا فيه جُهداً غيرَ قاصدِينَ مُزاحمةَ أحدٍ ولا مُنافستَه، ولكنْ نرجو ادِّخارَ هذا العملِ وغيرِه ممَّا أَخرجناهُ وسنُخرجهُ مِن أمَّهاتِ كتبِ التَّفسيرِ عندَ مَن لا يَضيعُ عندهُ مِثقالُ حبَّةٍ مِن خَردَل، واللهُ يتقبَّلُ منَّا ويُحسِنُ خِتامَنا ويُثقِّلُ مَوازينَنا، ونسألُه التَّوفيقَ والسَّدادَ في القولِ والعملِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا وقدوتِنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبهِ أجمعينَ إلى يومِ الدِّين.

وكتبه

أبو عبد الله

محمَّد خَلُّوف العبداللّه

٦ جمادى الأولى ١٤٤٣هـ

١٠ كانون الأولى ٢٠٢١م

* * *

مقدمة التحقيق

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتمِ المرسلين، وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين.

وبعدُ:

فإنَّ خيرَ الكلامِ كلامُ اللهِ، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ رسولِه، وما عَمِلَ إنسانٌ عملاً أشرفَ مِن خدمةِ هذينِ الأصلينِ اللَّذَينِ هما قِوامُ شريعةِ الإسلام، ومنهما تُستنبَطُ المسائلُ وتُستمدُّ الأحكام.

ومِن هنا؛ فقد تسابقَ العلماءُ وتَبارى الفُضَلاءُ منذُ فجرِ الدَّعوةِ في وضعِ الأُصولِ الكفيلةِ بحِفظهما مِن عبثِ العابثينَ وتأويلِ الضُّلَّالِ الزَّائغين، فكانَ هذا الكَمُّ الهائلُ من التَّصانيفِ في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ وخدمةِ الحديثِ الشَّريفِ، وليتحقَّقَ بذلك قولُ اللهِ سبحانَه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وموضوعُنا هنا ما يتعلَّقُ بشِقِّ التَّفسيرِ، فقد تنوَّعَت أساليبُ المُفسِّرينَ وتعدَّدت مناهجُهم في تفسيرِ الآياتِ وبيانِ الأحكامِ، وكلٌّ نحا مَنحى خاصًّا به، أو عُنِيَ بنوعٍ مِن أنواعِ العلومِ، لكنَّها جميعًا حافظَتْ على أصولٍ وقواعدَ هي الأساسُ لهذا الفنِّ، ومِن أهمِّها العِنايةُ بروايةٍ أو ذكرِ أقوالِ السَّلَفِ عنايةً خاصَّةً، وخصوصاً أقوالِ الصَّحابةِ الكرامِ الذين هم خيرُ مَن يُناطُ بهم تفسيرُ الكتابِ؛ لقُربِهم مِن رسولِ اللهِ ونَهْلِهم المعارفَ مِنه، ثم مُعايشَتِهم أحداثَ التَّنزيلِ لحظةً بلحظةٍ، ووقوفِهم على

سببِ تنزيلِ كلِّ آيةٍ منه، يضافُ لذلك عدالَتُهم جميعاً، مع صفاءِ مَشربِهم وخُلوصِ سَليقَتِهم مما لَحِقَ مَن بعدَهُم عند مخالطةِ الأُمَمِ والأقوامِ.

ومن القواعدِ التي حافظَ عليها أولئك المفسِّرونَ الاعتمادُ على السُّنَّةِ النبويَّةِ الشَّريفةِ في تفاسيرِهم، وعلى أصولِ وقواعدِ هذا الدِّينِ، وأصولِ وقواعدِ اللغةِ التي حتَّى ولو لم تكُن في العصرِ الأوَّلِ مُدوَّنةً في السُّطورِ لكنَّها كانَتْ محفورةً في الصُّدورِ، مجبولةً بِفِكْرِهم، محفوظةً في قلوبِهم، مركوزةً في عُقولِهم، مُرتكزةً عليها علومُهُم.

ومن أهمِّ ما عُنِيت به تلكَ التَّفاسيرُ أيضاً هو الدِّفاعُ عن مذهبِ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ، والحفاظُ على المشرَبِ الصَّافي، وتجنُّبُ البِدَعِ الضَّالَّةِ والمناهجِ المنحلَّةِ، والأفكارِ الزَّائغةِ عن سَنَنِ الاستقامةِ، فلا نجدُ مثلاً تفسيراً قائماً على أفكارِ الجَهْميَّةِ أو القَدَريَّةِ أو ما كان على شاكِلَتِهما، ولا نقصِدُ بكلامِنا هذا ما داخلَ تلك المصنَّفاتِ مِن إسرائيليَّاتٍ أو موضوعاتٍ فذاك بحثٌ آخرُ.

واستمرَّ الحالُ على هذا المنوالِ إلى أن ذهبَ أربابُ السَّليقَةِ، والتَبَسَ الإعرابُ باللَّحنِ والمَجَازُ بالحَقيقَةِ، فوُضِعَ لكلٍّ مِن الإعرابِ والبَلَاغةِ قَواعِد، يُدرَكُ بها مَا أَدرَكَهُ الأَوَّلونَ بالطَّبْعِ وتُساعِد، فكانَ حكمُ علمِ المَعاني والبيانِ كحكمِ علمِ النَّحوِ والإعراب، وكانَت الحاجةُ إليهِ دَاعيَةً لإدراكِ وجهِ الإعجازِ والإغراب، فكانَ كِتابُ «الكشَّاف» هو الكافلَ في هذا الفَنِّ بالبَيانِ الشَّاف، فبعد أن كان التَّفسيرُ عند المتقدِّمين مُقتصراً على تمهيدِ المعاني، وتشييدِ المباني، وتبيينِ المرام، وترتيبِ الأحكام، حَسْبَما بلغَهُم مِن سيِّد الأنام، جاءَ «الكشَّاف» ليضعَ الأساسَ لِمدرسةٍ جديدةٍ في التَّفسيرِ تعتمدُ الألفاظَ والتراكيبَ القرآنيةَ أساساً، وتنطلقُ منها لبيانِ مواطنِ الإعجازِ، واستنباطِ المعاني، مع المحافظةِ على أصولِ السَّابقينَ والزِّيادةِ عليها بإظهارِ مزاياهُ الرَّائقَة، وإبداءِ خفاياهُ الفائقَة؛ ليُعاينَ الناسُ دلائلَ إعجازِه،

ويشاهِدُوا شواهدَ فضلِه وامتيازِه، ليَخُطَّ بهذا منهجًا سارَ عليه مَن بعدَهُ مِن المدقِّقين، الذين دوَّنوا أسفاراً بارعَة، جامعةً لفنونِ المحاسنِ الرائعَة، يتضمَّن كلٌّ منها فوائدَ شريفةً وعوائدَ لطيفةً، كان «الكشَّاف» لها أساساً ومنطلقاً.

لكنَّ هذا العملَ البارعَ لم يكن خالصاً صافيَ المشرَبِ والمنابعِ، بل داخلَهُ مِن عبثِ الأفكارِ ما عَكَّرَ نقاءَهُ، حيثُ إنَّ الزَّمخشريَّ قد بنى تفسيرَهُ على الدِّفاعِ عن عقيدةِ المُعتزلةِ وتأويلِ الآياتِ بما يُناسِبُ مذهبَهُم، بل جهدَ في لَيِّ أعناقِ النُّصوصِ ليجعلَ أهلَ السنَّةِ والجماعةِ كأنَّهُم هم المنحرفونَ، وليُوهِمَ أنَّ مذهبَهُ هو الأصلُ ومذهبَ أهلِ السنَّةِ هو الزَّائغُ عن سَنَنِ الصَّوابِ، فسَخَّرَ لذلك كلَّ ما آتاهُ اللهُ مِن علمٍ وفَصاحةٍ.

ومِن هنا نَشأَت الحاجةُ لتفسيرٍ يُلغي كلَّ ما يخالِفُ شريعةَ أهلِ الحقِّ، وينفي ذلك الزَّبدَ ليذهبَ جُفاءً ويبقى من ذلك التَّصنيفِ البارعِ ما ينفعُ النَّاسَ في الأرضِ.

فقيَّضَ اللهُ لهذه المهمَّةِ رجلاً من كبارِ أعلامِ الأمَّةِ، هو العلَّامة القاضي ناصرُ الدِّين البَيضاويُّ رحمه الله تعالى وأعلى مقامه في علِّيِّين، حيث عكفَ على ذاك التَّفسيرِ بالاختصارِ والتَّحريرِ، والتَّنقيحِ والتَّيسير، فجاءَ بهذا التَّصنيفِ الذي تناولناهُ بالتَّحقيقِ، المنعوتِ، بـ:

«أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل»

فكانَ هو الكافلَ بإعادةِ الأمورِ إلى نِصابِها، ورَدِّ الحُقوقِ لأصحابِها، والذَّبِّ عَن مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَة، وقمعِ أهلِ البِدَعِ والرَّقاعَة، هذا مع الحفاظِ على ما حَواهُ «الكشَّاف» مِن الفوائدِ الشَّريفةِ والعوائدِ اللطيفةِ، بل وزادَ عليه الكثيرَ مِن النِّكاتِ الفائقةِ والاستنباطاتِ الرَّائقةِ، بعبارةٍ رَصينةٍ مُحكمةٍ، خاليةٍ مِن الحَشْوِ والتَّطويلِ.

فكانَ مِن إبداعاتِ الإمامِ البَيْضاويِّ أنَّه لم يَعمَدْ في اختصارِه لـ«الكشَّاف» إلى الحذفِ والاجتزاءِ مع الحفاظِ على ما بقيَ كما هو كما فعلَ غيرهُ كالإمامِ النَّسَفيِّ مثلاً، بل إنَّه عَمِد إلى تَفكيكِ البناءِ ثمَّ إعادةِ تركيبِه من جَديدٍ مُعتمِداً نفسَ اللَّبِناتِ حينًا، ومُستعمِلاً غيرَها في أحيانٍ أُخْرى مع الحفاظِ على مَتانةِ البناءِ وحُسنِه وروائِه، فصاغَهُ صياغةً مُحكمةً دقيقةً، ونحا فيه مَنْحى الإيجازِ والتَّركيزِ، بحيثُ لا يضَعُ الكلمةَ إلا بميزانٍ، كما قرَّرَ فيه الأدلَّةَ على أصولِ أهلِ السُّنَّةِ.

ولهذا كلِّه فقد لَقِيَ هذا التَّفسيرُ ما لَقِيَ مِن القبولِ عندَ العُلماءِ، وعَظُمَت مكانَتُه بين التَّفاسيرِ، لكنَّ المُبحِرَ فيه إذا لم يَكُن مِن المتمكِّنينَ في العلومِ المُتضلِّعينَ فيها فقَدْ يجِدُ بعضَ الصُّعوبةِ في فَهْمِ عباراتِه المتينةِ المُحكَمَةِ، وفَكِّ رموزِه وما غَمُضَ مِن مَعانيهِ، ومع أنَّ حواشيَهُ قد بلغَتْ كثرةً كاثرةً لكنَّ كلَّ واحدةٍ منها لا تفي بالغَرَضِ على انفرادِها، والرُّجوعُ إلى جمعٍ مِنها هو مِن الصُّعوبةِ بمكانٍ خُصوصًا بما حَوَتْه مِن تَطويلٍ وانطوَتْ عليهِ مِن تَعقيدٍ، مع تلكَ الوُجوهِ الباردة، والبحوثِ الزَّائدَة، وكَثْرةِ الأخذِ والردِّ، والقيلِ والقال.

ومِن هنا؛ فقد برزَتِ الحاجةُ إلى تحقيقِه تحقيقًا عِلْميًّا مبنيًّا على أجوَدِ نُسَخِه الخَطيَّةِ مع ضَبطِه ضَبطًا صحيحًا، وتخريجِ ما فيهِ مِن أحاديثَ وآثارٍ وقراءاتٍ وأشعارٍ وأمثالٍ وغَيرِها، والأهمُّ مِن كلِّ هذا هو شرحُ ما استغلقَ مِن مَعانيهِ وبيانُ ما اعتاصَ مِن لُغَتِه ومَبانيهِ، بالعَوْدةِ لأهمِّ حَواشيهِ، وانتقاءِ ما في كلِّ واحدةٍ مِنْها مِن الفوائدِ، مَع طرحِ ما حَوَتْهُ الزَّوائدُ.

هذا وما خرجَ منه مِن طَبَعاتٍ لا شيءَ مِنْها يَفي بالغَرَضِ، ولا حتَّى بشَيءٍ منه يسيرٍ، فكان لا بُدَّ مِن إعطائِهِ ما يَستَحِقُّ من العنايةَ، والعملِ على إخراجِهِ بطَبعَةٍ

عِلميَّةٍ تُستَفْرَغُ فيها الجهودُ لتقديمِه بأحسنِ حُلَّةٍ وأبدعِ طِرازٍ.

وقد توَّجنا هذا العمل بتحقيقِ حاشيةِ العلَّامة السُّيوطي ـ رحمه الله ـ المسمَّاةِ بـ «نواهدِ الأَبكارِ وشَواردِ الأفكار»، والتي حَوَتْ من جليلِ المباحثِ ما عزَّ نظيرُه في كلِّ ما كُتب على «أنوار التنزيل» وأصلِهِ «الكشاف»، وهي حقيقةٌ بالرجوعِ إليها في عَويصاتِ المسائلِ المُستغلَقةِ من الكتابَين، فكان هذا العملُ حقيقاً بتنزيلِهِ منزلةَ الأسفار الجليلةِ العظيمةِ التي يُفاخَرُ بها ويُرجَعُ لها ويُستَنَدُ إليها.

ومِن هُنا كان الإقدامُ على مثلِ هذا العملِ الكبيرِ من المهابةِ بمكان، وقد انبرَتْ دارُ اللبابِ كعادَتِها في حملِ المهمَّاتِ الصَّعبةِ على عاتِقها للقيامِ بهذا العَمَلِ الجبَّارِ، وسَخَّرَت له كلَّ الإمكاناتِ العِلميَّةِ والإخراجيَّةِ والطِّباعيَّةِ، وكانَ التَّوفيقُ مِن اللهِ حَليفَها، ونسألُه سُبحانَه بعد هذا الإخلاصَ والقبولَ.

وكان أوَّلُ التَّحدِّياتِ في هذا العملِ بعدَ توفيرِ نُسَخِهِ الخطيَّةِ هو انتقاءُ أجودِ النُّسَخِ لبناءِ العمَلِ عليها، وقد كان ذاك أمرًا في غايةِ الصُّعوبةِ بالقياسِ لذاك الكَمِّ الهائلِ المُتوفِّرِ مِن النُّسَخِ، وتمَّ بفضلِ اللهِ وعَوْنِه انتقاءُ أربعةٍ مِن أجوَدِها، مُغنيَةٍ عَن بَواقِيها، بل إنَّ إحداها قد خُطَّتْ بقلمِ أحدِ تلامذةِ البيضاويِّ نَفسِه مع جودةٍ في الضَّبطِ ووُضوحٍ في الخَطِّ، كما سيأتي في وَصفِها.

ثمَّ لا حاجةَ لذكرِ ما لحقَ ذلك مِن مَصاعبَ تمَّ بفضلِ اللهِ تَذليلُها ليُبصِرَ هذا العملُ النُّورَ أخيراً بما أمَّلناه فيهِ مِن حُسْنِ القبول، واللهُ في هذا خيرُ مَأمول.

وأخيراً فلا يَفوتُنا أن نتوجَّه بالشُّكرِ الجزيلِ لكلِّ مَن ساهمَ في إخراجِ هذا العملِ الجليلِ، الذي بُذِلَت فيه جهودٌ جبارةٌ، من قِبَلِ مجموعةٍ من الإخوةِ مختارةٍ، قاموا بالعملِ على نَسْخِه ومُقابَلَتِه وإخراجِه وغيرِ ذلك مِن الأمور التي لا يَتِمُّ العملُ

إلا بها، والتي يُعتبرُ ما قمنا به مِن التَّحقيقِ جزءاً منها؛ للخُروجِ به بهذه الحُلَّةِ القَشيبَةِ، فجزاهم اللهُ خيرَ الجزاءِ.

ثم الشُّكرُ مَوصولٌ لدارِ اللُّبابِ التي عوَّدَتْنا على كلِّ ما يسرُّ الأَلباب، ومديرِها أبي عبد اللهِ محمَّد خَلُّوف العبدالله الذي ـ بعدَ فضلِ الله ـ لولا دأْبُه ومتابعَتُه للعملِ مِن قبلِ أنْ يبدأَ بتَوفيرِ النُّسَخِ ثمَّ انتقائِها ثمَّ المتابعةِ لحظَةً بلَحظةٍ ما كُنَّا لنرى ثمرةَ هذا الجُهدِ المُباركِ، والحمدُ للهِ أوَّلاً وأخيراً.

وكتبه

ماهر أديب حبوش

دمشق

١/ ١٢/ ٢٠٢١م

***

عَمَلِي في الكتابِ

حَرَصْتُ في هذا العملِ على إيلاءِ الكتابِ ما يَستحِقُّه من العنايَةِ، مع تَلَافي ما وقعَ في حقِّه من القُصور، فكان عَمَلي فيه على النَّحوِ التَّالي:

١ ـ حِرصًا على سَلامةِ النَّصِّ وتَجنُّباً للوقوعِ في أيِّ تحريفٍ أو سقطٍ وقعَ فيما سبقَ مِن الطَّبَعاتِ، فقد تمَّ نسخُ نصِّ «البيضاويِّ» ابتداءً دونَ النَّظرِ في أيِّ طبعةٍ أُخرى، وقد كان هذا النَّسْخُ من إحدَى أهمِّ أصولِهِ الخطيَّة، وهي النسخةُ (أ)، ثم مُعارَضتُه بباقي الأصولِ الخطيَّة وكلُّها من نفائسِ النُّسَخِ كما سيأتي، وقد جهدتُ في اعتمادِ الأصوَبِ في المتنِ، وإثباتِ أهمِّ الفروقِ في الحواشي وطرحِ ما لا حاجةَ إليه، مع الاستعانةِ في ذلك بما جاءَ في حواشيهِ كحاشيةِ الشِّهابِ الخَفَاجيِّ وزكريَّا الأنصاريِّ والقونويِّ، وهي مِن أكثرِ الحَواشي ذِكراً لفروقِ النُّسَخِ التي تَوافَرُوا عليها، والتي ساهمَت في توضيحِ النَّصِّ وإغنائِه، كما استَعنتُ أيضًا بالأصلِ الذي هو «الكشَّافُ» مِن حيثُ التَّشابُه الكبيرُ بينَ الألفاظِ والعباراتِ، بل كثيرًا ما كنتُ أشرَحُ عِبارةَ البَيضاويِّ بعبارةِ الزَّمخشريِّ، كما استفدتُ مِن شروحِ «الكشَّاف» كـ«فتوح الغَيبِ» للطِّيبي، وحاشيتي العلَّامتينِ الجارْبَرديّ والتَّفتازانيّ، مع بعضِ المصادرِ الأخرى التي تدورُ في فَلَكِهما كتَفسيرِ ابنِ كمال باشا والآلوسي، هذا مع التَّنبيهِ أحياناً لِمَا وقع في نُسَخِ المحشِّين مِن تحريفٍ أو خطأٍ.

٢ ـ العنايةُ بضبطِ النصِّ وخصوصاً المشكِلُ والقِراءاتُ، وهذا بالاعْتِمادِ على كتبِ اللُّغةِ، والاستعانةِ بما ذَكَره الشَّارحون، وبما في «الكشَّاف» ممَّا سبقَ وحقَّقتُه في تحقيقي للكتابِ المذكورِ، هذا بالإضافةِ لِمَا جاءَ في بعض النُّسَخِ الخطيَّةِ مِن الضَّبطِ.

٣ ـ شرحُ الألفاظِ الغريبةِ والمعاني الغامِضَةِ بالرُّجوعِ لكتبِ اللُّغةِ والغريبِ كـ«الصِّحاح» و«أساس البلاغة» و«النِّهايَة في غريبِ الحديثِ» وغيرِها، وكذلك كتبُ الأدبِ والأمثالِ كشُروحِ «الحَمَاسة»، و«الأمثال» لأبي عُبيدٍ، و«جَمْهرة الأمثال» للعَسكريِّ، و«مَجْمَع الأمثال» للمَيْدانيِّ، و«المُستقصى في أمثالِ العَرَب» للزَّمَخْشريِّ.

٤ ـ شرحُ ما غَمُضَ مِن كلامِ المؤلِّفِ، وبَسْطُ ما كان الإيجازُ مانعاً من فَهْمِه على الوجهِ المطلوبِ، وذلك بالاستعانةِ بأهمِّ الحواشي والشُّروحِ التي تقدَّمَ ذكرُها، هذا دونَ الالتزامِ بحاشيةٍ بذاتِها، بل على سبيلِ الانتقاءِ لِمَا يكونُ مناسباً ومُوافِقاً لِمُرادِ المؤلِّفِ مع مراعاةِ الوُضوحِ التامِّ وعدمِ التَّعقيدِ، وتجنُّبِ الحشوِ والتَّطويلِ، والخروجِ عن النَّصِّ، والإسهابِ الذي لا يُفيد.

٥ ـ تخريجُ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ من الدَّواوينِ إنْ توفَّرتْ، مضافاً إليها أمَّاتُ كتبِ اللُّغةِ والأدبِ والمعاني والتَّفسيرِ؛ كـ«الكتاب» لسيبويه، و«المفضَّليَّات» للمفضَّل الضَّبِّي، و«معاني القرآن» للفرَّاء، و«مَجاز القرآن» لأبي عُبيدةَ، و«الكامل» للمبرِّد، و«تفسير الطبريِّ»، و«معاني القرآن» للزَّجَّاج، وغيرِها. هذا مع إتمامِ الشَّاهدِ إنْ لم يُذكَرْ بتمامِه، وشرحِه شرحاً وافياً، وبيانِ الاختلافِ في ألفاظِهِ أو قائليه إن وُجِد.

٦ ـ العنايةُ بالقراءاتِ الواردةِ فيه ـ سواءٌ المتواترُ منها والشاذُّ ـ وذلك بضبطِها

ضبطاً سليماً، وتخريجِها من أمَّات المراجعِ المختصَّة بهذا الشأن، مع نسبةِ كلِّ قراءةٍ لِمَن قرأ بها إن لم يَذكُرْها المؤلِّفُ، وهو في الغالبِ يُعنى بنسبةِ المتواترِ مِن القراءاتِ الثَّمانيةِ؛ كلِّ قراءةٍ لصاحبِها.

كما أنِّي قد الْتَزمتُ من أجلِ تمييزِ المتواترِ مِن الشَّاذِّ بجَعْلِ كلِّ ما نُسِبَ للقرَّاء العشرةِ في المشهورِ عنهم ضِمْنَ أقواسٍ مُزَهَّرةٍ هكذا ﴿﴾، وجعلِ القراءةِ الشَّاذَّةِ ضمنَ قوسينِ عاديَّينِ هكذا ( ).

كما أنني جعلتُ العزوَ في القراءاتِ السَّبعةِ المتواترةِ مُختَصًّا بأهمِّ المراجعِ فيه على الإطلاقِ، وهما كتابُ «السبعة» لابن مجاهدٍ، وكتاب «التيسير»، لأبي عمرو الداني، فيكونُ العزوُ لهما مجتمعَيْنِ، إلَّا ما كان مِن خفاءِ شيءٍ في أحدِهما أو سقوطِهِ أو ما أشبهَ ذلك، فأكتفي بواحدٍ منهما عن الآخرِ، فإذا ذكرَ المؤلِّفُ كعادتِه يعقوبَ في النِّسبةِ أو وردَتْ قراءةٌ عن باقي العشرةِ أضَفْتُ «النَّشرَ» إليهما.

وبالنِّسبةِ للعزوِ في القراءاتِ الشَّاذَّة فقد جعلتُ الأساسَ في ذلك: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه، و«المحتسب» لابن جِنِّي، مجتمعَينِ إن اجتمَعَا في ذكرِ القراءةِ، وإلَّا فأحدَهما إن انفردَ، فإن لم تُوجدْ فيهما القراءةُ فمِن أهمِّ المراجعِ المتقدِّمة نحو: «معاني القرآن» للفرَّاء، و«معاني القرآن» للزَّجَّاج، و«إعراب القرآن» لتلميذه أبي جعفر النَّحاس، و«المصاحف» لابن أبي داود، و«تفسير الثَّعلبي»، و«الكشاف»، و«المحرر الوجيز»، و«البحر المحيط». ولا تخرجُ قراءةٌ عن هذه المصادرِ إلَّا النَّادرَ القليلَ.

كما عُنِيتُ في الشَّاذِّ أيضاً بذكرِ مَن قرأ بكلِّ قراءةٍ في حالِ ورودِ ذلك في المصادرِ، فإذا كَثُروا فقد أَكْتَفِي بالأهمِّ مع الإشارةِ أحياناً لكونِ القراءةِ نُسِبَت لجمعٍ غيرِهم.

٧ ـ العنايةُ بالأحاديثِ النبويَّة الشَّريفةِ، وذلك بتخريجِها مِن دواوينِ السُّنَّةِ المعتمَدةِ، ومقابَلَتِها عليها، وذكرِ الفروقِ الوَجيهةِ بينَها، وسَوْقِ شواهِدِها إنْ وُجِدتْ، مع شرحِ غريبٍ وبيانِ عِلةٍ إنْ كانت. وأقتصرُ في العزوِ على الصَّحيحينِ أو أحدِهما إن وُجِدَ فيه الحديثُ، وإلا فمِن باقي الكتبِ السِّتَّةِ و«مسند الإمام أحمد»، فإنْ لم يُوجد الحديثُ فيها فمِن باقي كتبِ التَّخريجِ.

٨ ـ تخريجُ ما ذُكرَ فيه من آثارٍ عن السَّلَف من الصَّحابةِ والتابعينَ وتابِعِيهم.

٩ ـ عزوُ ما وردَ فيه مِن أقوالٍ للعُلَماءِ إلى كُتبهم إنْ وُجِدَتْ، أو إلى أهمِّ المراجعِ، مع مقابلةِ ما جاءَ عند المؤلِّفِ على ما في المصادرِ للتأكُّدِ مِن سَلامةِ النصِّ وخلوِّه من أيِّ سَقْطٍ أو تحريفٍ أو مخالَفةٍ وجيهةٍ لِمَا في المصدرِ.

١٠ ـ تعقُّبُ المؤلف في بعضِ مَسائل النَّحوِ والقراءاتِ وغيرِها، ممَّا تابعَ فيه الزَّمخشريَّ في الغالبِ، بذكرِ ما قاله الأئمَّةُ في رَدِّهِ أو تفنيدِه، شرطَ أن يكونَ هذا التعقُّبُ وجيهاً.

١١ ـ بعد كلِّ هذا: قمنا بنسخِ نَصِّ حاشيةِ العلَّامةِ السُّيوطي التي كتبها على تفسير القاضي البيضاوي، وهي مِنْ أنفسِ الحواشي التي كُتبت عليه ـ كما سيأتي في الفصل الرابعِ مِنْ هذه المقدمةِ ـ نسخنا النص بالاعتمادِ على نسخةٍ خطِّيةٍ مكتوبةٍ في حياةِ مؤلِّفها وعليها خطُّه وأنها مقروءةٌ عليه في مواضع كثيرة، ثم قمنا بمقابلتها على نسخةٍ ثانيةٍ وثالثةٍ مقابلةً تامَّةً كاملة، ثم رابعةٍ في القسم الثاني من الحاشية كما سيأتي في وصفِ النُّسخ الخطيةِ، وقد قمنا بتحقيقها التحقيق العلميَّ وسرنا على المنهج نفسه الذي قمنا به في تفسير القاضي العلامةِ البيضاويِّ مع ملاحظةِ فرقٍ مهمٍّ وهو كثرةُ مصادرِ الإمام السيوطيِّ التي كانت بالمئات وبعضُها مفقودٌ أو نادرٌ، وبعضُها لا زال في عالَم المخطوطات، وقد أكثرَ من النَّقل عن حاشيتي العلَّامتين التفتازانيِّ وأكملِ

الدِّين البابرتيِّ على «الكشَّاف»، وقد جهدنا على توثيقِ نصوصهما من نسخِها الخطيةِ التي وقفنا عليها، كما أننا لم نترك نقلاً أو توثيقاً نقله العلامة السيُّوطي إلا وقد وثقناه في الغالب بفضل الله.

١٢ ـ جَعلنا نصَّ العلَّامةِ البيضاويِّ ضِمنَ مستطيلٍ لتمييزِه عن حاشيةِ العلَّامةِ السُّيوطيِّ عليه.

١٣ ـ وضعُ دراسةٍ تليقُ بأهميَّةِ الكتابين، واشتملت على أربعة فصول:

الفصلُ الأول: ترجمةُ العلَّامة البيضاويِّ: حياتِه وآثارِه ومَنزلتِه بين العلماءِ.

الفصلُ الثَّاني: دراسةُ كتابِ العلَّامة البيضاويِّ: «أنوارِ التَّنزيل وأسرارِ التأويل»، وسيتمُّ فيها تناولُ الأمورِ التَّاليةِ:

أولاً: ذكرُ أقوالِ العلماءِ في الكتابِ.

ثانياً: ذكرُ نُبذةٍ عن أهمِّ الحواشي التي كُتِبَت عليه.

ثالثاً: شرحُ منهجِ المؤلِّف في تفسيرِه.

رابعاً: ذكرُ الفرقِ بين «الكشَّاف» و«أنوار التنزيل».

خامساً: وصفُ النُّسخِ الخطيَّة التي تمَّ اعتمادُها في التَّحقيقِ.

الفصلُ الثالث: ترجمةُ العلَّامةِ السُّيوطيِّ.

الفصلُ الرابعُ: دراسةُ حاشيةِ العلَّامةِ السُّيوطيِّ على تفسيرِ القاضي البيضاويِّ المسمَّاةِ: «نواهد الأبكارِ وشوارد الأفكارِ».

وسنتناولُ فيه المواضيعَ التَّاليةَ:

أولاً: بماذا تميَّزَت هذه الحاشيةُ؟

ثانياً: منهجُ المؤلِّفِ فيها.

ثالثاً: وصفُ النُّسخِ الخطيَّةِ.

١٤ ـ عملُ فهارسَ علميَّة واسعةٍ تليقُ بمكانةِ الكتابين، وبما اشتَمَل عليهما مِن مَسائلَ، حيث تناوَلنا فيها فهرسةَ المسائلِ التالية:

١ ـ فهرس الآيات المستشهد بها.

٢ ـ فِهْرِسُ الآيات التي ذُكرت فيها وجوه القراءات المتواترات.

٣ ـ فِهْرِسُ القراءاتِ الشواذ.

٤ ـ فِهْرِسُ أسبابِ النُّزول.

٥ ـ فهرس الأحاديثِ النبويَّةِ الشَّريفة.

٦ ـ فِهْرِسُ آثارِ السلفِ من صحابةٍ وتابعين وتابعيْهِم.

٧ ـ فِهْرِسُ الأشعارِ.

٨ ـ فهرس الأرجازِ.

٩ ـ فِهْرِسُ الأعلامِ.

١٠ ـ فِهْرِسُ الكتبِ المذكورةِ في الكتابِ.

١١ ـ فِهْرِسُ المصادرِ والمراجع.

١٢ ـ الفِهْرِسُ العام.

والحمدُ لله الذي بنعمتهِ تتمُّ الصَّالحات، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين

* * *

الفصل الأول

ترجمةُ القاضي البَيْضاوِيِّ[1]

ـ اسمُهُ ونسبُهُ:

هو الشَّيخُ الإمامُ العالِمُ العلَّامةُ المحقِّقُ المدقِّقُ القاضي، ناصرُ الدِّينِ عبدُ اللهِ، بنُ قاضي القضاةِ الأعظمِ السَّعيدِ إمامِ الحقِّ والدِّينِ أبي القاسمِ عمرَ، بنِ المَولى العلَّامةِ قاضي القضاةِ فخرِ الدِّين أبي عبدِ اللهِ محمَّدٍ، بنِ الإمامِ الماضي صدرِ الدِّينِ أبي الحسنِ عليٍّ[2].

يُكْنى بأبي الخيرِ[3] وأبي سعيدٍ[4].

---

(١) تنظر ترجمته في المصادرِ والمراجع الآتية: «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٣٧٩)، «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٩)، «مرآة الجنان» (٤/ ١٦٥)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ١٥٧)، «البداية والنهاية» (١٣/ ٣٢٧)، «السلوك في طبقات العلماء والملوك» (٢/ ٤٣٦)، «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٢/ ١٩٥)، ««طبقات الإسنوي» (١/ ١٣٦)، «طبقات ابن قاضي شهبة» (٢/ ١٧٢)، «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠)، «طبقات المفسرين» (١/ ٢٤٢)، «قلادة النحر» (٥/ ٤٤٢)، «شذرات الذهب» (٥/ ٣٩٢)، «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» للعبادي (٣/ ٩٤)، «الفتح المبين» (٢/ ٨٨)، «هدية العارفين» (١/ ٤٦٣)، «القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه» (ص ١٣٨ ـ ١٣٩)، «الغاية القصوى في دراية الفتوى ـ مقدمة التحقيق» (١/ ٥١)، «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٥٥).

(٢) هكذا ذكر البيضاويُّ نفسُه هذا النسبَ في إسناده لكتاب «مصابيح السنة»، انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» (١/ ٤ ـ ٦).

(٣) هذه كنيته في غالب مصادر الترجمة.

(٤) وهو ما أثبته تلميذه الفاروقي في خاتمة نسخته من «تفسير البيضاوي»، المعتمدة في هذه الطبعة،

الشِّيرازيُّ: نسبةً لمدينةِ شيرازَ، وهي قصبةٌ في بلادِ فارسَ، وهي ممَّا استجدَّ عمارتُها واختطاطُها في الإسلامِ، وخرجَ منها جماعةٌ مِن العلماءِ، ودفنَ بها جماعةٌ مِن التَّابعينَ[1]، واتفقتِ المصادر على أنَّ الإمامَ البيضاويَّ نشأَ فيها، وولِيَ القضاءَ فيها.

التِّبْريزيُّ: نسبةً لتِبريزَ، أشهرِ مدنِ أذربيجانَ، خرجَ منها جماعةٌ وافرةٌ مِن أهلِ العلمِ[2]. وينسبُ إليها الإمامُ البيضاويُّ باعتبارِ وفاتِه فيها.

البيضاويُّ: نسبةً إلى البيْضاءِ قريةٍ بفارسَ، وهي أكبرُ مدينةٍ في كُورةِ إصطَخَر، بينَها وبين شيرازَ ثمانيةُ فراسِخَ، وكانَ اسمُها في أيّام الفرسِ (در إسفيد)، فعرِّبَت بالمعنى، وسمِّيتِ البيضاءُ؛ لأنَّ لها قلعةً تَبينُ مِن بُعدٍ ويُرى بياضُها[3].

ويُنسَبُ البيضاويُّ إليها لأنَّ أصولَ أسرتِهِ منها، أو لأنَّ مولِدَه كان فيها.

الشَّافعيُّ مذهبًا، الفقيهُ، المفسِّرُ، الأصوليُّ، النَّحْويُّ، المُتكلِّمُ، المؤرِّخُ.

ـ مولدُه ونشأتُه:

لا يُعرَفُ للبَيضاويِّ في التراجمِ تاريخُ مولدٍ على التَّحديدِ، ولم يذكرهُ من ترجمَ له.

وذكره الزركلي في «الأعلام» (٤/ ١١٠)، وذكر المقريزي في «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٢/ ١٩٥): أبو محمد.

(١) انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣/ ٣٨٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠).

إلا أنَّ بروكلمان في «دائرة المعارف الإسلامية» أثبتَ مَولِدَهُ سنةَ (٦٢٣هـ)[١]، ولم يذكُرْ مُستندَهُ في ذلك.

والذي نميلُ إليه أنَّ سنةَ مولدِه: (٦٤٢هـ)، استنادًا إلى ما نقلَهُ الجنديُّ في «السلوك في طبقات العلماء والملوك» عن الزنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ: قال «كانت وفاتُه بمدينةِ تِبريزَ، وهي مدينةٌ مِن أعمالِ أذربيجانَ، وكانت لنيفٍ وتسعينَ وستِّ مئةٍ، بعد أن بلغَ عمرُه تسعًا وأربعينَ سنةً»[٢]، فيكون مولده حوالي سنة (٦٤٢هـ) على تقديرِ أنَّ الراجحَ في تاريخ وفاتِهِ سنة (٦٩١هـ)، كما سيأتي بيانه[٣].

ولم يذكُرْ غالبُ من ترجمَ له مكانَ وِلادَتِه، إلَّا ما كانَ من نصِّ الزِّركليِّ في «الأعلام» على أنَّ ولادتَه كانَتْ في البيضاءِ[٤]، ولم أجدهُ منقولًا عندَ مَن تقدَّمَه.

وقد ذكر الجنديُّ في «السلوك في طبقات العلماء والملوك» عن الزَّنجانيِّ تلميذِ المصنفِ، والطِّيبُ بامخرمةَ في «قلادة النحر» أنَّ جدَّ البيضاويِّ خرجَ مِن البيضاءِ

---

(١) نقلاً عن مقدمة تحقيق «طوالع الأنوار»، وذكر أن هذا في الطبعة الفرنسية من «دائرة المعارف الإسلامية»، ولم أجد التاريخ في الطبعة الإنجليزية، ولا العربية.

(٢) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٣) ذكر محقق «الغاية القصوى» أن سنة ولادة البيضاوي: (٥٨٥هـ)، استنادًا إلى أن ابن حبيب ذكر في كتابه «درة الأسلاك» في حوادث سنة (٦٨٥هـ) أن البيضاويَّ رحمه الله توفي عن مئة، وبنى عليه أنه كان من المعمَّرين، واتضح لي ـ بعد مراجعة نسختين مخطوطتين (آيا صوفيا ٢٣٣/ و٤٤) و(باريس ١٧٢٠/ و٨٢) من «الدرة» ـ، أن الصواب: وتوفي عن.... [بياض] سنة، فلعلها تحرفت في نسخة محقق «الغاية» من (سنة) إلى (مئة).

وقدَّرَ محقق «مرصاد الأفهام» بعد أن ذكرَ التاريخَ الذي رجحناه أنَّ في كلامِ الزنجانيِّ المذكور تصحيفًا، وبنى عليه أنه ولد حوالي سنة (٦١٢هـ)؛ لأدلةٍ ذكرها، والله أعلم.

(٤) انظر: «الأعلام» (٤/ ١١٠).

وسكنَ شيرازَ[1]. فلعلَّ مولدَهُ كان في شيرازَ، ثمَّ نسبَ إلى البيضاءِ لأنَّ أسرته منها، ويؤيِّدُه ما ذكرَهُ ابنُ شاكرٍ الكتبيُّ في «عيون التواريخ» حيثُ قال: «الشِّيرازيُّ ثمَّ البَيْضاويُّ»[2]، والله أعلم.

وقد نَشأَ البَيْضاوِيُّ في شيرازَ في أسرةٍ علميةٍ، وكان بيتُه مَشهورًا بالعلمِ والقضاءِ.

فوالدُه: الوالي قاضي القضاةِ الأعظمُ السَّعيدُ إمامُ الحقِّ والدِّينِ، أبو القاسمِ عمرَ.

وجدُّه: المولى العلَّامةُ قاضي القضاةِ فخرُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ محمدٌ.

وعمُّ والدِه: أقضى القُضاةِ السَّعيدُ شمسُ الدِّينِ أبو نصرٍ أحمدُ بنُ عليٍّ.

وجدُّ والدِه: الإمامُ الماضي صدرُ الدِّين أبو الحسنِ عليٌّ.

وخالُه: الإمامُ السَّعيدُ الرَّبّانيُّ شهابُ الدِّينِ أبو بكرٍ.

وجدُّه لأمِّه: الإمامُ الماضي نجمُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمنِ البيضاويُّ.

كلُّهم من أئمَّةِ العلمِ وأصحابِ القضاء والرياسةِ[3].

وقد نهلَ البيضاويُّ في هذه الفترةِ مِن مَعينِ والدِه وشيخِه شرفِ الدِّينِ سعيدٍ، فجمعَ بينَ المعقولِ والمنقولِ، وبرعَ في العلومِ والفنونِ، فدرسَ العربيَّةَ والفقهَ والكلامَ والمنطقَ، وسمعَ الحديثَ، حتَّى لمعَ نَجمُه وأشيرَ إليه بالبنانِ.

---

(١) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» (٢/ ٤٣٦)، و«قلادة النحر» (٥/ ٤٤٢).

(٢) انظر: «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٣) انظر إسناد البيضاوي لكتاب «مصابيح السنة» عن طريقهم في «تحفة الأبرار» (١/ ٤ ـ ٦). وإسناده في الفقه عن طريق والده عن جده في «الغاية القصوى في دراية الفتوى» (١/ ٢٢٠).

ـ تولِّيه القضاءَ:

اتَّفقتِ المصادرُ على أنَّ الإمامَ البيضاويَّ نشأَ في شيرازَ، ووليَ القضاءَ فيها. وكانت مدةُ تولِّيه قضاءَ القضاةِ في شيرازَ مدَّةَ ستة أشهر، لِمَا ذكرَ التَّاجُ السبكيُّ في ترجمةِ قاضي القضاةِ أبي إبراهيم مجدِ الدِّينِ إسماعيلَ بن يحيى التَّميميِّ الشِّيرازيِّ[1]: «ولي قضاءَ القُضاةِ بفارسَ وهو ابنُ خمسَ عشرةَ سنةً وعُزِلَ بعد مدةٍ بالقاضي ناصرِ الدِّينِ البيضاويِّ، ثمَّ أعيدَ بعدَ ستَّةِ أشهُرٍ وعُزِلَ القاضي ناصرُ الدِّينِ، واستمرَّ مجدُ الدِّينِ على القضاءِ خمسًا وسبعينَ سنةً».

وبيَّنَ ابنُ السُّبكيِّ أنَّ القاضي مجدَ الدينِ توفيَ سنة (٧٥٦هـ) عن أربع وتسعينَ سنةً بشيرازَ، وأنه تولَّى القضاءَ في سنِّ الخامسةَ عشرةَ سنةَ (٦٧٧هـ) وبقي مدَّةً ثم عزلَ، ووليَ القاضي ناصرُ الدين ستة أشهرٍ، ثمَّ أعيدَ مجدُ الدِّينِ إلى القضاءِ وبقيَ فيه بعد ذلك خمسًا وسبعينَ سنةً.

فيظهر مِن هذا أنَّ وِلايةَ البيضاويِّ للقضاءِ بشيرازَ كانت حوالي (سنة ٦٨١هـ). وكان عمرُه حينئذٍ تسعةً وثلاثينَ عامًا[2].

وذكرَ التَّاجُ السُّبكيُّ في «الطبقات الكبرى»: أنه رحلَ إلى تبريزَ، حيثُ صادفَ دخولُه إليها مجلسَ درسٍ قد عُقدَ بها لبعضِ الفُضلاءِ فجلَسَ القاضي ناصرُ الدِّين أُخرياتِ القومِ بحيثُ لمْ يَعلَمْ بِهِ أحدٌ، فذكرَ المُدرِّسُ نكتةً زعمَ أنَّ أحدًا مِن الحاضرينَ لا يَقدرُ على جوابِها، وطلبَ مِن القومِ حلَّها والجوابَ

---

(١) هو قاضي القضاة مجد الدين إسماعيل بن يحيى التميمي الشيرازي البالي، نسبة إلى بال بليدة في شيراز، كان مشهورًا بالدين والصلاح الخير والمكارم وحفظ القرآن وكثرة التلاوة، توفي بشيراز سنة ٧٦٥هـ، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٤٠٠).

(٢) على تقدير مولده سنة (٦٤٢هـ) ووفاته سنة (٦٩١هـ).

عنها، فإنْ لم يَقدِروا فالحلُّ فقط، فإن لم يقدِروا فإعادتَها.

فلمّا انتهى مِن ذكرِها شرعَ القاضي ناصرُ الدِّين في الجوابِ.

فقالَ له: لا أسمعُ حتّى أعلمَ أنَّك فهمتَها، فخيَّره بينَ إعادتِها بلفظِها أو معناها، فبهِتَ المدرِّسُ وقال: أعدْها بلفظِها، فأعادَها، ثمَّ حلَّها وبيَّنَ أنْ في تركيبِه إيّاها خَللًا، ثمَّ أجابَ عنها وقابَلها في الحالِ بمثلِها ودعا المُدرِّسَ إلى حلِّها، فتَعذَّرَ عليه ذلك.

فأقامَه الوزيرُ مِن مجلسِه وأدناه إلى جانبِه، وسألَه: مَن أنت؟ فأخبرَه أنَّه البيضاويُّ وأنَّه جاءَ في طلبِ القضاءِ بشيرازَ، فأكرمَه وخَلَعَ عليه في يومِه، وردَّه وقد قَضى حاجتَه[1].

ولا ندري هل كان طلبُه للقضاءِ بشيرازَ في هذه الحادثةِ قبلَ عزلِه بالقاضي مجدِ الدِّينِ التَّميميِّ أم بعدَهُ.

وقد تولَّى البَيضاويُّ القضاءَ وكان قد ملكَ أمورَ شيرازَ في ذلكَ الوقتِ جمالُ الدِّين إبراهيمُ الطِّيبيُّ، المعروفُ بالعدلِ بين النَّاسِ والأخذِ على أيدي الظَّلمةِ[2].

ورُوِيَ أنَّ القاضيَ ناصرَ الدِّين البيضاويَّ قصدَه يومًا لبعضِ أشغالِه حين تقلُّدِه لأعمالِه، فأرادَ أن يلقاه بخلوةٍ، فصلَّى الصُّبحَ في أوَّل الوقتِ، ثمَّ ركبَ إلى بابِه واستأذنَ عليه، فقيلَ له: اجلس، فجلَسَ وانتظرَ حتَّى طلعتِ الشَّمسُ فأذِنَ له،

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) هو جمال الدين إبراهيم الطيبي المعروف بابن السواملي، سافر وأبعد في الصين وفتح الله عليه، فاكتسب أموالًا وبلغ الغاية، واستقبل من حاكم العراق بلادًا كبارًا، وكان يعتقد في أهل الصلاح والخير، ويمدهم بالمؤنة، ثم إن التتار مالوا عليه حتى قلت أمواله، توفي بشيراز عام (٧٠٦هـ)، انظر: «أعيان العصر» للصلاح الصفدي (١/ ١١٧ ـ ١١٩).

فلمَّا دخلَ أكرمَه وحيَّاه، ثمَّ قال: يا مولانا! صلَّيتَ الصُّبحَ؟ قال: نعم، وكيف لا أصلِّي؟! فقال: يا مولانا إذا صلَّيتَ، فأتبِعْها بأذكارٍ ودعواتٍ، وفرِّغْ قلبكَ أوَّلَ النَّهارِ مِن أفكارِ المخلوقِ، واشتغِل بالخالقِ، حتَّى إذا قضيتَ ما وجبَ عليك مِن عبادةِ الخالقِ توصَّلْ إلى الأسبابِ بإذنِه وأمرِه، وإلَّا فإذا شوَّشتَ وقتكَ وفوَّتَّ عليك بعضَ أورادِكَ، ثمَّ أتيتَ بابَ مخلوقٍ مثلِك؛ لا جرمَ لم يُفتَحْ عليك، ولمْ يُؤذنْ لك، قال القاضي: فعلمتُ أن ذلك الكلامَ من الحقِّ[1].

وفي هذا دلالةٌ على عِظَمِ مكانةِ القاضي البيضاويِّ عندَ أهلِ عَصرِه ورؤساءِ بلدِه، وعلى شِدَّةِ تواضُعِه ولينِ جانبِه.

وقد عُرِفَ البيضاويُّ بالحزمِ في القضاءِ، والتَّحقيقِ والتَّدقيقِ في الحُكمِ والفُتيا، ووصفَ بأنَّه قابلَ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ بالاحترامِ والاحترازِ، حتَّى بزغَتْ في الآفاقِ نُجومُه، واشتهرَتْ في الأمصارِ فوائدُهُ وعلومُه[2].

وقد ذكرَ حاجي خليفة في «كشف الظنون» أنَّ البيضاويَّ تركَ القَضاءَ والمناصِبَ الدُّنيويَّةَ بعدَ أنْ وعظَهُ شيخُه الكتحتائيُّ ونهاهُ عن طلبِ القضاءِ، حيثُ قال بعد أن نقلَ ما قالَهُ ابن السبكيُّ: «وقيل: إنَّه طال مدَّةُ مُلازمَتِه، فاستشفعَ مِن الشَّيخِ مُحمَّد بن مُحمَّد الكتحتائيِّ، فلمَّا أتى الأميرَ على عادَتِه قال: إنَّ هذا الرَّجُلَ ـ يعني: البيضاويَّ ـ عالمٌ فاضِلٌ، يريدُ الاشتراكَ مع الأميرِ، في السَّعيرِ، يعني: أنه يطلبُ منكُمْ مِقدارَ سجادةٍ في النَّارِ، وهي مجلسُ الحكمِ، فتأثَّر الإمامُ البيضاويُّ مِن كلامِه، وتركَ المناصِبَ الدُّنيويَّةَ، ولازمَ الشَّيخَ إلى أن ماتَ»[3].

---

(١) انظر: «شد الإزار» لمعين الدين الشيرازي (ص: ٣٤٢ـ٣٤٣).

(٢) «درة الأسلاك مخطوط آيا صوفيا رقم ٢٣٣» (٤٥/ ب).

(٣) انظر: «كشف الظنون» (١/ ١٨٦) بتصرف يسير.

وقد وقعَتْ هذه الكلماتُ في نفسِ البيضاويِّ موقعًا حَسَنًا، إذ عكفَ بعدَ أَنْ تركَ القضاءَ على كتابةِ تَفسيرِه الذي سارَ في الآفاقِ وقابلَهُ النَّاسُ بالقَبُولِ، وظهرَتْ آثارُ الزُّهدِ في الدُّنيا والالتفاتِ إلى الآخرةِ في «تفسيره»، فمِن ذلكَ قولُه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾:

«مَن أرادَ أَن يَعرف أَعدَى عَدُوِّه السَّاعيَ في إمَاتتِه الموتَ الحقيقيَّ فطريقُه أن يذبحَ بقرةَ نفسِهِ التي هي القوَّةُ الشَّهْويَّة حينَ زالَ عنها شَرَهُ الصِّبَا ولم يلحَقْها ضعفُ الكِبَر، وكانت مُعْجِبةً رائقةَ المنظَر، غيرَ مُذَلَّلةٍ في طلبِ الدُّنيا، مُسَلَّمةً عَنْ دَنَسِها، لَا شِيَةَ بها من مَقابحها، بحَيثُ يصلُ أثرُه[1] إلى نفسِهِ فتحيا به حيَاةً طَيِّبةً، وتُعْرِبُ عمَّا به ينكشِفُ الحالُ ويرتفِعُ ما بين الوهمِ والعَقلِ من التدارُءِ والنِّزاعِ»[2].

***

(١) أي: أثر الذبح.

(٢) انظر: (٣/ ٢١) من طبعتنا هذه.

ـ مشاهير شيوخه:

١ ـ والدُهُ إمامُ الدِّينِ عُمَرُ بنُ محمَّدِ بنِ عليٍّ البَيْضاويُّ (٦٧٥هـ):

كان مُقتدى عصرِه، وأوحدَ دهرِه، إمامًا مُتبحِّرًا، جمعَ بينَ العلمِ والتَّقوى، وتقلَّدَ القضاءَ بشيرازَ سنينَ، ودرسَ وأسمعَ، وحدَّث ورَوَى، تولى قضاءَ شيرازَ في عام (٦٧٠هـ) للأتابك أبي بكرِ بن سعدِ بن زنكي بن مودود، وكان مِن المقرَّبينَ منه، وكانَ الأتابكُ مِمَّنْ شهرَ بالعدلِ والحكمةِ.

ومِن شيوخِه شمسُ الدِّينِ عبدُ الرَّحيمِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ السَّرْوِسْتَانيُّ، وله رواياتٍ عاليةٍ عن أبي الفتوح العِجليِّ، وأبي الفرجِ ابن الجوزيِّ، وابنِ سكينةَ البغداديِّ، وكريمِ الدِّين الشاشيِّ، وموفقِ الدِّين الكازرينيِّ، وشهابِ الدِّين عمرَ السُّهْرَوَرْدِيِّ، ونجمِ الدِّين أبي الجنابِ أحمدَ المعروفِ ببكرٍ الخوارزميِّ، وله كتابٌ فيه ذكرُ شيوخِهُ ومقروءاتِه عليهم. توفيَ في ربيعِ الأوَّلِ سنة (٦٧٥هـ)، ودُفنَ بشيرازَ[1].

وقد تأثَّرَ البيضاويُّ به كثيرًا، وهو عُمدَتُه بين شيوخِه، وعليه تفقَّه وأخذ علومَه وأسانيدَه، قال في مقدِّمةِ «الغاية القصوى»:

«فاعلَمْ أني أخذتُ الفقهَ عَن والدِي مولى الموالي، الصَّدرِ العالي، وليِّ اللهِ الوالي، قدوةِ الخَلَفِ، وبقيةِ السَّلَفِ، إمامِ الملَّةِ والدِّينِ أبي القاسمِ عمرَ قدسَ اللهُ روحَه» ثمَّ ساقَ بقيَّةَ الإسنادِ بالفقهِ إلى الإمامِ الشَّافعيِّ، ثمَّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ[2].

---

(١) انظر: «شد الإزار في حط الأوزار عن زوار المزار» لمعين الدين أبو القاسم جنيد شيرازي (٢٩٤ ـ ٢٩٥)، و«شيراز نامه» لأبي العباس الشيرازي (ص: ٦٥، ١٣٦) وهو باللغة الفارسية، وسماه: أفضل الدين.

(٢) «الغاية القصوى في دراية الفتوى» (١/ ٢٢٠).

وقرأ عليه «مصابيحَ السنَّةِ» مرارًا وتكرارًا[1]. وقد ذكرَ البيضاويُّ بعض اختياراتِ والدِهِ الفقهيَّةِ وفتاويه في ثنايا كتبِه.

٢ ـ مولانا شرفُ الدِّينِ عمرُ بن الزكيِّ البوشكانيُّ (ت ٦٨٠هـ):

تأدَّبَ الإمامُ البيضاويُّ به وتخرَّجَ لديهِ، وكانَ مِن رُؤوسِ مَشايخِه، دفنَ في شيرازَ، ورثاه القاضي ناصرُ الدينِ بقصيدةٍ طويلةٍ كانت مكتوبةً على مرقدِه[2].

٣ـ شرفُ الدِّينِ سَعيدٌ[3]:

ذكرَهُ بهاءُ الدِّينِ الجنديُّ في «السُّلوك في طبقاتِ العلماءِ والملوكِ» في ترجمةِ الزنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ: قال: «فسألتُه عمَّن تفقَّه؟ يعني: البيضاوي، فقال: في المنقولاتِ بأبيهِ وفي المَعقولاتِ بشرفِ الدِّينِ سعيدٍ أوحدِ عُلماءِ شيرازَ»[4].

٤. الشَّيخُ محمَّدُ بن محمَّدٍ الكتحتائيُّ[5] الصُّوفيُّ:

صحبَهُ البيضاويُّ وأخذَ عنه الطَّريقَ واقتدى به في الزُّهدِ والعبادةِ، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون»: «تأثَّرَ الإمامُ البيضاويُّ مِن كلامِه، وتركَ المناصِبَ الدُّنيويَّةَ، ولازمَ الشَّيخَ إلى أن ماتَ، وصنَّفَ «التفسير» بإشارةِ شيخِه، ولَمَّا ماتَ دُفِنَ عند قَبرِه»[6].

٥ ـ الصاحبُ غياثُ الدِّينِ أبو مضرٍ محمدُ بنُ أسعدَ العُقيليُّ اليَزديُّ:

---

(١) انظر: «تحفة الأبرار» (١/ ٤ ـ ٦).

(٢) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٢٩٧ ـ ٢٩٩).

(٣) وذكر الطيب بامخرمة (٥/ ٤٤٢) أن اسمه: شعبة، ولم أقف على ترجمة لكلا الاسمين.

(٤) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٥) وفي بعض المصادر: «الكيخاني».

(٦) انظر: «كشف الظنون» (١/ ١٨٦).

ذكرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيحِ السنَّةِ»[1].

٦ ـ خاله الإمامُ شهابُ الدِّينِ أبو بكرٍ محمدُ بنُ الإمامِ نجمِ الدِّينِ عبدِ الرّحمنِ البَيضاويُّ (ت: ٦٤٩هـ):

ذكرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيح السنة»[2]، وقد كانَ شيخًا رفيعَ الشّأنِ رفيعَ الحالِ، له إسنادٌ في الحديثِ، روى عنه جمعٌ كثيرٌ مِن الأئمَّةِ والأعيانِ[3].

٧ ـ الإمامُ جمالُ الدِّينِ أحمدُ الهَمْدَانيُّ المعروفُ بـ(عاج):

ذكرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيحِ السنة».

٨ ـ الإمامُ جمالُ الدِّينِ عُثمانُ بنُ يوسفَ المَكيُّ:

ذكرَهُ في إسنادِه لكتابِ «مصابيح السنة».

٩ ـ قاضي القضاةِ تقيُّ الدِّينِ أبو الحسنِ عليُّ بن الحسنِ بنِ أحمدَ الشِّيرازيُّ:

ذكره العفيف المطري في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»[4].

١٠ ـ الشَّيخُ نجمُ الدِّينِ عبدُ الواحدِ:

---

(١) انظر: «تحفة الأبرار» (١/ ٤ ـ ٦). وقد ذكر ابن الفوطي أن كنيته: «أبو نصر»، والمثبت ما ذكره المصنف. وذكر ابنُ الفوطيِّ أنَّ صاحبَ شيرازَ أرسله إلى الخليفة المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين في بغداد بصحبة الإمام نجم الدين عبد الله البادَرائي (ت: ٦٥٥)، انظر: «مجمع الآداب» لابن الفوطي (٢/ ٤٥١).

(٢) والظاهر أن البيضاوي كان صغيرًا حين أجازه خاله، نظرًا لما رجحناه في تاريخ مولده. إذ بينه وبين وفاة خاله سبع سنوات.

(٣) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٣٣٠ ـ ٣٣٢).

(٤) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧)

ذكرَهُ العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»[1].

١١ ـ معينُ الدِّين أبو ذَرٍّ عبدُ اللهِ بن الجنيدِ الكشكيُّ الصُّوفيُّ (ت ٦٥١هـ):

ذكرَ البيضاويُّ في «منتهى المنى» أنَّه يروي عنه بسندِه إلى الإمامِ البغويِّ[2]. وهو إمامُ زمانِه ومُفتي أوانه، له مشيخةٌ عاليةٌ وأسانيدُ مُعتبرةٌ، صَحِبَ ابنَ الجوزيِّ وابنَ سكينةَ، وقرأَ «الجمع بين الصحيحين» للحُمَيديِّ عليه، قيل: إنَّه ما تكلَّمَ قطُّ بهَجْرٍ، وما عامل أحدًا بزَجْرٍ[3].

***

(١) المصدر السابق.

(٢) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٨٤)؛ نقلاً عن مخطوط «منتهى المنى».

(٣) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٥٧ ـ ٥٩)، وفيه: «الكثكي».

ـ مشاهيرُ تَلامِذَتِه:

١ ـ أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ إسماعيلَ الزَّنْجانيُّ الشِّيرازِيُّ:

تولَّى قضاءَ شيرازَ، وهو مِن أكابرِ أصحابِ الإمامِ البيضاويِّ، وَقلَّ مَا رُئِيَ مثلُه في الفقهاءِ، كانَ شريفَ النَّفسِ عاليَ الهمَّةِ، وَلَه مصنّفاتٌ عديدةٌ وشروحٌ لبعضِ مُصنَّفاتِ البيضاويِّ في أصُول الدّينِ، ولهُ كتابٌ في التَّفْسِير. أَخذ عن البيضاويِّ الأَحَادِيثَ التُّساعيةَ، وجملتُها أربعةَ عشرَ حَدِيثًا، والرّسالةَ الجديدةَ للإمامِ الشَّافِعِيِّ[1].

٢ ـ الشَّيخُ كَمَالُ الدِّينِ عُمَرُ بنُ إلياسَ المراغيُّ (ت ٧٣٣هـ):

كَانَ عَالمًا عابدًا، سَمِعَ «منهاج» البَيضَاوِيّ من مُصَنِّفه، ومات بِدِمَشق[2]، وعن طريقه يتَّصِلُ إسنادُ عليِّ بن خليفةَ المساكنيِّ والإمامِ الشَّوكانيِّ بكتابِ «أنوار التنزيل»[3].

٣ ـ الشَّيخُ الإِمَامُ فَخرُ الدِّينِ أحمَدُ بنُ الحَسَنِ الجارَبَرْدِيُّ (ت ٧٤٦هـ):

كان فاضلًا دينًا مُتفنِّنًا مُواظِبًا على الشُّغلِ بِالعلمِ وإفادةِ الطّلبَةِ، شرحَ «منهاج» البَيضَاوِيّ فِي أصُولِ الفقهِ، وَله على «الكَشَّاف» حواشٍ مشهورةٌ وَقد أقرأَهُ مَرَّاتٍ عديدةً، قال السبكيُّ: بلغنَا أَنه اجْتمع بِالْقَاضِي نَاصِر الدِّينِ البَيضَاوِيِّ وَأخذ عَنهُ[4].

---

(١) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٥ ـ ٣٣٦).

(٢) انظر: «تاريخ ابن الوردي» (٢/ ٢٩١).

(٣) انظر: «فهرسة علي بن خليفة المساكني» (ص: ٣٦ ـ ٣٧)، و«الفتح الرباني في فتاوى الشوكاني» (٣/ ١٣٨٥، ١٥٦١).

(٤) انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٩)، و«بغية الوعاة» (١/ ٣٠٣).

٤ ـ عبدُ الصَّمدِ بنُ محمودِ بنِ عبدِ الصَّمدِ الفارابيُّ الفاروقيُّ، ظهيرُ الدِّينِ (ت بعد ٧٠٧هـ):

فقيهٌ أصوليٌّ، مِن تَصانيفه: «شرحُ طوالعِ الأنظارِ» و«شرحُ مِنهاجِ الوصولِ» كلاهما لشيخِه البَيْضاويِّ[١]، وهو ناسخُ النسخةِ الخطيَّةِ لتفسيرِ البيضاويِّ المرموز لها بـ(ض) التي اعتمدناها ـ مع جملةٍ أخرى من النسخِ النَّفيسةِ ـ في إخراجِ هذه الطَّبعةِ.

٥ ـ زينُ الدِّينِ الهنكيُّ:

لازمَهُ الإمامُ عَضُدُ الدِّينِ الإيجي، وأخذَ عنهُ، وصرَّحَ العلماءُ بأنَّهُ تلميذُ البَيْضاويِّ[٢].

٦. زينُ الدِّينِ التِّبريزيُّ:

ذكرُه المُلَّا برهانُ الدِّينِ الكوراني (ت١١٠١)، في رِسالتِه: «الأَمَم لإيقاظِ الهِمَم»، وأوردَ فيها إسنادَهُ بكتب البيضاويِّ «أنوار التنزيل» و«الطوالع» و«المنهاج» و«الغاية القصوى» و«شرح المصابيح» إلى مصنِّفِها، عن طريقِ زينِ الدِّينِ التِّبريزيِّ عن البيضاويِّ[٣]. ولعلَّه الذي قبلَه.

٧. عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ الحَميدِ أبو محمَّدٍ الجَيْلونيُّ (ت ٧٢٣هـ): نسبةً إلى كورةِ جَيْلون، وهو جبلٌ ببلادِ فارسَ، قرأَ على البيضاويِّ وأخذَ عنه[٤].

---

(١) انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٥٧٤).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ٤٦).

(٣) انظر «مجموع رسائل الملا الكوراني» (١/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩)، وقد يسَّرَ اللهُ لدارِ اللُّبابِ طباعة هذا المجموعِ الذي يضمُّ عشرينَ رسالةً مِن أنفس رسائلِه. ولم أقف على ترجمة لزين الدين التبريزي.

(٤) انظر ترجمته في «السلوك في طبقات الملوك» (٢/ ١٤٦)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٦٤)، وذكر تلمذته على البيضاوي في «السلوك في طبقات الملوك» (٢/ ٤٣٦).

٨. الشيخُ عبدُ الرَّحمنِ بن أحمدَ الأصفهانيُّ[١]:

ذكرَهُ العلامةُ أحمدُ بن عبد الرحمنِ الموصليُّ في إجازتِه للشَّيخِ عمادِ الدينِ الأمهريِّ حيث قال: «والطريقُ الثَّاني أنني قرأتُ قراءةَ بحثٍ على الشَّيخِ الإمامِ العالمِ الكاملِ المحقِّق المدقِّقِ شمسِ الدِّينِ محمودٍ الأصفهانيِّ، وهو بحثُهُ عن والدهِ القيِّمِ ابنِ أحمدَ، ووالدُهُ على مُصنِّفِه القاضي ناصرِ الدِّين»[٢].

٩. بدرُ الدِّينِ محمَّدُ بن أسعدَ التُّستَرِيُّ:

ذكرَه الوادي آشي في «ثَبَتِهِ» حيثُ قال: «ومِن شُيوخي في الأصلينِ والمعاني والبيانِ العَلَّامةُ ضياءُ الدِّينِ العَفيفيُّ الغرميُّ، وقد قرأتُ عليه «منهاج» البيضاويِّ بحثًا، وأخبرني أنَّه يرويهِ عن الإمام بدرِ الدِّينِ التُّستَريِّ، عَن مؤلفه، فأجزتُ لهم ذلك إجازةً مُعينةً»[٣].

١٠. جمالُ الدِّينِ الفاتني:

ذكره العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»[٤].

١١. قوامُ الدِّينِ مسعودُ بن محمَّدٍ الخبيص الكَرْمانيُّ (ت: ٧٤٨هـ):

ذكره العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشَّافعيين»[٥]. وهو أبو محمَّد

---

(١) وهو والد الفقيه الشافعي أبي الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، الأصولي، النحوي، الأديب، المنطقي، الكاتب البارع، صاحب «تشييد القواعد في شرح تجريد العقائد»، و«شرح كافية ابن الحاجب»، و«شرح منهاج البيضاوي في الأصول»، انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ٣٨٣).

(٢) ذكره محقق «الغاية القصوى»، وعزاه إلى مخطوط في الخزانة التيمورية.

(٣) انظر: «ثبت الوادي آشي» (ص: ١٠٨).

(٤) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٩٠)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧)

(٥) المصدر السابق.

مَسعودُ بن محمَّد بنِ محمَّد بنِ سهلٍ الكَرمانيُّ الملقَّبُ بقوامِ الدِّينِ، أديبٌ مِن فقهاءِ الحنفيَّةِ، له «شرح الكنز» في الفقه، وحاشيةٌ على «المغني» للخبازيِّ في الأصولِ[1].

١٢. جمالُ الدِّينِ حُسَين بنُ المنجا.

ذكره العفيفُ المطريُّ في «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين»، وهو أحدُ شُيوخِ شمسِ الدِّينِ أبي الثَّناء محمودٍ الأصفهانيِّ[2].

١٣. شرفُ الدِّينِ عبدُ المؤمنِ بنُ خلَفٍ الدِّمياطيُّ الشَّافعيُّ (ت: ٧٠٥هـ):

ذكر ابن صارمٍ الصَّيداويُّ أنه ممَّنْ يروي «المنهاج» عن مؤلِّفِه البيضاويِّ[3].

***

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (٦/ ١٠٨)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٨٦).

(٢) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٩١)؛ نقلاً عن «ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين» (ص: ٩٧، ١٦٥)

(٣) «مرصاد الأفهام ـ مقدمة التحقيق» (ص: ٩٢)؛ نقلاً عن «مشيخة الصيداوي» (ص: ٤٤٩)

ـ مصنفاته:

في التفسير:

١ ـ «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» المعروفُ بـ: «تفسير البيضاويِّ»، وهو موضوعُ بحثِنا، وهو آخرُ تصانيفِ الإمامِ ناصرِ الدِّينِ البيضاويِّ رحمه الله تعالى، خصَّه أهل العلمِ بالذِّكر في سيرِهم، ونوَّهوا عليهم في تراجمِهم، واعتنَوا فيه كثيرًا بين شرحٍ واختصارٍ وتخريج أحاديثٍ وتحشيةٍ وتعليقٍ وترجمةٍ، حتى بلغتِ التَّصانيفُ عليه العشرات.

٢ ـ «كتاب العين» في التفسير. انفردَ ابنُ شاكرٍ الكتبيُّ بذكرِه، ولم يذكُرْ تفسيرَهُ «أنوار التنزيل»، فلعلَّه هو، أو أنه وقفَ على تفسيرٍ له آخرَ لم يَصِلنا[1].

في الحديث:

٣ ـ «تحفةُ الأبرارِ» شرحَ فيه كتابَ «مصابيح السنةِ» للإمام البغويِّ، وقد حلَّ الإمامُ البيضاويّ في شرحه هذا المُعْضِلات، وذلَّل المُشكلات، ولخَّص المُعْوِصَات، وأبرزَ الفوائدَ والنِّكات، بلُغةٍ رفيعة عالية، وقد نقلَ كلامَه في هذا الشرحِ الأئمةُ الكبار، واعتمده الشّراحُ والمحققون[2]، وهو مطبوع.

في الفقه وأصوله:

٤ ـ «شرحُ مُنتخَبِ المحصولِ في الأصولِ» لفَخرِ الدينِ الرَّازِي، في أصولِ الفقهِ[3].

---

(١) انظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر الكتبي (٢١/ ٣٨٨).

(٢) عن مقدمة تحقيق «تحفة الأبرار» بتصرف.

(٣) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

٥ ـ «شرحُ مختصرِ ابنِ الحاجبِ» في الأصولِ[١].

٦ ـ «منهاجُ الوصولِ إلى علمِ الأصولِ»: وهو كتابٌ صغيرُ الحجمِ، جمُّ الفوائدِ، كثيرُ المنافعِ، جمعَ خلاصةَ الكتبِ التي تقدَّمَتْه بعبارةٍ مختصرةٍ دقيقةٍ، حتى صار من أهمِّ المتونِ في أصولِ الفقهِ، وله شروحٌ كثيرةٌ، وهو مطبوعٌ.

٧ ـ و«شرحه»[٢].

٨ ـ «المنهاج» في الفقه[٣]. وذكرَ ابنُ تغْري بَرْدي أنَّ للإمامِ البيضاويِّ منهاجَين، الأوَّل المشهورُ وآخر غيرُه[٤]، فلعله المذكور.

٩ ـ و«شرحه»[٥].

١٠ ـ «شرحُ المحصولِ» لفخرِ الدّينِ الرّازيِّ[٦].

١١ ـ «شرحُ التّنبيه» لأبي إسحاقَ الشّيرازيِّ، في أربع مجلداتٍ[٧].

١٢ ـ «الغايةُ القُصوى في درايةِ الفَتوى»، وهو في فروعِ المذهبِ الشَّافعيِّ، واختصرَه من كتابِ «الوسيط» للإمامِ الغزاليِّ[٨]. وهو مطبوع.

---

(١) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

(٢) ذكره السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠).

(٣) ذكره ابن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٤) انظر: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٧/ ١١١)

(٥) ذكره ابن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٦) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦)،

(٧) المصدر السابق.

(٨) انظر: «شد الإزار» للشيرازي (ص: ٣٩١).

١٣ ـ «**منظومة في الفقه**»[١].

١٣ ـ «**مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام**»، وهو مطبوع.

في الكلام وأصول الدين:

١٥ ـ «**طوالعُ الأنوارِ مِن مطالعِ الأنظارِ**»، في أُصول الدِّينِ، قال السُّبكيُّ: وهو أجلُّ مختصرٍ أُلِّف في علمِ الكلامِ[٢]، وهو مطبوعٌ.

١٦ ـ «**الإيضاح في أصول الدين**»[٣].

١٧ ـ «**مصباحُ الأرواحِ في علمِ الكلامِ**»، رتَّبه على مقدمةٍ وثلاثةِ كتبٍ، وهو مختصرٌ لطيفٌ مع زياداتٍ وتوجيهاتٍ لكتابه «الطوالع»، وممّن شرحَه تلميذه: محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ الزّنجانيُّ[٤]، وهو مطبوعٌ.

١٨ ـ «**منتهى المنى**» **في شرح أسماء الله الحسنى**، ذكره في «تفسيره» في نهاية سورة الحشر. وهو مطبوع.

في المنطق:

١٩ ـ «**الكافيةُ**» في المنطقِ[٥].

٢٠ ـ «**شرحُ المطالعِ**» في المنطقِ[٦]. وهو شرحُ متنِ «المطالع» لسراجِ الدِّينِ الأرمويِّ، وهو مِن أحسنِ مُتونِ المنطقِ، وأكثرِها شُروحًا.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٣).

(٣) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

(٤) انظر: «السلوك في طبقات العلماء» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

(٥) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦).

(٦) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦)، والسيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠)، والداودي في «طبقات المفسرين» (١/ ٢٤٨).

٢١ ـ «المطالع»[١].

في العربية:

٢٢ ـ «لُـب الألبـاب فـي علـم الإعـراب»، وهو مختصـر كافية ابـن الحاجب، قـال عنـه حاجـي خليفة: وهـو منطـوٍ على فوائـدَ جليلـةٍ، ومتكفّـلٌ لغرائـبِ النّحوِ بوجـازةِ ألفـاظٍ عبقريّـةٍ، وقـد ذكرَ فيه مـا هو الواجـبُ ممّا تركَـه ابـنُ الحاجبِ[٢]، وهـو مطبوع.

٢٣ ـ «شرحُ كافيةِ ابنِ الحاجبِ»[٣].

في التاريخ:

٢٤ ـ «نظامُ التَّواريخِ»:

مِـن الكتـبِ التّاريخيّةِ التي تتنـاولُ التّاريخ العـامّ مِن عهدِ آدمَ إلى سـنة ٦٧٤هـ، أو ٦٨٥هـ، ذكـر فيه: الأنبيـاء، والخلفاء، والدولـة الأموية، والعباسـية، ثم الصفارية، والسـامانية، والغـزنوية، والديـالمة، والسلجـوقية، والسـلغرية، والخوارزميـة، والمغوليـة، وهو كتـابٌ باللغةِ الفارسـيّة[٤].

في الهيئة والفلك:

٢٥ ـ «متن في علم الهيئة»[٥].

---

(١) ذكره الإسنوي في «طبقات الشافعية» (١/ ١٥٤) في ترجمة التستري، ولعله الذي قبله.

(٢) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٤٦).

(٣) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦)،

(٤) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٥٩٥)، و«دائرة المعارف الإسلامية» (ص: ٢٠٤٩، ٢٠٥١).

(٥) ذكره القونوي في مقدمة «حاشيته» على «أنوار التنزيل».

٢٦ ـ «شرح الفصول لنصير الدينِ الطُّوسيِّ»[١].

وله كذلك:

٢٧ ـ «رسالةٌ في تعريفات العلوم»، وتُسمَّى أيضًا: «تعريفٌ مُنيف بالعِلْمِ الشَّريف»، وهي رسالةٌ مُختصَرةٌ ذكرَ فيها تعريفاتٍ جامعَةً لعددٍ مِن العلومِ، وتظهَرُ فيها ثَقافةُ الإمامِ البَيضاويِّ الواسعةُ، واطلاعُه على مُختلفِ العلومِ والفنونِ، وهي مطبوعةٌ.

٢٨ ـ و«كتابُ تهذيبِ الأخلاقِ في التَّصوُّفِ»[٢].

وممَّا نُسِبَ للبيضاويِّ وليسَ له:

١ ـ «الإرشاد» في الفقه: نسبَهُ إليه ابنُ شاكرٍ الكُتبيُّ في «عيون التواريخ»[٣]. والرَّاجحُ أنَّ الكتابَ ليسَ له، وإنَّما هو للإمامِ أبي بكرٍ البيضاويِّ[٤]، حيثُ ذكرَ السُّبكيُّ في ترجمتِه: «وله أيضًا على ما ذكرَ ابنُ الصَّلاحِ كتابُ «الإرشاد» في شرحِ «كفايةِ» الصَّيْمَريِّ»[٥].

٢ ـ «تذكرةٌ» في الفروعِ. ذكرَها حاجي خليفة حيث ذكر كتاب «التذكرة في

---

(١) ذكره البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٤٦٢).

(٢) ذكره ابن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٩).

(٣) انظر: «عيون التواريخ» (٢١/ ٣٨٨).

(٤) محمد بن أحمد بن العباس الفارسي القاضي أبو بكر البيضاوي، كان إمامًا جليلاً ذا رتبة رفيعة في فقهاء الشافعية، توفي سنة سنة (٤٦٨هـ)، انظر ترجمته في «طبقات الشافعية» لابن الصلاح (١/ ٩١)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/ ٩٦).

(٥) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/ ٩٧).

الفروع على مذهب الشافعي» للسِّراجِ ابن الملقِّنِ، ثمَّ قال: «ويقالُ: إنَّ للإمامِ البَيضاويِّ المفسِّر «تذكرة» فيهِ أيضًا»[1].

والرَّاجحُ أنَّ الكتابَ لأبي بكرٍ البَيضاويِّ أيضًا، حيثُ ذكرَ السُّبكيُّ في ترجمتِه أنَّ لهُ شرحينِ على كتابهِ «التَّبصرة»: أحدهما: الأدلَّةُ في تعليلِ مسائلِ التبصرةِ، ذكر ابنُ الصَّلاحِ أنه وقفَ عليه، والثاني: التذكرةُ في شرحِ التَّبصرةِ، وقفَ عليه السبكيُّ وهو في مجلدينِ[2].

***

(١) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٣٩٢).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٩٧).

ـ ما قيل في الإمامِ البَيْضاويِّ:

اتَّفقَت أقوالُ العلماءِ على جلالةِ قدرِ وعلوِّ شأنِ القاضي ناصرِ الدِّينِ البيضاوي ومنزلته، وأثنى عليه مَن ترجمَ له مِن الأعلام.

ـ فقال الصَّلاح الصَّفديُّ (ت ٧٦٤هـ): «العلَّامةُ المحقِّقُ المدقِّقُ، صاحبُ التَّصانيفِ البديعةِ المشهورة»[١].

ـ وقال اليافعيُّ (ت ٧٦٨هـ): «أعمُّ العلماءِ الأعلامِ ذو التَّصانيفِ المُفيدةِ المحقَّقة، والمباحثِ الحميدةِ المدقَّقة، قاضي القضاة، ناصرُ الدِّينِ عبدُ اللهِ بنُ الشَّيخِ الإمامِ قاضي القضاةِ إمامِ الدِّينِ عمرَ بنِ العلّامةِ قاضي القُضاةِ فخرِ الدِّينِ محمدِ بنِ الإمامِ صدرِ الدِّينِ عليٍّ، القدوةُ الشّافعيُّ البيضاويُّ، وللقاضي ناصرِ الدِّينِ مصنفاتٌ عديدة، ومؤلفاتٌ مفيدة، ممّا شاعَ في البلدان، وسارتْ به الرّكبان، وتخرّجَ به أئمةٌ كبارٌ»[٢].

ـ وقال تاجُ الدينِ السُّبكيُّ (ت ٧٧١هـ): «كان إمامًا مبرِّزًا نظَّارًا صالحًا متعبدًا زاهدًا»[٣].

ـ وقال ابنُ حبيبٍ (ت ٧٧٩هـ): «عالمٌ نمَى زرعُ فضلِه ونجَم، وحاكمٌ عَظُمَت بوجودِه بلادُ العجَمْ، برعَ في الفقهِ والأُصول، وجمعَ بين المعقولِ والمنقُول، وأجابَ سُؤالَ الطَّالبين، ونشرَ إردبَّةَ الإفادةِ على الرَّاغبين، تكلَّمَ كلٌّ مِن الأئمَّةِ بالثَّناءِ على مُصنَّفاتِه وفَاه، ولو لَمْ يَكُن له غيرُ «المنهاج» الوجيزِ لفظُه المحرَّرِ لكفاه،

---

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٠٦).

(٢) انظر: «مرآة الجنان» لليافعي (٤/ ١٦٥).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

وَليَ أمرَ القضاءِ بشيراز، وقابلَ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ بالاحترامِ والاحتراز، وبزغَتْ في الآفاقِ نجومُه، واشتهرَتْ في الأمصارِ فوائدُهُ وعُلومُه»[1].

ـ وقال أكملُ الدينِ البابَرتيُّ (ت ٧٨٦هـ): «الفاضلُ الألمعيُّ ناصرُ الدِّين البَيْضاويُّ، صنَّفَ «المنهاج» وجعلَه كسِراجٍ وَهَّاج»[2].

وقال ابن قاضي شُهبةَ (ت ٨٥١هـ): «صاحبُ المُصنَّفاتِ، وعالِمُ أذربيجانَ، وشيخُ تلك النَّاحيةِ»[3].

وقال السيوطي (ت ٩١١هـ): «كانَ إمامًا علَّامةً، عارفًا بالفقهِ والتَّفسيرِ والأصلَيْنِ والعربيَّةِ والمنطقِ، نظَّارًا صالحًا متعبِّدًا شافعيًّا»[4].

* * *

(١) انظر: «درة الأسلاك مخطوط آيا صوفيا ٢٣٣» (٤٥/ ب).

(٢) انظر: «الردود والنقود» للبابرتي (١/ ٨٧).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٢).

(٤) انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٥٠).

ـ وفاته:

اختلف المؤرخون في تحديدِ تاريخِ وفاةِ الإمامِ البَيْضاوِيِّ رحمَهُ اللهُ على أقوالٍ كثيرةٍ، منها:

ـ ما ذكره الصَّلاحُ الصَّفديُّ في «الوافي بالوفيات»، وابنُ كثيرٍ في «البداية والنهاية» والمقريزي في «السلوك» أنَّ وفاتَه كانت سنةَ «٦٨٥هـ»[١].

ـ وذكر الإسنويُّ في «الطبقات» وابنُ الملقِّنِ في «العقد المذهب» أنَّ وفاتَه كانَتْ سنةَ «٦٩١هـ»[٢].

ـ وذكر اليافعيُّ في «مرآة الجنان» أنَّ وفاتَهُ كانت سنةَ «٦٩٢هـ»[٣].

ـ وتقدم أنَّ بهاءَ الدِّين الجنديَّ نقلَ عن الزَّنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ أنَّ الإمامَ مات لنيفٍ وتسعينَ وستِّ مئةٍ عن تسعٍ وأربعينَ.

ـ وذكرَ الشِّهاب الخفاجيُّ في مقدمةِ «حاشيته» على تفسير البيضاويِّ أنَّه توفي سنةَ (٧١٩هـ)، حيث قال: «والذي اعتمدَهُ وصحَّحه المؤرِّخونَ في التَّواريخِ الفارسيَّةِ أنَّهُ توفيَ في شهرِ جمادى الأوَّلِ سنةَ تسعَ عشرةَ وسبع مئةٍ تقريبًا، ويشهد له ما في آخرِ تاريخِه «نظام التواريخ»»[٤].

والذي نرجِّحُه أنَّ سنةَ وفاتِه هي «٦٩١هـ»، لما يأتي:

---

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» للصلاح الصفدي (١٧/ ٢٠٦)، و«البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦)، و«السلوك في دول الملوك» (٢/ ١٩٥).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ١٣٦)، و«العقد المذهب» (ص: ١٧٢).

(٣) انظر: «مرآة الجنان» (٤/ ١٦٥).

(٤) انظر: «حاشية الشهاب» (١/ ٣).

ـ تصريحِ الفاروقيِّ تلميذِ البَيْضاويِّ، حيثُ ذكرَ في خاتمةِ النُّسخةِ الخطيَّةِ مِن «تفسيرِ البيضاويِّ» المعتمدةِ في هذه الطَّبعةِ المرموزِ لها بـ (ض) تاريخَ وفاةِ البيضاويِّ، حيثُ قال: «وقد انخرطَ المصنِّفُ سَقى اللهُ ثَراه ورَضِيَ عنه وأرضاه، في سلكِ الجَواهرِ القُدسِيَّةِ بتبريزَ متعزِّيًا عن جلبابِ الجِسميَّةِ، **في شوَّالَ لسنةِ إحدى وتِسعينَ وستِّ مئةٍ**، أسألُ اللهَ تعالى لهُ الرِّضوانَ ولنفسي الرَّحمةَ والغفرانَ، والحمدُ للهِ حمدًا يُكافِئُ نعمَهُ ويوافي مزيدَهُ وصلواتُه على محمَّدٍ وآلِه».

ـ أنَّ البيضاويَّ فرغَ مِن تأليفِ «تفسيره» في هذه السَّنةِ، وقد جاءَ هذا التَّاريخُ في خاتمةِ إحدى النُّسَخِ الخطيَّةِ[1]، حيثُ كتبَ فيها: «تمَّ في آخرِ شَهرِ التَّوبةِ **جُمادى الآخرةِ سنةَ إحدى وتِسعينَ وستِّ مئةٍ**».

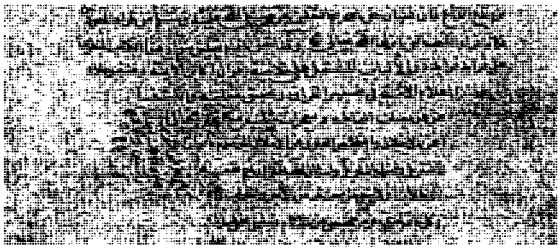

ويَعضُدُه أيضًا ما ذكرَهُ الفاروقيُّ في خاتمةِ نُسخَتِه المذكورةِ مِن أنَّ «التَّفسيرَ» آخرُ مُصنَّفاتِ البيضاويِّ، حيثُ قال: «تمَّ المجلَّدُ الثاني مِن كتابِ «أنوارِ التَّنزيلِ وأسرارِ التَّأويلِ»، آخرِ مصنَّفاتِ الإمامِ الأعظَمِ...»[2].

---

(١) وهي نسخة مكتبة السلطان أحمد المحفوظة برقم (٣٦).

(٢) ويظهر استنادًا إلى هذا النصِّ أن الإمام البيضاويَّ توفي بعد فراغه من كتابة «تفسيره» بنحو أربعة أشهر.

وقد أوصى الإمامُ البيضاويُّ إلى القُطبِ الشِّيرازيِّ أن يُدفَنَ بجانبِه بتبريزَ[1].

ولم تذكُر المصادِرُ سِنَّ البيضاويِّ عندَ وفاتِه، عدا ما ذكرَهُ الجنديُّ عن الزَّنجانيِّ تلميذِ البيضاويِّ، حيث قال: «كانت وفاتُه بمدينةِ تِبريزَ، وهي مدينةٌ مِن أعمالِ أذربيجانَ، وكانت لنيِّفٍ وتسعينَ وستِّ مئةٍ، بعد أن بلغَ عمرُه تسعًا وأربعينَ سنةً»، اهـ[2].

رحمه الله وجزاهُ عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجزاء، بما قدَّمَ لهذه الأمةِ وبذَلْ، وبما صنفَ من التصانيفِ المفيدةِ والتآليفِ المحرَّرةِ فانتفعَ بها العِباد، وجعلَ ذلك ذخرًا له يومَ المعاد.

***

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٠٦).

(٢) انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» لبهاء الدين الجندي (٢/ ٤٣٦).

الفصلُ الثَّاني

دراسة كتاب

تفسير القاضي البيضاوي

أولاً: أقوالُ العُلَماءِ في «أنوار التَّنزيل»

لقيَ هذا التَّفسيرُ لِمَا ذكرناهُ رواجًا عظيمًا عند العلماءِ، ومَدحَهُ الكثيرونَ مِنْهم، فمِن ذلك قولُ السُّيوطيِّ في «حاشيته» على هذا الكتاب:

وسيِّدُ المُختصرَاتِ مِنهُ [أي: من «الكشَّاف»] كتابُ «أنوارِ التَّأويل وأَسرارِ التَّنزيل» للقاضِي ناصِرِ الدِّينِ البَيضاوِيِّ، لخَّصَهُ فأجَاد، وأَتى بكُلِّ مُستجَاد، ومازَ مِنهُ أَماكِنَ الاعتِزال، وطَرَحَ مَواضِعَ الدَّسائِسِ وأَزال، وحرَّرَ مُهِمَّات، واسْتدرَكَ تتِمَّات، فبرَزَ كأَنَّهُ سَبيكَةٌ نُضَار، واشتَهَر اشتِهارَ الشَّمسِ في وَسطِ النَّهار، وعَكَفَ عليه العَاكِفون، ولَهِجَ بذكرِ مَحاسِنِه الوَاصِفون، وذاقَ طَعْمَ دَقائقِهِ العارِفون، فَأَكبَّ عليه العُلَماءُ والفُضَلاءُ تَدريسًا ومطالَعَة، وبادَروا إلى تَلَقِّيهِ بالقَبولِ رغبةً فيهِ ومُسارَعَة، ومَرُّوا على ذلكَ طَبَقَةً بعدَ طَبَقَة، ودَرَجُوا عَليهِ مِن زَمنِ مُصنِّفِه إلى زَمنِ شُيوخِنَا مُتَّسِقَه.

وقال القونويُّ في خطبةِ «حاشيَتِه»:

كتابٌ احتَوى على مَعانٍ كثيرةِ الشُّعوبِ، مُتدانيةِ الجَنوب، مسوَّمةِ المبادئِ والمطالِع، مقوَّمةِ الأعالي والقواطِع، واحتَوَى أيضاً مِن قواعدِ البلاغةِ وأصولِ

الفَصاحةِ أهمَّها، ومِن شُعَبِ البَلاغةِ والبَراعةِ وفنونِ البدائعِ أدقَّها وأسناها، ومِن قوانينِ العُلومِ الأدبيةِ أقواها وأعلاها، فكان مِن بين التَّفاسيرِ كالغُرَّة الغرَّاء، والفريدةِ البَيْضاء، ومرآةً لانفهامِ وجوهِ البلاغةِ والإعجاز، وصحائفُه المزايا الحسانُ والإيجاز، مع عبارةٍ لطيفةٍ أنيقَة، وإشاراتٍ دقيقةٍ رَشيقَة، كأنَّها سِحْرٌ عُجَاب، يتحيَّرُ منه أولو الألبَاب، فصارَ في الاشتهارِ كالشَّمسِ في الهاجرةِ ونصفِ النَّهار، واعتمدَ عليه أولو الأبصارِ مِن الفُحولِ العُظَماءِ في جميعِ الأقطارِ والأَمْصار[1].

وقال حاجي خليفة ما نصُّه:

وتفسيرُه هذا كتابٌ عظيمُ الشَّأن، غنيٌّ عن البَيان، لخَّصَ فيه مِن «الكشَّاف» ما يتعلَّقُ بالإعرابِ والمعاني والبَيان، ومِن «التَّفسير الكبير» ما يتعلَّقُ بالحكمةِ والكَلام، ومِن «تفسير الرَّاغب» ما يتعلَّقُ بالاشتقاقِ، وغوامضِ الحقائقِ، ولطائفِ الإشاراتِ، وضمَّ إليه ما وَرَى زنادُ فكرِه مِن الوُجوهِ المعقولَة، والتَّصرُّفاتِ المقبولَةِ، فجَلا رَيْنَ الشَّكِّ عَن السَّريرَة، وزادَ في العلمِ بسطةً وبَصيرة، كما قالَ مَولانا المُنشِي:

أولـــو الألبـــابِ لَـــمْ يأتـــوا ... بكَشْـــفِ قِنَـــاعِ مـــا يُتْلَـــى
ولكـــنْ كـــــان للقاضِـــي ... يَـــدٌ بَيْضَـــاءُ لا تَـبْـــلَى

ولكونه متبحِّراً في مَيْدانِ فُرسانِ الكَلام، فأظهَرَ مهارتَه في العلومِ حَسْبَما يَليقُ بالمَقام، كشَفَ القناعَ تارةً عن وُجوهِ محاسنِ الإشارةِ ومُلَحِ الاستعارَة، وهَتَك الأستارَ أُخرى عن أسرارِ المعقولاتِ بيدِ الحكمَةِ ولِسانِها، وتَرْجُمانِ النَّاطقةِ وبَنَانِها، فحلَّ ما أَشْكَلَ على الأنام، وذلَّلَ لهم صعبَ المرام.

---

(١) انظر: «حاشية القونوي» (١/ ٢٣).

وأوردَ في المباحِثِ الدَّقيقةِ ما يؤمَنُ به عَن الشُّبَهِ المُضِلَّة، وأوضَحَ له مَناهِجَ الأَدلَّة.

والذي ذكرَهُ مِن وُجوهِ التَّفسيرِ ثانياً، أو ثالثاً، أو رابعاً بـ«قيل» فهو ضعيفٌ ضعفَ المرجوحِ، أو ضعفَ المردودِ.

فكانَ تفسيرُه يحتوي فُنوناً مِن العلمِ وَعِرَةَ المسالكِ، وأنواعًا مِن القَواعدِ مختلفةَ الطَّرائقِ.

وقلَّ مَن بَرَزَ في فنٍّ إلا وصدَّهُ عن سِواهُ وشغلَه، والمرءُ عدوُّ ما جهلَهُ، فلا يَصِلُ إلى مرامِه إلَّا مَن نظرَ إليه بعينِ فِكْرِه وأعمى عينَ هَواه، واستعبدَ نفسَهُ في طاعةِ مَولاه، حتَّى يسلمَ مِن الغلَطِ والزَّللِ، ويقتدرَ على ردِّ السَّفسطَةِ والجدَلِ.

ثمَّ إنَّ هذا الكتابَ رزقَ مِن عندِ اللهِ سُبحانَه وتعالى بحُسنِ القَبُولِ عندَ جُمهورِ الأفاضلِ والفُحولِ، فعكفُوا عليه بالدَّرسِ والتَّحشِيَةِ، فمِنْهُم مَن علَّقَ تعليقَهُ على سُورةٍ مِنه، ومنهم مَن حشَّى تَحشِيَةً تامَّةً، ومِنْهُم مَن كتبَ على بعضِ مواضِعَ مِنْه»[1]، انتهى.

ثم عَدَّ مِن هذه الحواشي ما يزيدُ عددُه على الأربعينَ، **وقد أحصينَا بفضلِ اللهِ أكثرَ مِن مئةٍ وخمسينَ**، والعددُ أكثرُ مِن هذا في الغالبِ.

***

(١) انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ١٨٧ ـ ١٨٨).

ثانياً: أهمُّ الحواشي التي كُتبت على كتابِ «أنوار التنزيل»

كان ولا زال كتابُ القاضي البيضاويِّ «أنوار التنزيل» دُرَّةً فريدةً ما لها مِن مَثيلٍ، حتَّى أصبحَ عندَ النَّاسِ هو الكافي الشَّاف، واستحسَنُوه أكثرَ مِن الأصلِ الذي هو «الكشَّاف»، وتصدَّرَ مجالسَ التَّدريسِ والإقراء، وصارَ مَشْغَلَةَ الدَّارسينَ أحقاباً مِن الزَّمانِ ولا يزالُ، ورُزِقَ مِن عندِ اللهِ ـ سُبحانَه وتعالى ـ حُسنَ القَبُولِ، فعَكَفَ عليه بالدَّرْسِ والتَّحشِيَةِ الأفاضِلُ والفُحولُ، فمِنْهم من علَّقَ تَعليقةً على سُورةٍ مِنْه؛ ومِنْهُم مَن حَشَّى تحشِيَةً تامَّةً؛ ومِنْهُم مَن كتبَ على بعضِ مواضِعَ مِنه، وكَثُرَت تلك الحواشِي والتَّعليقاتُ، حتى غَدَت تُعَدُّ بالمئاتِ، فكانَ مِن الصُّعوبةِ بمكانٍ إحصاءُ كُلِّ ما كُتِبَ عليه في هذه العُجالةِ مِن مُصنَّفاتٍ، فإنَّ ذلك لكَثرتِه يَستَدعِي مُؤلَّفًا خاصًّا بهِ، ولكن سنَقتَصِرُ على أهمِ تلكَ الحواشي، والتي كانَتْ مع ذلك مَرجِعًا لنا في تحقيقِ هذا السِّفرِ الجَليلِ وشرحِ غوامضِ مَعانيه، وسنجعلُ التَّرتيبَ حسبَ وفياتِ مُؤلِّفيهَا، وكلُّها تامَّةٌ:

١ ـ **حاشيةُ العالمِ مُصلِحِ الدِّينِ مُصطفى بنِ إبراهيمَ المشهورِ بابنِ التَّمجيدِ** (ت نحو ٨٨٠هـ) معلِّمِ السُّلطانِ محمَّد خان الفاتحِ، وهي مفيدةٌ جامعَةٌ لخَّصَها مِن حواشي «الكشَّاف» وتناولَ فيها مباحِثَ جليلةً، وأحسَنَ في شرحِ مَعاني البَيْضاويِّ، **وقد استفَدْنا منها كثيرًا لتَميُّزِها بالوُضوحِ وحُسْنِ الانتقاءِ للمَشْروح.**

٢ ـ **حاشيَةُ العلَّامةِ جلالِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي بكرٍ السُّيوطيِّ**، المسمَّاةِ «نواهد الأبكَار وشَوارد الأفكار»، **وهي موضوعُ عَمَلِنا بالإضافة لـ«أنوار التنزيل»**.

٣ ـ **حاشيةُ العلَّامةِ القاضي زكريَّا الأنصاريِّ المِصْريِّ** (ت ٩٢٦هـ)، سمَّاها: «فتح الجليل ببيان خفيِّ أنوارِ التنزيل»، **وهي حاشيةٌ جليلةٌ استفادَ مُؤلِّفُها** مِن «نواهدِ

الأبكار» استفادةً عظيمةً، ونهلَ مِنْها الكثيرَ مِن المسائلِ، ومِنْها التَّنبيهُ على الأحاديثِ الموضوعةِ التي في أواخرِ السُّوَرِ. لكنَّه زادَ الكثيرَ أيضاً، **وقد تميَّزَت عن غيرِها مِن الحواشي بالعنايةِ بنصِّ البَيْضاوي**، وعدمِ التَّشتُّتِ إلى مواضيعَ أخرى كما هو دأبُ أصحابِ الحواشي، ومن ذلك بيانُ تعلُّقِ كلِّ كلمةٍ مِن كلامِ المتنِ بما قبلَها وما بعدَها، وبالتَّالي ما يجبُ أن تكونَ عليه حركَتُها، وإن كان قد مالَ في أواخرِها للاختصارِ والاقتصارِ والمبالغةِ في الانتقاءِ، ولعلَّ هذا تبعٌ لِمَا وقعَ عندَ السُّيوطيِّ أيضًا مِن كثرةِ الاختصارِ في أواخرِ حاشِيَتِه.

٤ ـ **حاشيةُ العالمِ الفاضلِ مُحيي الدِّينِ محمَّد بنِ الشَّيخِ مُصلحِ الدِّينِ مُصطفى القوجويِّ، المعروفِ بشيخ زادَه** (ت ٩٥١هـ).

قال حاجي خليفة: وهي أعظمُ الحواشي فائدةً، وأكثرُها نفعاً، وأسهَلُها عبارةً.

٥ ـ **حاشِيةُ الشِّهابِ الخفاجيِّ عَلَى تفْسيرِ البيضاويِّ، الْمُسَمَّاة: «عِنايةُ القَاضي وكفايةُ الرَّاضي»** لشهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ محمَّد بنِ عمرَ الخَفاجيِّ المِصريِّ الحَنفيِّ، (ت ١٠٦٩هـ)، وهي مِن أجَلِّ حواشيهِ وأطوَلِها، ضمَّنَها الكثيرَ مِن المباحثِ، وتناولَ مسائلَ، وحرَّرَ مُهمَّاتٍ، ونبَّهَ على فروقِ النُّسخِ، وناقشَ ما قالَهُ مَن قبلَه من المحشِّينَ والشُّرَّاحِ، فقَبِلَ بعضَها وردَّ الآخرَ، حتَّى غَدَت حاشِيَتُه ديوانَ عِلْمٍ وأدَبٍ، وفيها غايةُ التَّحقيقاتِ والتَّدقيقاتِ.

٦ ـ **حاشِيةُ إسماعيلَ بنِ محمَّد بنِ مُصطفى، أبي المُفدَّى عصامِ الدِّينِ القونويِّ** (ت ١١٩٥هـ)، وقد لاحظتُ فيها تشابُهًا كبيرًا بين عبارَتِه وعبارةِ الخَفاجيِّ، مما يدلُّ على أنَّه نهلَ منها الكثيرَ مِن المعلوماتِ، لكنَّها كانت أسهلَ مأخذًا، وعبارتُه أقلُّ تعقيدًا وأحسَنُ ترتيباً، وهي مِن أحسَنِ ما كُتِبَ على البيضاويِّ وأشملِه وأوضحِه.

وهذه الحواشي كلُّها مطبوعةٌ، وعليها اعتمَدْنا في شرحِ كلامِ القاضي البَيضاويِّ في تفسيره هذا ممَّا لم يتناوَلْه الإمامُ السُّيوطيُّ في «حاشيته»، وهو كثيرٌ.

ويضافُ إلى هذه الحواشي ما كُتِبَ في تخريجِ أحاديثِ البَيضاويِّ، ونذكرُ مِنها:

١ ـ «الفتحُ السَّماوِي بتَخريجِ أحاديثِ تفسيرِ القاضي البَيضاوِي»:

للشَّيخِ زينِ الدِّينِ عبدِ الرَّؤوفِ المُنَاوي (ت ١٠٣١هـ).

ـ والكتابُ مطبوعٌ في ثلاثةِ مُجلَّداتٍ.

٢ ـ «تحفةُ الرَّاوِي في تخريجِ أحاديثِ تَفسيرِ البَيْضاوِي»: لابنِ همَّاتٍ الدِّمشقيِّ (ت ١١٧٥هـ)، وهو أوسَعُ كتابٍ في تخريجِ أحاديثِ البيضاويِّ وآثارِه.

***

ثالثاً: منهجُ البيضاويِّ في تفسيرِه

تفسيرُ العلَّامةِ البيضاويِّ تفسيرٌ مُتوسِّطُ الحجمِ، ألَّفَه صاحبُهُ على مُقتضى الأُصولِ الشرعيَّةِ وقواعدِ اللغةِ العربيَّةِ، وقرَّر فيه الأدلَّةَ على أصولِ أهلِ السُّنَّة.

وقد اعتمدَ أساساً على «الكشَّافِ» للزَّمخشريِّ، فهو في غالبِه تلخيصٌ له كما تقدَّم، لكنَّه استمدَّ أيضاً مِن «التَّفسير الكبير» المسمَّى بـ«مفاتيح الغيب» للفخرِ الرَّازيِّ، ومِن «تفسير» الرَّاغبِ الأصفهانيِّ، وضمَّ لذلك بعضَ الآثارِ الواردةِ عَن الصَّحابةِ والتَّابعين، كما أنَّه أعملَ فيه عقلَهُ، فضمَّنَه نُكَتاً بارعةً، ولطائفَ رائعةً، واستنباطاتٍ دقيقةً، كلُّ هذا في أسلوبٍ رائعٍ موجَزٍ، وعبارةٍ تَدِقُّ أحياناً وتخفَى إلَّا على ذي بصيرةٍ ثاقبةٍ وفِطنةٍ نيِّرةٍ.

وقد عبَّرَ عنه المؤلِّفُ نفسُه بقولِه في خاتِمَتِه: «وقد اتَّفقَ إتمامُ تعليقِ سَوادِ هذا الكتابِ المُنطَوِي على فرائدِ فوائدِ ذَوِي الألبابِ، المشتملِ على خُلاصةِ أقوالِ أكابرِ الأئمَّةِ، وصفوةِ آراءِ أعلامِ الأمَّةِ، في تفسيرِ القُرآنِ وتحقيقِ مَعانيهِ، والكشفِ عَن عويصاتِ ألفاظِه ومعجزاتِ مَبانيهِ، مع الإيجازِ الخالي عن الإخلالِ، والتَّلخيصِ العاري عَن الإضلالِ».

وسوفَ نَتناوَلُ في هذهِ الدِّراسةِ إلماحاتٍ عن منهجِ القاضي البَيضاويِّ في تفسيرِه هذا مِن ناحيةِ الحديثِ والفقهِ والنَّحوِ والقراءاتِ والإسرائيليَّاتِ، مع طريقَتِه في الردِّ على الاعتزالِ، وأسلوبِه في الإفادةِ مِن «الكشَّاف» مع المُحافظةِ على استقلاليَّةِ تفسيرِه وكونِه قائمًا بذاتِه ليس تبعًا لغيرِه:

أولاً: منهجُ القاضي البيضاويِّ في الأحاديثِ النَّبويةِ الشَّريفةِ:

إنَّ مَن يطالِعُ هذا التَّفسيرَ، وينظرُ فيما أوردَهُ مؤلِّفُه مِن أحاديثَ وأخبارٍ لا شكَّ

سيتبيَّنُ أنَّ البيضاويَّ رحمَهُ اللهُ لم يكن مِن أهلِ الحديثِ، ومِن مَظاهرِ هذا الأمرِ أنَّه كانَ مُتابِعاً للزَّمخشريِّ في كثيرٍ ممَّا يوردُهُ مِن الأخبارِ، ومُتأثِّرًا به في عدمِ النَّظرِ في حالها مِن ناحيةِ الصحَّةِ والضَّعفِ وكلامِ عُلماءِ الحديثِ فيها، وخيرُ دَليلٍ على ذلك الحديثُ الموضوعُ في فضائلِ السُّوَرِ سُورةً سُورةً، فقد وقعَ فيما وقعَ فيه صاحِبُ «الكشَّافَ» مِن ذكرِه في نهايةِ كلِّ سورةٍ قطعةً منه في فَضلِها، وما لقارئِها مِن الثَّوابِ والأجرِ عندَ اللهِ، وهو حديثٌ مَوضوعٌ باتِّفاقِ أهلِ الحَديثِ، وخيرُ مَن بيَّن حالَهُ الإمامُ السُّيوطيُّ كما سيأتي.

قال الذَّهبيُّ في «التَّفسيرُ والمفسِّرونَ»: ولستُ أعرفُ كيفَ اغترَّ بها البَيضاويُّ فرواها وتابعَ الزَّمخشريَّ في ذكرِها عند آخرِ تفسيرِه لكلِّ سورةٍ، مع ما له مِن مَكانةٍ عِلميَّةٍ، وسيأتي اعتذارُ بعضِ النَّاسِ عنه في ذلك، وإن كانَ اعتذاراً ضَعيفاً لا يكفي لتَبريرِ هذا العملِ الذي لا يليقُ بعالمٍ كالبَيضاويِّ له قيمَتُه ومَكانَتُه[1].

قلت: لعلَّه أرادَ قولَ حاجي خليفة: وأمَّا أكثرُ الأحاديثِ التي أوردَها في أواخرِ السُّوَرِ؛ فإنَّه لكونِه ممَّنْ صَفَت مرآةُ قلبِه، وتعرَّضَ لنفحاتِ ربِّهِ، تسامحَ فيه، وأعرضَ عن أسبابِ التَّجريحِ والتَّعديلِ، ونحا نحوَ التَّرغيبِ والتَّأويلِ، عالِماً بأنَّها مما فاهَ صاحبُه بزُور، ودلَّى بغُرور.

قلت: وهذا الاعتذارُ عن البَيضاويِّ ضَعيفٌ كما قالَ الشيخُ الذَّهبيُّ، ولعلَّه ليسَ من المُستبدَعِ القولُ: إنَّه عالِمٌ له مكانَتُه، لكن في العُلومِ العقليَّةِ، أمَّا النَّقليَّةُ فليس مِن أهلِها كما تقدَّمَ، وممَّا يدلُّ على ذلك مُتابعتُه للزَّمخشريِّ في التَّشكيكِ بأخبارٍ قد أجمعَتِ الأمَّةُ على صِحَّتِها، وهذا وإن كانَ بحُسْنِ نيَّةٍ، إلَّا أنَّه يدلُّ على عدمِ الضَّلاعةِ في الحديثِ:

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ٢١١).

ـ فمِن ذلك عند تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: وما رُوِيَ أنَّها نَزَلَت ولم يَنزِلْ ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ فعمَدَ رِجالٌ إلى خيطَينِ أسودَ وأبيضَ ولا يَزالونَ يأكلونَ ويَشربونَ حتى يتبيَّنا لهم فنزلَتْ= إن صحَّ فلعَلَّه كان قبلَ دخولِ رَمضانَ، وتَأخيرُ البيانِ إلى وقتِ الحاجةِ جائزٌ.

فانظُرْ لهذا التَّشكيكِ في حديثٍ قد اتَّفقَ الشَّيخانِ عليه[1]، وهذا لا يحتمِلُ إلَّا أحدَ أمرينِ:

فإمَّا أن يكونَ البَيضاويُّ عالِمًا بروايتِهِ في الصَّحيحينِ ثمَّ شكَّكَ فيه، وهذا مُستبعَدٌ جدًّا لكونِه على منهجِ أهلِ السنَّةِ مُتمسِّكٌ بمذهَبِهم وبما يتَّفقونَ عليه.

والاحتمالُ الآخر: أنَّه لا يعرفُ بوجودِه في الصَّحيحينِ، وهذا يُعَدُّ مأخذًا على عالِمٍ في مثلِ مَنزِلَتِه.

وإنَّما تَبِعَ في إيراده الزَّمخشريَّ الذي سألَ عن هذا الحديثِ وكيف جازَ فيه تأخيرُ البيانِ، ثمَّ أجابَ بقولِه: أمَّا مَن لم يجوِّز تأخيرَ البيانِ ـ وهم أكثرُ الفقهاءِ والمتكلِّمين، وهو مَذهَبُ أبي عليٍّ وأبي هاشمٍ ـ فلم يَصِحَّ عندَهُم هذا الحديثُ... إلى آخر كلامِه[2].

ـ ومن أمثلةِ ذلك أيضاً في قولِه تَعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [القصص: ٩] قال: لوُقوعِهِم في فترةٍ بينَكَ وبينَ عِيسى، وهي خمسُ مئةٍ وخمسونَ سنةً.

وهذا تابعَ فيه الزَّمخشريَّ أيضاً مع أنه مخالِفٌ لِمَا رواه البخاريُّ (٣٩٤٨) عن سلمانَ الفارسيِّ رضيَ الله عنه مِن قوله: «فترةٌ بَيْنَ عيسى ومحمدٍ صلواتُ الله عليهما

---

(١) رواه البخاري (١٩١٧)، ومسلم (١٠٩١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٣٨).

ستُّ مئةِ سنة». وكان الأَوْلى به على الأقلِّ أن يشيرَ إليه ولو إشارةً، فإنَّه وإن كان موقوفًا لكنَّهُ لأحدِ احتمالينِ: فإمَّا أنَّه أخذَهُ مِن النبيِّ ﷺ، أو أنَّه مِن عِلمِه، فإن كان الأول فهو في حكم المرفوع ولا قول مع قول النبي ﷺ، وإن كان الثاني فلا شكَّ أنَّ سلمانَ رضيَ اللهُ عنه أعلَمُ مِن الزَّمخشريِّ، هذا أنْ لو كان المصنِّفُ على علمٍ بالخبرِ.

***

ثانياً: منهجه في القراءات:

يُلاحَظُ في هذا التفسيرِ عنايةُ القاضي البيضاويِّ بالقراءاتِ وخصوصًا المتواترُ مِنها، وقد خالفَ في تفسيرِه هذا منهجَ الزَّمخشريِّ مُخالفةً ظاهرةً، فالزَّمخشريُّ كان نادراً ما يَفْصِلُ بين المتواترِ والشَّاذِّ، أو يُعيِّنُ في كلِّ قراءةٍ قارئها، بينَما نجدُ البيضاويَّ يُعْنى بالمتواترِ جدًّا، ولا يخلِطُه مع الشَّاذِّ، مع نسبةِ كلِّ قراءةٍ لقارئِها، واستدراكِ الكثيرِ ممَّا تركَه «الكشَّاف»، وقد اعتمدَ في منهجِهِ ذكرَ قراءةِ القرَّاءِ الثَّمانيةِ وهم السَّبعةُ المعروفونَ بالإضافةِ ليعقوبَ مِن العشرةِ، ولا يَحتاجُ هذا لسَوْقِ الأمثلةِ، فالكتابُ قائمٌ كلُّه تقريباً على هذا المنهجِ.

كما أنَّه لا يُهمِلُ القراءاتِ الشَّاذَّةَ وقد أوردَ منها الكثيرَ معتمداً على «الكشاف» فيها غالباً، ومُتفرِّدًا ببعضِها ممَّا لم نَجِدْه عندَ غيرِه، فمنها قراءةُ: (خَطِيَّاتُه) على القلبِ والإدغامِ، وقراءة: (تُقُطِّعَت) على البناءِ للمَفعولِ، وقراءة: (كتَبَ) على البناءِ للفاعلِ، و(القصَاصَ) بالنَّصبِ.

***

ثالثاً: مَنهجُه في النَّحوِ:

ويَعْرِضُ القاضي البيضاويُّ للصِّناعةِ النَّحْويَّةِ، ويقلِّبُ في العباراتِ القُرآنيَّةِ الوجوهَ الإعرابيَّةَ، وله أسلوبٌ في الإيجازِ قد يَصِلُ لحدِّ الإلغازِ:

ـ كقولِه في مطلعِ سورةِ السَّجدةِ: «﴿الٓمٓ﴾ إنْ جُعِلَ اسمًا للسُّورَةِ أو القرآنِ فمُبتدَأٌ خبرُه: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ عَلى أنَّ التَّنزيلَ بمَعنى المنزَلِ، وإن جُعلَ تعديدًا للحروفِ كان ﴿تَنزِيلُ﴾ خبرَ محذوفٍ، أو مبتدأً خبرُه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فيكونُ ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ حالًا مِن الضَّميرِ في ﴿فِيهِ﴾ لأنَّ المصدَرَ لا يعملُ فيما بعدَ الخبرِ، ويجوزُ أنْ يكون خبرًا ثانيًا، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حالٌ مِن ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ أو اعتراضٌ، والضَّميرُ في ﴿فِيهِ﴾ لِمَضمونِ الجُملَةِ، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ فإنَّه إنكارٌ لكونِه مِن ربِّ العالمينَ، وقولُه: ﴿بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ فإنَّه تَقريرٌ له».

ومثلُ هذا الإيجازِ لا بُدَّ له مِن بَسطٍ وتَوضيحٍ حتَّى يُفهَمَ مُرادُه، ويَرتبِطَ كلُّ لفظٍ بمُتعلَّقِه.

وله بعضُ المصطلحاتِ الغريبةِ نوعاً في استعمالِ النَّحويِّينَ، فمِن ذلك:

قوله في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]: «و﴿مَا﴾ يَحتمِلُ المصدَرَ والخبرَ؛ أي: الذي هداكُم إليه».

فقوله: «والخبر» يعني به: الموصولَ، والمعنى عليه: ولتكبِّروا اللهَ على اتِّباعِ الذي هداكم إليه.

قال السيوطيُّ: التَّعبيرُ بالخبرِ عن الموصولِ عبارَةٌ غريبةٌ لا تُعهَدُ في كلامِ المُعْربينَ.

ـ ومنه قولُه: «﴿لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] تعليلٌ لا يتضمَّنُ الغرضَ».

فقوله: «تعليل لا يتضمن الغرض» يعني: أنها لامُ الصَّيرورةِ والعاقبةِ المُستعارةِ مِن التَّعليليَّةِ؛ إذ ما صدرَ مِنهم ليسَ لأجلِ هذا بل لأغراضٍ أُخَرَ يترتَّبُ عليها ما ذُكِر.

ـ ومنه: قولُه تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾ قال: ونصبُها ـ أي: (حسرةً) ـ لطُولِها بالجارِّ المُتعلِّقِ بها.

فقوله: «ونصبها لطُولها بالجار المتعلق بها» جوابُ ما يقالُ: ﴿يَٰحَسۡرَةً﴾ مفردٌ، فكيف نُصب؟ فأجابَ بأنه مُطوَّل؛ أي: شبيهٌ بالمُضافِ.

فالتعبير بالمطوَّلِ عن الشَّبيهِ بالمضافِ ليس شائعًا عندَ النَّحويِّينَ.

ـ **ومن أسلوبِهِ عدمُ التَّصريحِ بالوُجوهِ الإعرابيَّةِ**، بل يومئ إليها مِن خلالِ الأمثلةِ:

فمِن ذلك قوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾ [النساء: ٨١]؛ أي: أمرُنا طاعَةٌ، أو: مِنَّا طاعَةٌ.

ومرادُه أنَّه خبرُ مُبتدأٍ محذوفٍ، أو مُبتدأٌ خبرُه مقدَّمٌ محذوفٌ.

***

رابعاً: منهجه في الفقه:

ويتعرَّضُ القاضي البيضاويُّ عندَ آياتِ الأحكامِ لبعضِ المسائلِ الفِقهيَّةِ لكن دونَ توسُّعٍ منه في ذلك أو ترجيحٍ في الغالبِ، وإن كان يميلُ لتأييدِ مذهبِهِ الشافعيِّ أحيانًا، ومن الأمثلةِ عليهِ:

ـ قوله: «﴿فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٦]: مُنِعْتُم؛ والمراد: حَصرُ العَدُوِّ عِندَ مالك والشافعي؛ لقوله: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمۡ﴾، ولنزوله في الحديبيَة، ولقولِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: لا حصرَ إلا حصرُ العَدُوِّ، وكلُّ منعٍ مِن عدوٍّ أو مرَضٍ أو غيرِهما عند أبي حنيفة؛ لِمَا رُوي عنه عليه السلام: «مَن كُسِر أو عَرَجَ فعليه الحجُّ من قابلٍ»[1]، وهو

(١) رواه أبو داود (١٨٦٢)، والترمذي (٩٤٠) وصححه، وابن ماجه (٣٠٧٧)، والنسائي (٢٨٦١)، من حديث الحجاج بن عمرو رضي الله عنه.

ضعيفٌ مؤوَّلٌ بما إذا شَرَط الإحلالَ به؛ لقوله عليه السلام لضُبَاعة بنتِ الزُّبيرِ: «حُجِّي واشْتَرِطي وقُولي: اللهُمَّ مَحِلِّي حيثُ حَبَسْتَني»»[1].

***

خامساً: الإسرائيليات:

قال الذَّهبيُّ في «التفسير والمفسرون»: والبيضاويُّ رحمه الله مُقِلٌّ من ذكرِ الرِّواياتِ الإسرائيليَّةِ، وهو يُصدِّر الروايةَ بقولِه: رُوِي، أو قِيل... إشعاراً منه بضعفِها، وقد يجوِّزُها أحيانًا:

ـ فمثلاً عندَ تفسيرِه لقولِه تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] يقولُ بعد فراغِه مِن تفسيرِها: رُوي أنَّه عليه السَّلامُ لَمَّا أتمَّ بناء بيتِ المقدسِ تجهَّزَ للحَجِّ.. إلى آخرِ القصَّةِ التي يقفُ بعد روايتِها موقفَ المُجوِّزِ لها غيرَ القاطعِ بصِحَّتِها، حيثُ يقولُ ما نصُّه: «ولعلَّهُ في عجائبِ قدرةِ اللهِ وما خصَّ به خاصَّةَ عبادِه أشياءُ أعظَمُ مِن ذلك، يستكبِرُها مَن يعرِفُها، ويستنكِرُها مَن يُنكِرُها»[2].

***

(١) رواه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٨).

(٢) انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ٢١٣).

رابعاً: الفرقُ بين «الكشَّاف» و«أنوار التَّنزيل»

لرُبَّ قائلٍ يقول: ما الفائدةُ مِن هذا التَّفسيرِ ما دامَ الأصلُ موجوداً والمنبَعُ متوفِّراً وهو «الكشَّاف»؟

فالجواب: أنَّ هذا قد يخطُرُ للوَهلةِ الأولى، لكن مَن يمعنُ النَّظرَ في هذا التَّفسيرِ سيكتشفُ الكثيرَ مِن الأسبابِ التي حمَلَت البَيْضاويَّ عليه، ودفعَتْهُ إلى تَصنيفِه، فمِن ذلك وأهمُّه:

١ ـ تخليصُ «الكشَّاف» مِن شَوائبِ الاعتزالِ لتَخلُصَ فائِدَتُه، وستأتي الأمثلةُ عليه.

٢ ـ أنَّ «الكشَّاف» مع ما فيه مِن الفوائدِ، فلعلَّ البيضاويَّ رأى فيه ما يحتاجُ للتَّنقيحِ والتَّحريرِ، وارتأى الحاجةَ إلى تهذيبِه مِن خلالِ ترتيبِ الأقوالِ حسبَ ما يراهُ مِن قوَّتِها وضَعفِها، وقد فعلَ هذا رحمه الله بأُسلوبٍ راقٍ حَسَنٍ، وهو أنَّه يُقدِّمُ القولَ المَرْضِيَّ عندَه فيجعَلُه أوَّلاً، ويؤخِّرُ المرجوحَ أو الضَّعيفَ فيجعَلُه ثانيًا، أو ثالثًا، أو رابعًا، مقدِّمًا له بكلمةِ: قيل، وللخبرِ الضَّعيفِ بـ: روي. هذا بالإضافةِ للكثيرِ مِن التَّعقُّباتِ والرُّدودِ على كثيرٍ ممَّا يذهبُ إليه الزَّمخشريُّ.

٣ ـ أنَّه انتهجَ التَّفسيرَ الشَّاملَ؛ أي: بسبرِ جميعِ آياتِ القرآنِ دونَ انتقاءِ لآيةٍ أو جملةٍ أو لفظةٍ دونَ غيرِها، فهو تفسير مَزْجيٌّ خالفَ فيه منهجَ الزَّمخشريِّ حيثُ كان ينتقي اللفظةَ أو الجملةَ دونَ الالتزامِ بالمرورِ عليها آيةً آيةً وجملةً جملةً.

٤ ـ وكذلك لعلَّ مِن الدَّوافعِ له: توجيهُ العنايةِ بالقراءاتِ، فمِن مَنهَجِه في المتواترِ خصوصاً نسبةُ كلِّ قراءةٍ لقارئيهَا، مع تمييزِ المتواترِ مِن الشَّاذِّ عُموماً، مُخالفاً أيضًا منهجَ الزَّمخشريِّ في الخلطِ وعدمِ العَزْوِ، هذا مع استدراكِ الكثيرِ ممَّا

تركَه «الكشاف» فقد زاد عليه الكثيرَ مِن قراءاتِ الثَّمانيةِ حتَّى كاد أن يَستوعِبَها، فممَّا زادَه ولم يذكُرْه الزَّمخشريُّ:

ـ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢] ذكرَ قراءةَ ابنِ عامرٍ: ﴿تعلمون﴾ بالتَّاءِ على تغليبِ الخطابِ.

ـ وفي قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] ذكر قراءة حمزةَ والكِسائيِّ: ﴿يكونُ﴾ بالياءِ؛ قال: لأنَّ تأنيثَ العاقبةِ غيرُ حَقيقيٍّ.

ومثل هذا كثيرٌ جدًّا.

وقد: أجملَ العلامةُ السُّيوطيُّ ما فعلَهُ القاضي البَيْضاويُّ بـ«الكشَّاف» بعبارةٍ مُوجزةٍ فصيحةٍ مليحةٍ حيثُ قال: **لخَّصَهُ فأجَاد، وأَتى بكُلِّ مُستجَادٍ، ومازَ مِنهُ أَماكِنَ الاعتِزالِ، وطَرَحَ مَواضِعَ الدَّسائِسِ وأَزالَ، وحرَّرَ مُهِمَّات، واسْتدرَكَ تتِمَّات.**

ونُلخِّصُ نحن كلامَ العلامةِ السُّيوطيِّ بأربعِ كلماتٍ: **أنَّه لخَّصَ وحذفَ وزادَ وحرَّرَ:**

أولاً: التَّلخيصُ: وهو أنَّه اختصرَ عباراتِ الزَّمخشريِّ وتركَ منها الفضولَ وما لا حاجةَ إليه في بيانِ المعنى، ومثال ذلك:

ـ قالَ الزَّمخشريُّ في تفسيرِ قصَّةِ قارونَ مِن سورةِ القصصِ: كان قارونُ يُؤذِي نبيَّ اللهِ موسى عليه السَّلام كُلَّ وَقْتٍ، وهو يُدَارِيْهِ للقَرابَةِ الَّتي بيْنَهما، حَتَّى نَزلَت الزَّكاةُ فصَالحَهُ عن كُلِّ أَلْفِ دينارٍ على دينارٍ، وعن كُلِّ ألْفِ درهمٍ على درهمٍ.

اختصر البيضاويُّ عبارةَ «فصالحه...» بقوله: «فصالَحَهُ عن كلِّ ألفٍ على واحدٍ».

قلت: لكن هذا ليسَ هو الغالبَ في الكتابِ، فكثيراً ما تكونُ عبارةُ البَيضاويِّ أطولَ مِن عبارةِ الزَّمخشريِّ، وإنَّما الغالبُ هو الثَّاني:

ثانياً: الحذفُ: فهو كثيرٌ، وأهمُّه حذفُ الاعتزاليَّاتِ التي حَفَلَ بها «الكشَّاف» والتي تغلغلَتْ في كثيرٍ مِن نُصوصِه، وكانَ بَعضُها مِن الخفاءِ بحيثُ يخفَى على بعضِ العلماءِ، ما دفعَهُم للإحجامِ عن دراسَتِه وتدريسِه رغمَ ما حواه من عظيمِ الفوائدِ وجليلِ المعاني، وفصاحةِ العباراتِ، ومَحاسنِ الإشاراتِ، حتَّى جاءَ البَيضاويُّ فقامَ بهذه المهمَّةِ التي استعصَتْ على مَن سبقَه مِن العُلماءِ خيرَ قيامٍ، وإن فاتَه مِن ذلك بعضُ المسائلِ ممَّا سنَذْكُره فهو نزرٌ قليلٌ لا يعكِّرُ على الجمِّ الكثيرِ، فأصبحَ مأموناً تُجْتَنى فوائِدُه ولا يخشى على مُطالعهِ وقوعُه في مواطنِ الخطأِ والزَّلَلِ، وكان هذا العملُ مِن أهمِّ الأسبابِ التي أدَّتْ لانتشارِ «تفسير القاضي البَيْضاويِّ»، والاستغناءِ به عند البعضِ عَن «الكشَّاف».

وسنضربُ على ذلك مثالاً جميلًا يبيِّنُ كيفَ تجنَّبَ البَيضاويُّ وحذفَ إحدى دسائسِ الزَّمخشريِّ الاعتزاليَّةِ الخفيَّةِ:

ـ فعندَ قولِه تَعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ۚ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣] قال الزمخشري: «وهذا الاحتجاجُ وأساليبُه العجيبةُ التي ورد عليها منادٍ على نفسه بلسانٍ طَلْقٍ ذَلِقٍ: ليس مِن كلام البشرِ لمَن عرَف وأنصَفَ من نفسه ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]».

وهذه الخاتمةُ كما قالَ ابن المنيِّرِ: كلمةُ حقٍّ أرادَ بها باطلاً، لأنَّه يُعرِّض فيها بخلقِ القرآنِ فتَنَبَّهْ لها، وما أسرعَ الـمُطالعَ لهذا الفصلِ أن يمرَّ على لسانِه وقلبِه ويستحسنَه وهو غافلٌ عما تحتَه، لولا هذا التَّنبيهُ والإيقاظُ، والله أعلَمُ.

وقال ابنُ كمال باشا في «تفسيره» عندَ هذه الآيةِ بعدَ أن ذكرَ قولَ الزَّمخشريِّ:

«وهذا الاحتجاجُ وأساليبُه العجيبةُ...»: ومَن زادَ على هذا قولَه: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ فقد أتى بكلمةِ حَقٍّ أريدَ بها باطل، يدندنُ بها مَن هو عَن حليةِ الإنصافِ عاطِل».

أمَّا البيضاويُّ فهو كعادَتِه في تفسيرِه لا يشغلُ نفسَهُ بالرَّدِّ والصَّدِّ، بل يأخذُ الفائدةَ وينفي الدَّسيسةَ، حيثُ اكتفى بالقول: «وهذا احتجاجٌ بَليغٌ على أسلوبٍ عجيبٍ يُنادِي على نفسهِ بالإعجازِ».

ـ ومِن ذلك عندَ قولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] قال الزَّمخشريُّ: «يَلطُفُ بمَنْ يَعلم أنَّ اللطفَ ينفعُ فيه، فينتهي عما نُهيَ عنه».

فقولُه: «يلطفُ بمَنْ يعلَمُ أنَّ اللطفَ ينفَعُ فيه» هذا على مذهبِهِ الاعتزاليِّ، وهو كما قال ابنُ المنيِّرِ في «الانتصاف»: على زَعمِهم أنَّ الهُدَى ليسَ خلقَ اللهِ، وإنَّما العبدُ يخلقهُ لنفسِه، وإنْ أَطلقَ اللهُ تَعالى إضافةَ الهُدَى إليه كما في هذه الآيةِ، فهو مُؤوَّلٌ ـ على زعمِ الزَّمخشريِّ ـ بلطفِ اللهِ الحاملِ للعبدِ على أن يخلقَ هُداه، وهذه النَّزغةُ مِن توابعِ معتقدِهِم السَّيئِ في خلقِ الأفعالِ.

وقال البَيضاويُّ على مذهبِ أهلِ السنَّةِ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ صَريحٌ بأنَّ الهدايةَ مِن اللهِ وبِمَشيئتِهِ، وإنَّما تُخَصُّ بقومٍ دونَ قَومٍ.

ثالثاً: الزِّيادة: قَدْ أشَرْنا لِمَا أضافَه البيضاويُّ على «الكشاف» مِن بعض المصادر كـ«التَّفسير الكبير» و«تفسير الراغب»، مع زياداتٍ أخرى، ولعلَّ أحسنَ ما يُعبِّرُ عن ذلك هو ما قالَه البَيضاويُّ نفسُه في مقدِّمةِ تفسيرِه هذا بعد الدِّيباجةِ ما نصُّه: «يحتوي على صَفْوةِ ما بَلَغني مِن عُظماءِ الصَّحابةِ وعُلَماءِ التَّابعين، ومَن دُونَهم مِن السَّلَفِ الصَّالحين، ويَنْطَوي على نُكتٍ بارعةٍ ولطائفَ رائعةٍ، استنبَطْتُها أنا ومَن قَبْلي من

أفاضلِ المتأخِّرين، وأماثلِ المحقِّقين، ويُعْرِبُ عن وجُوه القراءات المشهورةِ المعزوَّة إلى الأئمَّةِ الثَّمانيةِ المشهورين، والشواذِّ المرويَّةِ عن القُرَّاء المعتَبَرين.

رابعاً: التَّحريرُ: وهو ما سنَتناولُه بشيءٍ مِن التَّفصيلِ، وسنَذكرُ مِن مَظاهِره:

ـ تعديلَ العباراتِ بناءً أو زيادةً أونقصاً.

ـ تغييرَ ترتيبِ الأقوالِ تبعًا لترجيحِها.

ـ تعقُّباتِ البيضاويِّ الخَفِيَّةِ على الزَّمخشريِّ.

ـ الأوَّلُ: تعديلُ العباراتِ: وهو مِن أبرزِ مَظاهرِ التَّغييرِ التي أحدثَها القاضي البَيضاويُّ:

ـ فهو إمَّا يزيدُ على العبارةِ ما يراهُ مُناسباً، مثال ذلك: عندَ قولِه تعالى: ﴿وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٦] قال الزَّمخشريُّ: «وقيل: أرادُوا: أهْلَ طريقتِهم المُثلى وهُم بنو إسرائيلَ؛ لقولِ مُوسى: ﴿أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٧]».

وقال البَيضاويُّ: «وقيل: أرادوا: أهلَ طَريقَتِكُم، وهم بنو إسرائيلَ فإنَّهُم كانوا أربابَ علمٍ فيما بينَهُم؛ لقولِ مُوسى عليهِ السَّلامُ: ﴿أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٧]».

فزادَ عبارةَ: «فإنَّهُم كانوا أربابَ علمٍ فيما بينَهُم» ولعلَّه رآها ضروريةً لتَمامِ المعنى.

ـ وإمَّا يحذفُ مِن العبارةِ ما يرى الحاجةَ لحَذفِهِ لسببٍ مِن الأسبابِ، ومِن ذلك: عندَ قولِه تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] ذكرَ الزَّمخشريُّ حديثَ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ مرَّ على بابِ أبيٍّ بن

كعبٍ، فناداهُ وهو في الصَّلاةِ فعجَّل في صلاتِه ثمَّ جاءَ، فقال: «ما منَعك عَن إجابَتي؟» قال: كنتُ أُصلِّي، قال: «أَلَمْ تُخْبَرْ فيما أُوحيَ إليَّ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾» قال: لا جرمَ لا تَدْعوني إلَّا أَجَبْتُك[1].

وذكرَه البَيضاويُّ مثلَه، لكنَّه أسقطَ قولَه في آخرِه: «لا جرمَ لا تَدْعوني إلَّا أَجَبْتُك» ولعلَّ ذلك لأنَّها ليسَتْ في الرِّواياتِ المشهورةِ، فقَدْ رواهُ التِّرمذيُّ وصحَّحه والنَّسائيُّ دونَ العبارةِ المذكورةِ، لكنَّها وردَتْ في روايةِ ابن مردويه كما قالَ الحافظُ في «الكافي الشَّاف»: وأخرجَهُ ابنُ مردويه مِن الوجهِ الذي أخرجَه منه التِّرمذيُّ، وفي آخرِه قال: «إنِّي لا جرمَ يا رسولَ اللهِ لا تدعوني إلَّا أَجبتُكَ وإن كنتُ أصلِّي». ولعلَّ البيضاويَّ لم يطَّلِع على هذه الرِّوايةِ، أو اكتفى برواية الأمهات، أعني: الترمذي والنسائي.

ـ وإمَّا يكونُ التَّعديلُ بتَغييرِ كلمةٍ واحدةٍ مِن نصِّ الزَّمخشريِّ، وهو مسلكٌ دقيقٌ يدلُّ على دقَّةِ البَيضاويِّ وحُسنِ تَحريرِه، ولا يظهرُ إلا بالتَّبحُّرِ في الكتابَينِ، وقد وقَفْنا بفضلِ اللهِ على بعضِ الأمثلةِ الرائعة في ذلك:

ـ فمِن الأمثلةِ عليه: ما جاءَ في سورةِ الأنفالِ في قصَّةِ غزوةِ بدرٍ: ذكرَ الزَّمخشريُّ قولَ المقدادِ: «يا رسولَ اللهِ! امضِ لِمَا أمرَك الله...» وعقَّبه بقولِه: فضَحِكَ رسولُ اللهِ ﷺ، الحديث.

لكن البَيْضاويَّ بما أوتيَ مِن دقَّةِ النَّظرِ غيَّرَ كلمةَ «فضَحِكَ رسولُ اللهِ ﷺ» فجعلَها: «فتبسَّم رسولُ اللهِ ﷺ».

---

(١) رواه الترمذي (٢٨٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٤١). وليس فيهما قوله: «لا جرم...» إلى آخره.

فانظُرْ لهذا الرَّجُلِ وحُسْنِ نظرِه وتحريرِه، لم يرتَضِ كلمةَ «فضحك» لعدمِ مُناسبَتِها للمقامِ الذي لا مقامَ أشدُّ منه في تلك الحربِ المصيريَّةِ للإسلامِ والمسلمينَ، ولا شكَّ أنَّ القارئَ للوهلةِ الأولى سينتابُه الاستغرابُ عندَ قراءَتِه لذلك اللفظِ ـ أعني: فضحك ـ في ذاكَ المقامِ، خصوصًا وأنَّ ما قيل لا يَستَدعي الضَّحِكَ بل الرِّضا والقبولَ، وهو الذي يُناسِبُه التَّبسُّم، أضِفْ إلى ذلك ما رُوِيَ عَن النَّبيِّ ﷺ أنَّه كان ضَحِكُه تبسُّماً، ولهذا كلِّه غيَّرَ البيضاويُّ الكلمةَ، فرحمَهُ اللهُ مِن عالمٍ جَليلٍ.

ولا بدَّ من ملاحظةِ أنَّ روايةِ البخاريِّ: «فكأنَّهُ سُرِّيَ عن رسولِ اللهِ ﷺ».

ومِن أمثلةِ ذلك أيضاً: عندَ قولِه تَعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧]: أوردَ الزَّمخشريُّ عن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّه قال على المنبرِ: ما تقولونَ فيها؟ فسَكَتُوا، فقامَ شيخٌ من هُذيلٍ فقال: هذه لغتُنا: التخوُّفُ: التنقُّصُ، قال: فهل تَعْرِفُ العربُ ذلك في أشعارِها؟ قال: نعم، قال شاعرُنا...، ثم أنشدَ بيتًا مِن الشِّعرِ عزاهُ الزَّمخشريُّ لزُهيرٍ، وهو وهمٌ ظاهرٌ تُعُقِّبَ فيه بأن الرَّجلَ مِن هذيلٍ وقد قال: قال شاعرُنا، وهو صريحٌ بأنَّ الشَّاعرَ مِن هذيلٍ، فكيفَ ينسبُ البيتَ لزُهيرٍ؟!

أما البيضاويُّ رحمهُ اللهُ فقد صحَّحَ العبارةَ دونَ تعقُّبٍ ولا ضَجيجٍ، ولا تصريحٍ بتَصحيحٍ، وإنَّما جاء بالخبرِ كما هو مع تصحيحِ اسمِ الشَّاعرِ، وفيه: «... قال: نعم، **قال شاعرُنا أبو كبيرٍ** يَصِفُ ناقَتَه...».

ـ ومن أمثلة ذلك أيضاً: قوله تعالى: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ﴾ [القصص: ١٠] فسَّرَها الزَّمخشريُّ بقولِه: لتُصْحِرُ به، والضَّميرُ لمُوسَى، والمرَادُ: بأمْرِه وقصَّتِه وأنَّهُ وَلَدُهَا.

وفَسَّرَها البيضاويُّ بقوله: إنَّها كادَتْ لتُظْهِرُ بمُوسى ـ أي: بأمرِهِ وقِصَّتِه ـ من فرطِ الضَّجَرِ أو الفرحِ بتَبَنِّيهِ.

فغيَّرَ كلمةَ «لتُصْحِرُ به» بـ«لتُظهِرُ به»، وكلاهُما مستفادٌ مِن لفظِ القرآنِ غيرُ خارجٍ عن لغةِ الضَّادِ؛ لأنَّ كلمةَ: ﴿لَنُبْدِى بِهِۦ﴾ تحتملُ وجهينِ في اللغةِ: أن تكونَ مِن البَدْوِ وهو البَرِّيّة وهو الذي ذهبَ إليه الزَّمخشريُّ، وأن تكون مِنَ البُدُوِّ بمعنى الظُّهورِ وهو الذي اعتمدَهُ البيضاويُّ. أشارَ لهما الطِّيبيُّ، ثم نقلَ عن الزَّمخشريِّ قولَه في «الأساس»: ومِن المجازِ: أصْحَرَ بالأمرِ وأصْحَرَه: أظْهَرَه عليه.

قلت: فالمعنى واحدٌ سواءٌ كانَ مِن البَدْوِ أو من البُدُوِّ، والله أعلمُ، ولا أدري لِمَ عدلَ البيضاويُّ عن لفظِ الزَّمخشريِّ.

وفي هذا الموضعِ مثالٌ أيضًا على الزِّيادةِ على الزَّمخشريِّ حيثُ زادَ البيضاويُّ عبارةَ: «من فرطِ الضَّجَرِ أو الفرحِ بتَبَنِّيهِ».

وأخيراً فإنَّ المُصنِّفَ **كثيرًا ما كانَ يغيِّرُ تركيبَ العبارةِ كلِّها أو أكثرَها**، وهو كثيرٌ شائعٌ في هذا التَّفسيرِ:

ـ فمِن ذلك عند تفسيرِ قولِه تَعالى في الفاتحةِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قال المصنِّفُ: ولَمَّا كان الحمدُ من شُعبِ الشُّكر أَشْيَعَ للنِّعمةِ وأدلَّ على مكانِها لخفاءِ الاعتقادِ وما في إذْآبِ الجوارحِ من الاحتمالِ، جُعِلَ رأسَ الشكرِ والعُمْدةَ فيه، فقالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «الحمدُ رأسُ الشُّكرِ، وما شَكَرَ اللهَ مَن لم يَحْمَدْه».

وعبارةُ الزَّمخشريِّ: وإنَّما جَعَلَه رأسَ الشكرِ لأنَّ ذِكْرَ النِّعمَةِ باللسانِ والثَّناءَ على مُولِيهَا أَشيَعُ لها وأدلُّ على مكَانِها مِن الاعتقادِ وإذْآبِ الجوارحِ؛ لخفاءِ عملِ

القلبِ وما في عملِ الجوارحِ مِن الاحتمالِ، بخلافِ عملِ اللسانِ وهو النُّطقُ الذي يُفْصِحُ عن كلِّ خفيٍّ ويُجَلِّي كلَّ مُشْتَبِهٍ.

ـ وفي تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧] قال البَيضاويُّ: أي: القضاءَ الحقَّ، أو يصنَعُ الحَقَّ ويدبِّرُه، مِن قولهم: قَضَى الدِّرعَ: إذا صنَعَها، فيما يَقضي من تَعجيلٍ وتَأخيرٍ.

وعبارةُ الزَّمخشريِّ: ﴿يَقْضِ الحَقَّ﴾؛ أي: القضاءَ الحقَّ في كلِّ ما يقضِي من التَّأخيرِ والتَّعجيلِ في أقسامِه.

ـ وفي قولِه تَعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧] قال البَيضاويُّ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ﴾: الوصفُ العَجيبُ الشَّأنِ كالقُدرةِ العامَّةِ والحكمةِ التَّامَّةِ، ومَن فسَّرَه بقول: «لا إله إلا الله» أرادَ به الوَصفَ بالوحدانيَّةِ. ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ الذي ليسَ لغيرِه ما يساويهِ أو يُدانيه ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يَصِفُ به ما فيهما دلالةً ونُطقًا.

وعبارةُ الزَّمخشريِّ في «الكشَّاف»: «﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾؛ أي: الوَصْفُ الأَعلى الذي ليسَ لغَيْرِه مِثلُه، قد عُرِفَ به، ووُصِف في السَّماواتِ والأَرض على أَلْسِنة الخلائقِ وأَلْسِنَةِ الدَّلائلِ، وهُو أنَّه القادرُ الَّذي لا يَعجِزُ عن شيءٍ من إنشاءٍ وإعادةٍ وغيرهما من المقدُورات».

ـ ومن ذلك: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥] قال البيضاويُّ: عِلَلٌ لِفعلٍ مَحذُوفٍ دَلَّ عليهِ مَا سَبَقَ؛ أي: وشَرَعَ جُملَةَ مَا ذُكِرَ ـ من أمرِ الشَّاهدِ بصَومِ الشَّهرِ، والمرخَّصِ بالقضاءِ ومراعاةِ عدَّةِ مَا أفطرَ فيه، والتَّرخيصِ ـ لتكمِلوا العدَّة.. إلى آخرِه.

وقال الزَّمخشريُّ: الفعلُ المعلَّل محذوفٌ مدلولٌ عليه بما سبَق، تقديره:

﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ شَرَعَ ذلك، يعني: جملةَ ما ذُكر مِن أمرِ الشَّاهدِ بصومِ الشَّهرِ وأَمْرِ المرَخَّصِ له بمراعاةِ عدَّةِ ما أَفطرَ فيه ومِن التَّرخيصِ في إباحةِ الفِطْرِ.

ويلاحظُ كيفَ قدَّمَ البيضاويُّ الفعلَ المُقدَّرَ في حينِ أخَّرَه الزَّمخشريُّ.

٢ ـ تغييرُ ترتيبِ الأقوالِ تبعًا لتَرجيحِها: فمِن أمثِلَتِها:

ـ عندَ قولِه تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥] بدأَ الزَّمخشريُّ تفسيرَها بقولِه: «(الأمر): المَأمُورُ به مِن الطَّاعاتِ والأَعْمالِ الصَّالحةِ، يُنْزِلهُ مُدَبَّراً ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ ثُمَّ لا يُعْمَلُ به ولا يَصْعَد إليه ذلك المَأمُورُ به خَالِصاً كما يُرِيدُه ويَرتَضيْه إلَّا في مُدَّة متَطاوِلةٍ؛ لقلَّة عُمَّالِ الله والخُلَّصِ...».

وهذا القولُ ذكرَهُ المصنِّفُ لكِنْ مُؤخَّرا مقدِّمًا له بـ(قيل)، ولذلك قال الشِّهابُ الخفاجيُّ: وهذا الوجهُ قدَّمه الزَّمخشريُّ وأخَّرَه المصنِّفُ رحمهُ اللهُ إشارةً إلى ضعفِه عندَه.

٣ ـ تعقُّباتُ البيضاويِّ الخَفِيَّةُ على الزَّمخشريِّ:

لا شكَّ أنَّ المُطالعَ لـ«أنوار التنزيل» سيُلاحظُ الأُسلوبَ الرَّاقيَ الذي كُتِبَ فيه، فهو لا يُجرِّحُ ولا يتعقَّبُ، ويَتجنَّبُ الإيراداتِ والأسئلةَ والأجوبةَ، وغيرَ ذلك ممَّا وقعَ فيه غيرُه مِن المفسِّرين، ولكنَّه مع ذلك لا يُمِرُّ وجهاً أو قولاً لا يرتضيهِ إلا ويتعرَّضُ له بتعقُّبٍ أو تَضعيفٍ، وذلك بإشاراتٍ خَفيفةٍ لطيفةٍ مُوجزةٍ لكنَّها كافيةٌ في بيانِ مُرادِه، فيقولُ مثلًا: «وأمَّا ما قيل...، فهو ضعيفٌ» ونحو هذا، وأكثرُ تعقُّباتِه

كانت على الزَّمخشريِّ لكنَّه لم يذكُرْه قطُّ في كتابه، ونذكرُ مِن هذا على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ:

ـ عندَ قولِه تَعالى: ﴿ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] قال الزَّمخشريُّ: والوصيَّةُ للوارِثِ كانت في بَدْء الإسلامِ فنُسخَتْ بآيةِ المواريثِ، وبقولِه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إنَّ الله أعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه أَلَا لا وصيَّة لِوارثٍ»، وبِتَلقِّي الأمَّة إيَّاه بالقبولِ حتَّى لَحِق بالمتواترِ وإن كان مِن الآحادِ؛ لأنَّهم لا يتلقَّوْنَ بالقبولِ إلا النَّبتَ الذي صحَّت روايتُه.

وقال البيضاويُّ بعدَ نقلِه دونَ تعيينِ قائلِه كعادَتِه: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ آيةَ المواريثِ لا تُعارضُهُ بل تؤكِّدُه مِن حَيثُ إنَّها تدلُّ على تَقديمِ الوَصيَّةِ مُطلَقًا، والحديثُ مِن الآحادِ، وتَلقِّي الأمَّةِ له بالقبُولِ لا يُلحقُه بالمُتواترِ.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ... أَيَّامًا﴾ [البقرة: ١٨٣ ـ ١٨٤] قال الزَّمخشريُّ: وانتصابُ ﴿أَيَّامًا﴾ بـ﴿ٱلصِّيَامُ﴾؛ كقولك: نويتُ الخروجَ يومَ الجمعةِ.

وقال البيضاويُّ: ونَصبُها ليسَ بـ(صيَام) لوُقوعِ الفَصْلِ بَينَهُما، بل بإضمارِ: صُومُوا؛ لدلالةِ الصِّيَام عليه.

وقال البَيضاويُّ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ [يونس: ٩٩] بحيثُ لا يَشذُّ منهُم أحدٌ ﴿جَمِيعًا﴾: مُجتمعينَ على الإيمانِ لا يَختَلِفُونَ فيه، وهو دليلٌ على القَدَرِيَّةِ في أنَّه تَعالى لَمْ يَشَأْ إيمانَهُم أجمَعِينَ، فإنَّ مَن شاءَ إيمانَهُ يؤمِنُ لا مَحالةَ، والتَّقييدُ بمَشيئَةِ الإلجاءِ خلافُ الظَّاهرِ.

وفي «الكشاف»: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾ مشيئةَ القسرِ والإلجاءِ.

ـ ومنه: ولا يمنَعُ إبدالُ قولِه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ منهُ أن يُعطَفَ على مَوضِعِ ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾؛ فإنَّه لا يَقتَضِي تَشارُكَهُما فيمَا أُضِيفَ إليهِ المَعطوفُ حتَّى يَقتَضِيَ كثرَتَهُم وإعجابَها إيَّاهُم في جَميعِ المواطِنِ.

وهذا الكلام كما قال السيوطي في «حاشيته على البيضاوي»: ردٌّ لقولِ الزَّمخشريِّ: ويجوزُ أنْ يرادَ بالموطنِ الوقتُ كـ«مقتل الحسينِ» على أنَّ الواجبَ أن يكونَ ﴿يومَ حنين﴾ منصوباً بفعلٍ مُضمَرٍ لا بهذا الظَّاهرِ، ومُوجِبُ ذلك أنَّ قولَه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بدلٌ مِن ﴿يومَ حنين﴾، فلو جعلتَ ناصبَه هذا الظاهرَ لم يصحَّ؛ لأنَّ كثرتَهم لم تُعْجبْهم في جميعِ تلك المواطنِ ولم يكونوا كثيراً في جميعِها، فبقيَ أن يكونَ ناصِبُه فعلاً خاصًّا به إلَّا إذا نصبتَ ﴿إِذْ﴾ بإضمارِ «اُذكر».

ـ ومنه: عند قولِه تَعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] قال البَيضاويُّ: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ استثناءٌ مِن قولِه: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ ويدلُّ عليه أنَّه قُرِئ: (فأسرِ بأهلكَ بقطعٍ مِن الليلِ إلا امرأتَكَ)، وهذا إنَّما يَصِحُّ على تأويلِ الالتفاتِ بالتَّخلُّفِ، فإنَّه إن فُسِّرَ بالنَّظرِ إلى الوراءِ في الذَّهابِ ناقضَ ذلك قراءةَ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو بالرَّفعِ على البدلِ مِن ﴿أَحَدٌ﴾، ولا يجوزُ حملُ القراءتينِ على الرِّوايتينِ ـ في أنَّه خَلَّفَها مع قومِها، أو أخرجَهَا فلَمَّا سَمِعَت صوتَ العَذابِ التَفَتَتْ وقالت: يا قوماه! فأدركَها حجرٌ فقتلَها ـ لأنَّ القواطِعَ لا يَصِحُّ حملُها على المَعاني المتناقضَةِ[1].

بينما قال الزمخشري: واختلافُ القراءتينِ لاختلافِ الرِّوايتينِ.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] قال البيضاويُّ: وقيل: إنَّ التَّاءَ

---

(١) يعني: القراءتان الثابتتان قطعاً لا يجوز حملهما على ما يوجب بطلان إحداهما.

مزيدَةٌ على ﴿حِينَ﴾ لاتِّصالِها به في الإمامِ[1]، ولا يَرِدُ عليه أنَّ خطَّ المُصحَفِ خارجٌ عَن القياسِ، إذ مثلُهُ لم يُعهَد فيه، والأصلُ اعتبارُهُ إلَّا فيمَا خَصَّهُ الدَّليلُ.. إلخ.

بينما قالَ الزمخشريُّ: وأما قولُ أبي عُبَيْد: «إنَّ التَّاءَ داخِلةٌ على ﴿حِينَ﴾» فلا وَجْهَ له، واستِشهادُهُ بأنَّ التَّاءَ مُلتزِقةٌ بـ﴿حِينَ﴾ في الإمامِ لا مُتشبَّثَ به، فكم وقعَتْ في المصحفِ أشيَاءُ خَارجةٌ عن قيَاسِ الخطِّ.

ومنه: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ [ص: ١١] قال البَيضاويُّ: أي: هُمْ جُندٌ ما مِن الكُفَّارِ المُتَحزِّبينَ على الرَّسولِ مهزومٌ مَكسورٌ عمَّا قريبٍ، فمِنْ أينَ لَهُم التَّدابيرُ الإلهيَّةُ والتَّصرُّفُ في الأمورِ الرَّبَّانيَّةِ؟: فلا تكترِثْ بما يقولونَ، و﴿مَّا﴾ مَزيدَةٌ للتَّقليلِ، كقولِك: أكلتُ شيئًا ما، وقيل: للتَّعظيمِ على الهزءِ، وهو لا يُلائِمُ ما بعدَهُ.

وهذا القيل للزَّمخشريِّ حيثُ قال: و﴿مَّا﴾ مزيْدةٌ، وفيها معنى الاستِعظامِ إلَّا أنَّه على سبيلِ الهُزء.

ـ وفي قولِه تَعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠] قال البيضاويُّ: و﴿مَا﴾ مزيدَةٌ، ويجوزُ أَنْ تكونَ مَصدريَّةً في مَوقعِ النَّصبِ بالعَطفِ على مفعولِ ﴿تَعْلَمُوٓاْ﴾، ولا بأسَ بالفَصلِ بين العاطفِ والمَعطوفِ بالظَّرفِ..، أو الرَّفعِ بالابتداءِ، والخبرُ ﴿مِن قبل﴾، وفيه نظرٌ لأنَّ (قبل) إذا كانَ خبرًا أو صِلَةً لا يُقطَعُ عن الإضافَةِ حتَّى لا ينقصَ.

فهذا النَّظرُ ردَّ بهِ على الزَّمخشريِّ في «الكشاف» حيثُ أجازَ أن تكونَ ﴿مَا﴾ مصدريَّةً على أنَّ محلَّ المصدرِ الرَّفعُ على الابتداءِ وخبرُه الظرفُ وهو:

---

(١) أي: (ولا تحين)، والإمام: مصحف عثمان.

﴿من قبلُ﴾، ومعناه: ووقعَ مِن قبلُ تفريطُكم في يوسُفَ عليهِ السَّلام.

ـ وفي قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢] قال البَيضاويُّ: والضَّميرُ للاستهزاءِ، وفيه دليلٌ عَلى أنَّه تَعالى يوجِدُ الباطلَ في قُلوبِهم.

وقيل: للذِّكرِ، فإنَّ الضَّميرَ الآخرَ في قولِه تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ له، وهو حالٌ مِن هذا الضَّميرِ[1]، والمعنى: مِثْلَ ذلك السَّلكِ نَسلكُ الذِّكرَ في قلوبِ المُجرمينَ مكذِّبًا غير مؤمَنٍ به.

وهذا الاحتجاجُ ضَعيفٌ؛ إذ لا يلزَمُ مِن تَعاقُبِ الضَّمائرِ توافُقُها في المرجوعِ إليهِ، ولا يَتعيَّنُ أن تكونَ الجُملَةُ حالًا من الضَّميرِ؛ لجوازِ أَنْ تكونَ حالًا من ﴿ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، ولا يُنافي كونَها مُفسِّرَةً للمَعنى الأولِ، بل تقوِّيهِ.

وقال الزَّمخشريُّ: والضَّميرُ للذِّكْرِ؛ أي: مِثْلَ ذلك السَّلْكِ ونحوه نَسْلُكُ الذكرَ في ﴿قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ على معنى: أنه يُلْقيهِ في قلوبِهم مكَذَّباً مستهزَأً به غيرَ مقبولٍ؛ كما لو أنزلتَ بلئيمٍ حاجةً فلم يُجِبْك إليها، فقلتَ: «كذلك أُنزِلُها باللِّئام» تعني: مثلَ هذا الإنزالِ أُنزلُها بهم مردودةً غيرَ مقضيَّة.

***

(١) قوله: «وهو»؛ أي: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ «حال من هذا الضمير»؛ أي: ضمير ﴿نَسْلُكُهُۥ﴾ على القول بأنه للذِّكْر.

خامساً: البَيضاوِيُّ والمعتزلةُ

استطاعَ الإمامُ البيضاويُّ بما آتاهُ اللهُ مِن العلمِ وسَعَةِ الاطِّلاعِ وقوَّةِ الحجَّةِ ودقَّةِ النَّظرِ أن يقلبَ عملَ الزَّمخشريِّ عليه، فبدَّلَ «الكشَّاف» الذي صُنِّفَ أصلاً ليكشف للمعتزلة حججهم، جاءَ «الأنوار» لينير الحقَّ ويردَّ عليهم أصولَهُم الفاسدةَ وبالأسلوبِ نفسِه، حيثُ أعادَ الآياتِ التي صَرفُوها عن وَجهِها لتَسويقِ مَذهَبِهم حجَّةً عليهِم:

ـ فعندَ تفسيرِه لقولِه تعالى في أوَّلِ سورةِ البقرةِ أيضاً: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] نراهُ يتعرَّضُ للخلافِ بين أهلِ السُّنَّةِ والمعتزلةِ فيما يُطلَقُ عليه اسمُ الرِّزقِ، ويذكرُ وجهةَ نظرِ كلِّ فريقٍ، مع ترجيحِه لِمَذهبِ أهلِ السُّنَّة.

ـ وفي قولِه تَعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] قال: وقد تمسَّكَت المعتزلةُ بهذهِ الآيةِ على نَفيِ الشَّفاعةِ لأَهلِ الكبائرِ.

وأُجيبَ: بأنَّها مخصُوصةٌ بالكفَّارِ؛ للآياتِ والأحاديثِ الواردةِ في الشَّفاعَةِ، ويُؤيِّدُه: أنَّ الخطابَ معَهُم، والآيةُ نزلَت ردًّا لِمَا كانَتِ اليهُودُ تزعُمُ أنَّ آباءَهم تشفَعُ لهُم.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] قال: وهُو حجَّةٌ على مَن مَنَعَ إيتاءَ اللهِ الملكَ الكافِرَ مِن المعتَزِلَةِ.

ـ وفي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨] قال: أي: ما دونَ الشِّركِ صَغيراً كانَ أو كبيرًا ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ تفضُّلًا عليه وإحسَانًا، والمعتزلةُ علَّقوه بالفِعْلَيْنِ على مَعنى: إنَّ اللهَ لا يغفِرُ الشِّركَ لِمَن يَشاءُ وهو مَن لم يتُبْ، ويغفِرُ ما دونَهُ لِمَن يشاءُ وهو مَن تابَ.

وفيه تَقييدٌ بلا دليلٍ؛ إذ ليسَ عمُومُ آياتِ الوَعيدِ بالمحَافظَةِ أَوْلَى منه، ونقضٌ لمذهبِهم فإنَّ تَعليقَ الأَمرِ بالمشيئَةِ ينافِي وجُوبَ التَّعذيبِ قبلَ التَّوبَةِ والصَّفحِ بعدَها، والآيَةُ كما هي حُجَّةٌ عليهم فهي حُجَّةٌ على الخوارجِ الذين زَعَموا أنَّ كلَّ ذنبٍ شِركٌ، وأن صَاحبَه خَالدٌ في النَّارِ.

ـ وفي تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ٤١] قال: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ﴾: ضَلالَتَه أو فَضيحَتَه ﴿فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾: فلَن تَستطيعَ له مِن اللهِ شَيئًا في دَفعِها ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ مِن الكُفرِ. وهو كما ترى نَصٌّ على فسادِ قولِ المُعتزلَةِ.

ـ وفي تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] قال: مَن يَشَأ اللهُ إضلالَه يُضلِلْه، وهو دَليلٌ واضِحٌ لنا على المُعتزِلَةِ.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] قال: واستدَلَّ به المُعتزِلَةُ على امتناعِ الرُّؤيَةِ، وهو ضَعيفٌ لأنَّه ليسَ الإدراكُ مُطلَقَ الرؤيَةِ، ولا النَّفيُ في الآيَةِ عامًّا في الأوقاتِ فلعلَّهُ مَخصوصٌ ببعضِ الحالاتِ، ولا في الأَشخاصِ فإنَّهُ في قوَّةِ قَولِنا: «لا كلُّ بصرٍ يُدرِكُهُ» مع أنَّ النَّفيَ لا يوجِبُ الامتناعَ.

بل ويقلبُ كلامَ الزَّمخشريِّ ليجريَ الكلامُ على مذهبِ أهلِ السنَّةِ:

ـ ففي قولِه تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢١٢] قال الزَّمخشريُّ هروبًا ممَّا تضمَنَتْه مِن نقضِ مَذهبِه: المزَيِّنُ هو الشَّيطانُ؛ زَيَّنَ لهم الدُّنيا وحَسَّنَها في أعيُنِهم بوساوسِه، وحَبَّبها إليهم فلا يريدون غيرَها. ويجوز أن يكونَ اللهُ تعالى قد زيَّنها لهم بأَنْ خَذَلهم حتى استَحْسَنوها وأَحَبُّوها، أو جُعِلَ إمهالُ المزيِّن تزيينًا، ويدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأ: (زَيَّنَ للَّذين كفروا الحياةَ الدنيا) على البناءِ للفاعلِ.

قال ابنُ المنيِّرِ في «الانتصاف»: الإضافةُ إلى قدرةِ اللهِ تعالى حقيقةٌ، والإضافةُ إلى غيرِه مجازٌ على قواعدِ السنَّةِ، والزَّمخشريُّ يعملُ على عكسِ هذا، فإن أضافَ اللهُ فعلاً مِن أفعالِه إلى قُدرَتِه جعلَهُ مَجازاً، وإن أضافَهُ إلى بعضِ مَخلوقاتِه جعلَه حقيقةً.

ومن هنا قال البيضاويُّ: والمزَيِّنُ في الحقيقةِ هُو اللهُ تعالى؛ إذ مَا مِن شيءٍ إلَّا وهو فاعلُهُ، ويدلُّ عليه قراءةُ (زَيَّنَ) على البناءِ للفاعلِ، وكلٌّ مِن الشَّيطانِ والقُوَّةِ الحَيوانيَّةِ وما خلقَ اللهُ فيها من الأُمورِ البَهيميَّةِ والأَشياءِ الشَّهيَّةِ مُزيِّنٌ بالعَرَضِ.

* * *

سادساً: متابعاتُ البيضاويِّ للزَّمخشريِّ في الاعتزاليَّاتِ وأشباهِها مِن الزَّلَّات

وهذا الأمرُ تكلَّمَ فيه العلماءُ، وبيَّنُوا بعضَ الأمورِ التي تسلَّلَت للبيضاويِّ مِن «الكشَّاف»، وقد صنَّفَ فيه بعضُ الأجلَّةِ ـ هو شهابُ الدِّين أحمدُ بن عليٍّ النُّوبيُّ ـ رسالةً لطيفةً سمَّاها: «**كشفُ الأقوالِ المُبتذَلَة في سبقِ قلمِ البيضاويِّ لِمَذهبِ المُعتزِلَة**» التقط فيها وجمعَ ما كان من بيانِ العلامة السيوطي في «حاشيته على البيضاوي» وتنبيهاته وعلى متابعات البيضاويِّ للزمخشريِّ وزاد عليها بعض الأشياء، وقد بلَغتْ أربعاً وعشرين متابعةً لم نجِدْ بأسًا في إيرادِها لتمامِ الفائدةِ[1]، حيثُ قال:

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمدُ للهِ الذي خلقَ الإنسانَ وجعلَ الغفلةَ والذُّهولَ والسَّهْوَ مِن أوصافِه، ورفعَ عَن هذه الأُمَّةِ خَطَلَ الخطأِ والنِّسيانِ فَضْلاً منه ومِنَّةً مِن فائضِ بحرِ جُودِه وأَلطافِه، وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّد العالمِ عددَ خلقِه وأضعافَ أضعافِه.

وبعدُ:

فيقولُ العبدُ الذَّليلُ المُفتقِرُ إلى عَفْوِ مولاهُ الجليلِ أحمدُ النُّوبيُّ غفرَ اللهُ زلَلَهُ وسترَ خللَه: إنَّ التَّفسيرَ المُسمَّى بـ«أنوار التَّنزيل وأسرارِ التَّأويل» المنسوبَ لمولانا علَّامةِ الدُّهورِ والأعوام، أُستاذِ عُلماءِ الأنام، سيِّدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ الأَعلام، المولى الأَعظَمِ الإمام، القاضي البيضاويِّ متَّعه اللهُ بالنَّظَرِ إلى وجههِ الكريمِ يومَ

---

(١) أحمد بن علي النوبي، شهاب الدين، كان حيًّا سنة ١٠٣٦هـ، له: «ضوء اللآلي شرح بدء الأمالي»، وهذه الرسالة ورسائل أخرى، انظر: «معجم المؤلفين» (٢/ ٢٤). وننشر هذه الرسالة عن أصلٍ بخط يده محفوظة في مكتبة جوتا بألمانيا تحت رقم: Ms. orient. A 532. ونذكر في هوامشها موضعها بالجزء والصفحة من طبعتنا هذه في كلا الكتابين البيضاوي والسيوطي رحمهما الله تعالى.

القيامةِ مِن التَّفاسيرِ التي تُشَدُّ إلى فهمِ معانيها الرِّحال، وتقفُ عَن حَذوِها ورفعةِ شأوِها فحولُ الرِّجال.

ومع كثرةِ علمِ مُؤلِّفِه ودِقَّةِ فهمِه فقد سبقَ قلمُه وعزَّ رَقْمُه، وذهبَ به إلى مُوافقةِ الزَّمخشريِّ في الاعتزالِ، وذلك معدودٌ في مواضِعَ مِن تَفسيرِه ومواطنَ مِن تحبيرِه، وحاشاهُ مِن خطورِ شيءٍ بفكرِه يوافِقُ المُعتزلةَ فضلاً عن وضعِه في تأليفِه وتحريرِه، غيرَ أنَّ الإنسانَ محلُّ النِّسيان، وخيرُ النَّاسِ مَن تُعَدُّ غَلَطاتُه وتُضبَطُ فَرَطاتُه، وقد اعتذرَ عنهُ الجلالُ السُّيوطيُّ بأنَّ ما ذكرَه مشيةُ قَلَم، وإلَّا ففضلُه على أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أشهَرُ مِن نارٍ على عَلَم.

وقد أردتُ أن أجمعَ في هذه الرِّسالةِ ما تبعَ فيه الزَّمخشريَّ وجرى به القلمُ، وسمَّيتُها: «كشفَ الأقوالِ المُبتذَلَة في سبقِ قلمِ البَيْضاويِّ لِمَذهبِ المُعتزِلَة»، وعلى اللهِ الكريمِ اعتمادي وإليه مَوئِلي واستِنادِي.

سورةُ البقرةِ

تبعَ الزَّمخشريَّ في هذه السُّورةِ في ستَّةِ مَواضِعَ:

١ ـ **الأوَّل**: في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] حيثُ قال: «والموتُ: زوالُ الحياةِ».

قال الطِّيبيُّ: وهو على هذا الوَجهِ ليسَ بعَرَضٍ، بل هو أمرٌ عَدَميٌّ.

قولُه: «وقيل: عرضٌ يُضادُّها» إلى آخرِه، قال الشَّريفُ: فيكونُ أمراً وُجودياً، وذهبَتْ طائفةٌ مِن أهلِ الحديثِ إلى أنَّ الموتَ جِسْمٌ؛ لأنَّ الأحاديثَ والآثارَ مُصرِّحةٌ بأنَّه يؤتى بالموتِ على صورةِ كبشٍ فيذبحُ بينَ الجنَّةِ والنَّارِ، وممَّا يدلُّ على أنَّ الموتَ جسمٌ تفسيرُ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنه في قولِه تعالى: ﴿أَوْ خَلْقًا مِّمَّا

﴿يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥١] بالموتِ، وقد أُوِّلَ القولُ الأوَّلُ بأنَّهُم لم يَقصِدُوا حقيقةَ الموتِ في الواقعِ، بل أثَرَهُ القائمَ ببدنِ الحيوانِ عندَ مُفارقَةِ الرُّوحِ له، وحينئذٍ فاختلفَ محلُّ النِّزاعِ، والتَّحقيقُ ما ذهبَتْ إليه طائفةُ أهلِ الحديثِ.

وأمَّا المعنى القائمُ بالبدنِ عندَ مُفارقةِ الرُّوحِ فإنَّما هو أثرُه، فإمَّا أن يكونَ تسميتُه بالموتِ من بابِ المجازِ لا الحقيقةِ، أو مِن بابِ الاشتراكِ وحينئذٍ فالأمرُ في النِّزاعِ قريبٌ.

تنبيه:

تَبِعَ البَيضاويُّ في هذه المسألةِ «الكشَّاف» حيثُ صدَّرَ بقولِ المُعتزلةِ، وهو أنَّ الموتَ عدمٌ محضٌ، وثَنَّى بالقولِ الذي هو مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ بصيغةِ التَّمريضِ، وما كفاه ذلك حتَّى ذكرَ حُجَّتَه ورَدَّها.

وقد قالَ المازريُّ في «شرح مسلم»: الموتُ عندَ أهلِ السنَّةِ عَرَضٌ مِن الأعراضِ، وعندَ المُعتزلةِ عَدَمٌ محضٌ[1].

٢ ـ الثاني: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] حيثُ قال: وقيل: حجارةُ الكبريتِ، وهو تخصيصٌ بغيرِ دليلٍ وإبطالٌ للمَقصودِ، إذ الغَرَضُ مِن ذلك تهويلُ شَأنِها.

وقد تَبِعَ في هذه المسألةِ «الكشَّافَ» وحكاها بصيغةِ التَّمريضِ، مع أنَّ تفسيرَ الحجارةِ هُنا بحجارةِ الكبريتِ هو الثَّابتُ المنقولُ، ولا يُعرَفُ في الأَحاديثِ الصَّحيحةِ والتَّفاسيرِ المرفوعةِ الثَّابتةِ غيرُه، قال ابنُ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنه: هي حِجارةٌ في النَّارِ مِن كبريتٍ أسودَ[2].

---

(١) انظر: «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ١٨٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ١٨٨).

(٢) انظر: «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٢٧٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٢٧٣).

٣ ـ **الثَّالث**: في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] حيثُ قال: ولعلَّ ضَرباً من الملائكةِ لا تخالفُ الشَّياطينَ بالذَّاتِ، وإنَّما تُخالِفُهم بالعوارضِ والصِّفاتِ كالفَسَقةِ مِن الإنسِ والجنِّ.

وكان الأَوْلَى بالقاضي البَيضاويِّ الإعراضُ بالكُلِّيَّةِ عن هذا الكلامِ، والإعراضُ عنه صفحاً، ولكن هذا إنَّما هو ثمرةُ التَّوغُّلِ في علومِ الفَلاسفةِ وعدمِ التَّضلُّعِ بعلمِ الحديثِ والآثارِ، وذلك لأنَّ الذي دلَّتْ عليهِ الآثارُ أنَّ إبليسَ هو أبو الجنِّ كما أنَّ آدمَ أبو الإنسِ وأنَّه لم يَكُن من الملائكةِ، وما في الآياتِ القرآنيَّةِ يوهِمُ أنَّه مِن الملائكةِ حيثُ استُثْنِيَ مِنْهُم فهوَ مِن بابِ التَّغليبِ لأنَّه كانَ فيهم ومُنقطِعٌ معَهُم[1].

٤ ـ **الرَّابع**: قولُه عندَ تفسيرِ الآيةِ المذكورةِ في حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أنَّه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ قال: «خلقت الملائكة...»:

حيثُ قال: لأنَّه كالتَّمثيلِ لما ذكرت.

قال السُّيوطيُّ: لو أمكنَ البَيضاويَّ وأشباهَهُ أن يحمِلُوا كلَّ حديثٍ على التَّمثيلِ لفعَلُوا، وهذا غيرُ لائقٍ بالمقامِ، وليتَ شِعري إذا حملَ ما ذكرَ في خلقِ الملائكةِ والجنِّ على التَّمثيلِ، فماذا يصنعُ القائلُ بذلك في بقيَّةِ الحديثِ؟ أيحملُ ما ذكرَ في خلقِ آدمَ على التَّمثيلِ وأنَّه ليسَ مخلوقاً مِن تُرابٍ كما هو ظاهرُ الآيةِ، وهذه إحالةٌ للنُّصوصِ عَن ظَواهِرِها، فلتَحذَرْ هذه النَّزعةَ الاعتزاليَّةَ؛ فإنَّ مدارَ المُعتزلةِ عليها، وهم أوَّلُ مَن أكثرَ مِنْها حتَّى إنَّهُم أنكَرُوا سؤالَ مُنكَرٍ ونكيرٍ وعذابَ القبرِ والميزانَ والصِّراطَ والحوضَ والشَّفاعةَ ودابَّةَ الأرضِ، وحمَلُوا جميعَ الأحاديثِ الواردةِ في ذلك على التَّمثيلِ[2].

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٤٠٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٠٧).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٤٠٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٠٨).

٥ ـ **الخامس**: في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] حيثُ قال: وهو ما أتى به الرُّسلُ واقتضاهُ العقلُ.

فقولُه: «واقتضاهُ العقلُ» ونحوُه في الكتابِ مشيةُ قلمٍ ممَّا في «الكشَّاف»؛ فإنَّ ذلك ليسَ مَذهباً لأحدٍ مِن أهلِ السنَّةِ[1].

٦ ـ **السَّادسُ**: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] حيثُ قال: وإيرادُه مُنكَّرًا مع تنكيرِ النَّفسِ للتَّعميمِ والإقناطِ الكُلِّيِّ.

تبعَ في هذا «الكشَّاف» وهو مذهبُ المعتزلةِ؛ فإنَّهُم ينكرونَ الشَّفاعةَ للعُصاةِ ويحتجُّونَ بهذه الآيةِ، وأهلُ السنَّةِ يقولونَ إنَّها مخصوصةٌ بالكفَّارِ للآياتِ والأحاديثِ الواردةِ في الشَّفاعةِ، ويؤيِّدُه أنَّ الخطابَ مع الكفَّارِ، والآيةُ وَرَدَت للردِّ على اليهودِ؛ لأنَّهُم يَزعمونَ أنَّ آباءَهُم يَشفَعُونَ لَهُم[2].

سورةُ آلِ عمران

تبعَ البَيضاويُّ «الكشَّاف» في هذهِ السُّورةِ في ثلاثةِ مَواضعَ:

٧ ـ **الأولُ**: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦] حيثُ قال: ومَعناه أنَّ الشَّيطانَ يطمعُ... إلخ.

تَبِعَ الزَّمخشريَّ في تأويلِ الحديثِ وإخراجِه عن ظاهرِه كما هو شأنُ المُعتزِلَةِ فقَدْ أنكَرُوا الحديثَ وقَدَحوا في صِحَّتِه.

قال صاحبُ «الانتصافِ»: الحديثُ مُدوَّنٌ في الصِّحاحِ لا يبطِلُه الميلُ إلى تُرَّهاتِ الفَلاسفةِ.

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٤٢٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٣١).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (٢/ ٤٦٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٢/ ٤٦٣).

قال السَّعدُ التَّفتازانيُّ: طعنَ الزَّمخشريُّ في صحَّةِ الحديثِ بمُجرَّدِ أنَّه لم يُوافِقْ هواه.

قال السُّيوطيُّ: والعَجَبُ مِن البَيضاويِّ أشَدُّ عَجَباً فإنَّه تَبِعَ الزَّمخشريَّ في تأويلِه، وقال: معناه: أنَّ الشَّيطانَ يطمَعُ في إغواءِ كلِّ مَولودٍ بحيثُ يَتأثَّرُ منه إلَّا مريمَ وابنَها، فإنَّ اللهَ عَصَمهُما، ووَجهُ الأَشدِّيَّةِ أنَّ الزَّمخشريَّ ألحقَ بمريمَ وابنِها سائرَ المَعصومينَ، وهو باطِلٌ قَطعاً، والصَّوابُ أنَّ الحديثَ على ظاهرِه[1].

٨ ـ الثَّاني: في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] حيثُ قال: كقولِه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

تَبِعَ فيهِ الزَّمخشريَّ، قال الطِّيبيُّ: قال ذلك بناءً على مَذهَبِه أنَّه لا يجوزُ التَّكليفُ بما لا يُطاقُ ابتداءً، والذي ذكرَهُ الزَّجَّاجُ وغيرُه أنَّ قولَه تَعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ مَنسوخٌ بقولِه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، قال: ولهاتينِ الآيتينِ أُسوةٌ بقولِه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ فإنَّها مَنسوخةٌ بقولِه: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فيكونُ تسميةُ حرمانِ بعضِ المستحقِّينَ غُلولاً تغليظًا ومبالغةً ثانيةً.

قال ابنُ المُنيِّرِ: هذا مخالفٌ لعادةِ لطفِ اللهِ تعالى برَسُولِه ﷺ في التَّأديبِ، ومَزْجِه باللطفِ حيثُ قال: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] بدأَهُ بالعفوِ فما كانَ له أن يعبِّرَ بهذهِ العبارةِ.

قال الطِّيبيُّ بعد حكايتِه: جاءَ أغلَظُ مِن ذلك بناءً على التَّهييجِ والإلهابِ، نحو قولِه تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] وعلى التَّعريضِ نحو قولِه تعالى:

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٤/ ٩٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٩٩).

﴿فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ﴾ [السجدة: ٢٣]، ومن هذا الأُسلوبِ قولُه تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: كنى عَن مُباشرةِ النِّساءِ بالرَّفثِ استِهجاناً لِمَا وُجِدَ مِنْهم قبلَ الإباحةِ كما سمَّاه اختِياناً.

قال السُّيوطيُّ: ما قالَهُ الطِّيبيُّ لا يُلاقي ما قالَه ابنُ المُنيِّرِ؛ فإنَّ ابنَ المُنيِّرِ لم يُنكِرِ الخطابَ الواردَ مِن اللهِ تعالى في هذا المعنى، وإنَّما أنكرَ قولَةَ الزَّمخشريِّ تغليظاً؛ فإنَّ هذه اللفظةَ لا تليقُ، ولهذا عبَّرَ الطِّيبيُّ في الآيةِ التي أورَدَها بالتَّهييجِ والإلهابِ، ولم يُحسِن هو ولا غيرُه أَنْ يُعبِّرَ بالتَّغليظِ، ولهذا قالَ السَّعدُ التَّفتازانيُّ هنا: قد استُقْبِحَت مِن المصنِّفِ هذه العبارةُ؛ فإنَّ العادةَ قد جَرَتْ باللُّطفِ مع النَّبيِّ ﷺ، فالأَوْلَى أنَّه تَعظيمٌ لجَنابِهِ ﷺ حيثُ عدَّ أدنى زلَّةٍ غُلولاً، وهذا القولُ مع جلالةِ قائلِه لا يُناسِبُ؛ فإنَّه ﷺ مُنزَّهٌ عَن الزلَّةِ[1].

٩ ـ **الثَّالثُ**: في تفسيرِ قولِه تعالى ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] قال: وفي ذكرِ الإرادةِ إشعارٌ بأنَّ كُفرَهُم بلغَ الغايةَ، حتَّى أرادَ أرحمُ الرَّاحمينَ أن لا يكونَ لهم حَظٌّ مِن رحمَتِه.

تَبِعَ فيه «الكشَّافَ» حيثُ قال: فإن قلتَ: هلَّا قيلَ: لا يجعَلُ لهم حظاً في الآخرةِ، أي: نصيباً مِن الثَّوابِ، ولهم بدلَ الثَّوابِ عَذابٌ عظيمٌ، وأيُّ فائدةٍ في ذكرِ الإرادةِ؟

قلت: فائدَتُه الإشعارُ بأنَّ الدَّاعيَ إلى حرمانِه وتعذيبِهم قد خلصَ خُلوصاً لم يبقَ مَعهُ صارفٌ قطُّ حين سارَعُوا إلى الكفرِ تنبيهاً على تَماديهِم في الطُّغيانِ وبُلوغِهم الغايةَ حتَّى إنَّ أرحمَ الرَّاحمينَ يريدُ أن لا يرحمَهُم.

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٤/ ٢١٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٢١٨).

قال الطِّيبيُّ: السُّؤالُ والجوابُ مَبنيٌّ على مَذهَبِه، والسُّؤالُ مِن أَصلِه غيرُ مُتَّجِهٍ لأنَّه عدولٌ عَن الظَّاهرِ، فإنَّ قولَه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا﴾ استئنافٌ لبيانِ الموجبِ كأنَّه قيلَ له: لمَ يُسارِعُونَ في الكفرِ مع أنَّ المضرَّةَ عائدةٌ إليهم؟ فأُجِيبَ أنَّه تَعالى يريدُ ذلك منهم فكيفَ لا يُسارِعُون[1].

سورةُ النِّساءِ

١٠ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في موضعٍ واحدٍ، وهو في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] حيثُ قال: مفعولٌ له، والمعنى: أُحِلَّ لَكُم ما وراءَ ذلك إرادةَ أَنْ تبتَغُوا... إلى آخره.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ فيهِ الزَّمخشريَّ، فقالَ أبو حيَّان: إنَّ فيه تحميلَ لفظِ القُرآنِ ما لا يدلُّ عليه، وتفسيرَ الواضحِ الجَليِّ بالمعقَّدِ، ودسَّ مَذهبِ الاعتزالِ في غضونِ ذلك دَسّاً خَفِيًّا، إذ جعلَ قولَه: ﴿أَن تَبْتَغُوا۟﴾ على حذفِ مُضَافَيْنِ، أي: إرادةَ كونِ ابتغائِكُم بأَموالِكُم، وفسَّرَ الأموالَ بعدُ بالمهورِ وما يخرجُ في النِّكاحِ، فتَضمَّنَ اختصاصَ إرادَتِه بالحلالِ الذي هو النِّكاحُ دونَ السِّفاحِ، وظاهرُ الآيةِ غيرُ هذا الذي فَهِمَهُ الزَّمخشريُّ، إذ الظَّاهرُ أنَّه تَعالى أحلَّ لنا ابتغاءَ ما سِوَى المُحرَّماتِ السَّابقِ ذكرُها بأموالِنا حالةَ الإحصانِ لا حالةَ السِّفاحِ، وعلى هذا الظَّاهرِ لا يجوزُ أَنْ يُعرَبَ ﴿أَن تَبْتَغُوا۟﴾ مفعولاً له كما قالَهُ الزَّمخشريُّ؛ لأنَّه فاتَ شرطٌ مِن شروطِ المفعولِ له، وهو اتِّحادُ العاملِ في الفاعلِ والمفعولِ له؛ لأنَّ الفاعلَ في قولِه: ﴿أحلَّ﴾ هو اللهُ تَعالى، والفاعلَ في ﴿أَن تَبْتَغُوا۟﴾ هو ضميرُ المخاطبينَ، فقد اختلفا، ولَمَّا أحسَّ الزمخشريُّ بهذا جعلَ ﴿أَن تَبْتَغُوا۟﴾ على حذفِ (إرادة) حتَّى يتَّحِدَ في قولِه:

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٤/ ٣٧٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٣٧٤).

﴿وَأُحِلَّ﴾ وفي المفعولِ له، ولم يجعَلْ ﴿أَن تَبْتَغُوا﴾ مفعولاً له إلَّا على حذفِ مُضافٍ وإقامَتِه مقامَه، وهذا كلُّه خروجٌ عَن الظَّاهرِ بغيرِ داعٍ إلى ذلك[1].

سورةُ الأعرافِ

١١ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في موضعٍ واحدٍ، وهو في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] حيثُ قال: وفيه دليلٌ على أنَّ كشفَ العورةِ في الخَلْوَةِ ـ وعند الزَّمخشريِّ: مِن غيرِ حاجةٍ ـ قبيحٌ مُستهجنٌ في الطِّباعِ، وهذا ممَّا تَبِعَ فيه «الكشَّاف».

قال ابنُ المنيِّرِ: إن فيه مَيْلاً إلى الاعتزالِ، وأنَّ العقلَ يُقبِّحُ ويُحسِّنُ.

قال: وهذا اللفظُ لو صَدرَ مِن السُّنيِّ لكانَ تأويلُه أنَّ العقلَ أدركَ المعنى الذي لأجلِهِ حَسَّنَ الشَّرعُ السترَ وقبَّحَ الكشفَ[2].

سورةُ التَّوبةِ

١٢ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في هذه السُّورةِ في موضعٍ واحدٍ، وهو في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ حيثُ قال: كنايةٌ عن خطئه في الإذنِ لهم؛ فإنَّ العفوَ مِن رَوادِفِه.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في هذه العبارةِ السَّيئةِ الزَّمخشريَّ؛ مع أنَّه العَلَمُ في استخراجِ المعاني.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وقد أخطأَ الزَّمخشريُّ فيها خطأً فاحشاً، وهو بينَ

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٤/ ٥١٣)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٤/ ٥١٧)

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (٦/ ٢٩٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٦/ ٢٩٠).

أمرين: أن لا يكونَ هذا المعنى مُراداً فقد أخطأَ، أو يكونَ مُراداً ولكن كنى اللهُ عنه إجلالاً ورفعاً لقدرِه، أفلا يتأدَّبُ بآدابِ اللهِ تعالى لا سِيَّمَا في حقِّ المُصطفى ﷺ، وفي تقديمِ العَفوِ إشعارٌ بتَعظيمِ المُخاطبِ وتوقيرِه وتوقيرِ حُرمَتِه.

وقال السَّجاونديُّ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ تعليمٌ بعظمَتِه صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهم، ولولا تصدِّي العَفوِ في المقالِ ما قامَ بصَوْلةِ الخطابِ، وقد يُستعمَلُ فيما لم يَسبِقْ فيه ذنبٌ، كما تقولُ لِمَن تُعظِّمُه: عفا الله عنك ما صنعتَ في أمري؟ ورضيَ اللهُ عنك ما جَوابُكَ عن كلامي؟ ومنه قولُه ﷺ: «لقد عجبتُ مِن يُوسُفَ وكرمِه وصَبرِه، والله يغفِرُ له».

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ما كان يَنبَغِي أن يُعبِّرَ بهذه العبارةِ الشَّنيعةِ بعدما راعى اللهُ رسولَهُ ﷺ بتقديمِ العفوِ وذكرِ الإذنِ المَبنيِّ عَن عُلوِّ الرتبةِ وقوَّةِ التَّصرُّفِ، وإيرادُ الكلامِ في صورةِ الاستفهامِ وإن كانَ القصدُ على الإنكارِ، على أنَّ قولَهُم: عفا الله عنكَ، قد يقالُ عندَ تركِ الأَوْلى والأفضَلِ، بل في مقامِ التَّعظيمِ والتَّبجيلِ مثل: عفا اللهُ عنك ما صنعتَ في أمرِي[1].

سورةُ يونُسَ

١٣ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ [يونس: ٢] حيثُ قال: في أفناءِ رجالِهم دونَ عظيمٍ مِن عُظمائِهم، وفي «الصحاح»: يقالُ: في أفناءِ النَّاسِ إذا لم يُعلَمْ ممَّنْ هو.

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: ممَّنْ لا شهرةَ له بجاهٍ ومالٍ ورياسةٍ ونحوِ ذلك مما يعدُّونَه مِن أسبابِ العزِّ والإجلالِ، وإلَّا فهو عندَهُم بحسبِ شرفِ النَّسَبِ أظهَرُ مِن الشَّمسِ.

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٧/ ٨١)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ٨٣)

وقال السُّيوطيُّ: وهذه العبارةُ التي ذكرَها البَيضاوِيُّ تبعَ فيها الزَّمخشريَّ، ولو تحامى عنها لكانَ أَوْلى، والذي في تفسيرِ قولِه: ﴿إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ أي: مَشهورٍ بينَهُم يَعرفونَ نسبَهُ وجَلالَتَه وأمانتَه وعِفَّتَه وصِدقَهُ كما قال في آخرِ السُّورةِ التي قبلَها: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] فإنَّ هذا هو محلُّ إنكارِ العجبِ، فيكونُ هذا وجهَ مُناسبةِ وَضعِ هذه السُّورةِ بعدَ تلك، واعتلاقِ أوَّلِ هذه بآخرِ تلك، ونظيرُه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ﴾ [النحل: ١١٣]، ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] وما كان للزَّمخشريِّ أن يُحمِّلَ لفظَ القُرآنِ معنًى لا دلالةَ لهُ عليه بالوضعِ، وفيه حكايةُ غضٍّ من هذا المقامِ الرَّفيعِ، زعمًا أنَّه يأخذُ ذلك مِن أساليبِ البيانِ بطريقِ الالتزامِ، لا سِيَّما وغيرُه مِن وُجوهِ البيانِ أظهَرُ وأنسَبُ وأوفَقُ لِمَا خُتِمت به السُّورةُ المتقدِّمَة، واللهُ وَلِيُّ التَّوفيقِ[1].

١٤ ـ قولُه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] تَبِعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ هذه الآيةِ حيث قال: وقيل: الحُسْنى الجنَّةُ، والزِّيادةُ اللقاءُ.

قال السُّيوطيُّ: ما أنصفَ البيضاويُّ حيثُ جعلَ هذا القولَ آخرَ الأقوالِ وأَضْعفَها، ورجَّح أنَّ الحُسنى: المثوبةُ والزِّيادةَ هو ما يزيدُ على المثوبةِ تَفضُّلاً، ولم يَحكِه بقيلَ، مع أنَّ الثَّابتَ عَن رسولِ اللهِ ﷺ في تفسيرِ هذه الآيةِ كما في الأحاديثِ، والآثارُ كثيرةٌ بهذا التَّفسيرِ، ولعلَّ البيضاويَّ سها عن كتابةِ هذا الموضعِ ومشى عليهِ، وقولُ الزَّمخشريِّ: وزَعَمت المشبِّهةُ والمُجبِرةُ أنَّ الزِّيادةَ هي النَّظرُ إلى وجهِ اللهِ تَعالى، وجاؤوا بحديثٍ مرقوعٍ.

قالَ الطِّيبيُّ: هو عندَهُ بالقافِ، أي: مُفترًى، وأمَّا عندَ أهلِ السنَّةِ فهو مَرفوعٌ بالفاءِ.

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٧/ ١٩٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ١٩٩).

وقالَ في «الانتصاف» مُنكِراً عليه: بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمِه، والحديثُ مُدوَّنٌ في الصِّحاحِ، وقد جعلَ أنَّ أهلَ السنَّةِ جاؤوا بهِ مِن عندِ أنفُسِهم فحَسبُه اللهُ[1].

سورةُ مريمَ

١٥ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] حيثُ قال: فبينا هي في مُغتَسَلِها أتاها جبريلُ مُتمثلًا بصورةِ شابٍّ أمردَ سَوِيِّ الخلقِ تَستأنِسُ بكلامهِ، ولعلَّه لتهييجِ شَهوَتِها فتنحدرَ نُطفَتُها إلى رَحِمِها.

قال السُّيوطيُّ: كان البيضاويُّ في غُنْيةٍ عَن هذا الكلامِ، ولكن هذه ثمرةُ التَّوغُّلِ في الفلسفةِ[2].

سورةُ المؤمنونَ

١٦ ـ تَبِعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] حيثُ قال: نداءٌ وخِطابٌ لجميعِ الأنبياءِ لا على أنَّهُم خُوطِبُوا بذلك دفعةً لأنَّهُم أُرسِلُوا في أزمِنَةٍ مُختَلِفَةٍ، بل على معنى أنَّ كُلًّا منهم خوطبَ في زمانِه.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في ذلك صاحبَ «الكشاف».

وقال صاحبُ «الانتصاف» ـ وتبعه الطِّيبيُّ ـ: هذه نفحةٌ اعتزاليَّةٌ، فمَذهَبُنا أنَّ اللهَ تعالى في الأزلِ مُتكلِّمٌ آمرٌ ناهٍ، ولا يشترطُ في الأمرِ وُجودُ المأمورينَ، بل الخطابُ أزلاً على تقديرِ وجودِ المُخاطبينَ، والمعتزلةُ أنكَرُوا قِدَمَ الكَلامِ فحَمَلوا الآيةَ على خلافِ ظاهرِها، وما ذكروهُ جارٍ في جميعِ الأوامرِ العامَّةِ للأُمَّةِ[3].

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (٧/ ٢٢٧)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٧/ ٢٢٧).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (٨/ ٥٣٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٨/ ٥٣٠).

(٣) «تفسير القاضي البيضاوي» (٩/ ٢٨٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (٩/ ٢٨٨).

سورة الحديد

١٧ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ﴾ [الحديد: ٨] حيثُ قال: أي: وقد أخذَ اللهُ ميثاقَكُم بالإيمانِ قبلُ، وذلك بنصبِ الأدلَّةِ والتَّمكُّنِ مِن النَّظرِ.

قال السُّيوطيُّ: تَبِعَ «الكشَّافَ».

وقد قالَ ابنُ المنيِّرِ: وماذا عليهِ أن يحملَ الأخذَ على حقيقَتِه، وهو المأخوذُ يومَ الذَّرِّ، فكلُّ ما أجازَهُ العقلُ ووردَ بِهِ السَّمعُ وجبَ الإيمانُ به[1].

سورة التَّحريم

١٨ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ﴾ [التحريم: ١]، حيثُ قال: واللهُ غفورٌ لك هذه الزلَّةَ؛ فإنَّه لا يجوزُ تحريمُ ما أحلَّ اللهُ.

قال السُّيوطيُّ: اللهُ أكبرُ! أستغفرُ اللهَ من هذهِ الكلمةِ الشَّنعاءِ، وما حَكَيتُها هنا إلَّا لأردَّها وأُحذِّرَ النَّاسَ منها، والبيضاويُّ تبعَ الزَّمخشريَّ، وقد أطبقَ الأئمَّةُ على التَّشنيعِ عليه فيها.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: افترى الزَّمخشريُّ على رسولِ اللهِ ﷺ بتحريمِ ما أحلَّ اللهُ تعالى؛ فإنَّه ليس لأحدٍ أن يعتقدَ حِلَّ ما حرَّمَ اللهُ، وذلك لا يَصدرُ مِن مُؤمنٍ، وأمَّا مُجرَّدُ الامتناعِ مِن الحلالِ فقد يكونُ مُؤكَّداً باليمينِ، وليس هذا من ذلك، وغايةُ الأمرِ أنَّه حلفَ لا يقرَبُ ماريَةَ، فنزلَتْ كفَّارةُ اليمينِ، ومَعاذَ اللهِ وحاشا الله مما نسبَه الزَّمخشريُّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ[2].

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (١١/ ٤٦٢)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١١/ ٤٦٢).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (١١/ ٥٦٨)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١١/ ٥٦٩).

سورة المُزَّمِّل

١٩ ـ تَبِعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ [المزمل: ١] حيثُ قالَ: سُمِّيَ بهِ النَّبيُّ ﷺ تهجيناً لِمَا كانَ عليه.

قال السُّيوطيُّ: تَبِعَ فيه الزَّمخشريَّ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: هذا القولُ سوءُ أدبٍ، والعلماءُ مِن أهلِ السنَّةِ جعَلُوا نداءَهُ بالمُزَّمِّلِ وغيرَ ذلك من صفاتِه تَشريفاً له إذ لم ينادِه باسمهِ ﷺ[1].

سورةُ المدَّثِّر

٢٠ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [المدثر: ٣١] حيثُ قال: وما جعَلْنا عدَدَهم إلَّا العددَ الذي اقتَضى فِتنتَهُم، وهو التِّسعةَ عشرَ.

قال السُّيوطيُّ: تَبِعَ الزَّمخشريَّ.

وقد قال أبو حيَّان إنَّه تحريفٌ لكتابِ اللهِ إذ زعمَ أنَّ مَعنى: ﴿إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: إلا تسعة عشر، وهذا لا يذهَبُ إليه عاقلٌ، ولا مَن له أدنى ذكاءٍ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: ما ألجأَ الزَّمخشريَّ إلى ذلك إلا الاعتقادُ أنَّ اللهَ سبحانَه وتعالى ما فتَنَهُم، وبِئْسَتْ هذهِ العقيدةُ[2].

سورةُ عَبَس

٢١ ـ تبعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١ ـ ٢] حيثُ قال: وذكرَ الأعمى لزيادةِ الإنكارِ كأنَّه قال: لكونِه أعمى.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في ذلك الزَّمخشريَّ.

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ٨٥)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ٨٦).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ١٠٩)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ١١١).

وقد قالَ ابنُ المنيِّرِ: غَلَّظَ في كلامِهِ، وما كان ينبغي له ذلك.

وقد تَبِعَ الزَّمخشريَّ أيضاً في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس: ٢٦] حيثُ قالَ: وأسندَ الشَّقَّ إلى نفسِهِ إسنادَ الفعلِ إلى السَّببِ.

قال السُّيوطيُّ: تبعَ في ذلك الزَّمخشريَّ.

وقال ابنُ المنيِّرِ: ما رأيتُ كاليومِ عبداً ينازِعُ ربَّه عزَّ وجلَّ في قولِه: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ فيجعلُ هذهِ الإضافةَ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ مَجازاً، ويجعلُ إضافةَ شقِّ الأرضِ إلى الحارثِ حقيقةً[1].

سورةُ التَّكويرِ

٢٢ ـ تَبِعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢] حيثُ قال: واستدلَّ بذلك على فضلِ جبريلَ على مُحمَّدٍ عليهما الصَّلاةُ والسَّلامُ، حيثُ عدَّ فضائلَ جبريلَ واقتصرَ على نفيِ الجُنونِ عن النبيِّ ﷺ.

قال صاحبُ «الانتصاف»: ما يَرْضى له جبريلُ هذا التَّفسيرَ المُقتضِيَ لتَنقيصِ البشيرِ النَّذيرِ وتَفضيلِه عليه[2].

سورة ألم نشرَح

٢٣ ـ تَبِعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝٢ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٢ ـ ٣] حيثُ قال: وهو ما ثَقُلَ عليهِ مِن فَرَطاتِه قبلَ البِعثَةِ.

وهذه مقالةٌ اعتزاليَّةٌ؛ لأنَّه ﷺ مَعصومٌ قبلَ البعثةِ كما بعدَها[3].

---

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ١٨٦)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ١٨٦).

(٢) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ١٩٤)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ١٩٤).

(٣) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ٢٧٥).

سورةُ الكافرونَ

٢٤ ـ تَبِعَ الزَّمخشريَّ في تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣] حيثُ قال: وإنَّما لم يَقُل: ما عَبَدْتُ؛ ليُطابِقَ ﴿مَّا عَبَدتُّمْ﴾؛ لأنَّهُم كانوا موسومينَ قبلَ المبعثِ بعبادةِ الأصنامِ، وهو لم يَكُن حينئذٍ مَوْسُوماً بعبادةِ اللهِ تعالى.

قال صاحبُ «الانتصاف» إنَّه خَطأٌ مَبنيٌّ على أصلِه الفاسدِ، والحَقُّ أنَّه ﷺ كانَ مُتعبِّدًا قبلَ الوحيِ؛ لِمَا وردَ أنَّه كان يَتحنَّثُ في غارِ حِرَاء.

وقالَ أبو حيَّان: هذا سوءُ أدبٍ على مَنصبِ النبوةِ لأنَّه ﷺ لم يَزَلْ يُوحِّدُ اللهَ تعالى مُجتَنِباً لأصنامِهم يحجُّ بيتَ اللهِ تَعالى ويقفُ بالمشاعرِ ويُؤدِّي النُّسُكَ، وما ذهبَ إليه الزَّمخشريُّ مذهبٌ مَرجوحٌ ساقِطُ الاعتبارِ؛ لِمَا وردَ مِن الأحاديثِ الصَّحيحةِ والآثارِ الصَّريحةِ أنَّه ﷺ كانَ يَتحنَّثُ وكانَ يَتعبَّدُ؛ كان يصومُ، كان يطوفُ، كان يقفُ بعرفةَ... إلى غيرِ ذلك، ولم يُقَل بخِلافٍ إلَّا مَن شذَّ مِن النَّاسِ الذين لا يُعتبَرُ قولُهم ولا يُلتفَتُ إلى كلامِهم[1].

وهذا آخرُ ما جرى به القلمُ، وانتهى به الرَّقم، ممَّا سَها بهِ البيضاويُّ وارتكبَهُ تبعاً للزَّمخشريِّ، وهو مشيةُ قلم؛ لأنَّ البيضاويَّ رضيَ اللهُ تعالى عنه في الطَّبقةِ العُلْيَا والمرتبةِ الكُبْرى في الاعتقادِ الموافقِ لأهلِ السنَّةِ والجَماعةِ، بل هو القائمُ على قدمِ صِحَّةِ الاعتقاد، والمتباعدُ عن قَواعدِ أُصولِ الفَسَاد.

وكان الفراغُ على يدِ مُلخِّصِه أحمدَ النُّوبيِّ بالطَّائفِ في سادسَ عشرَ شوالٍ (١٠٢٧) نفعَ اللهُ تعالى به المسلمينَ، آمين.

***

(١) «تفسير القاضي البيضاوي» (١٢/ ٣٤٠)، و«حاشية العلامة السيوطي» (١٢/ ٣٤١).

سابعاً: وصفُ النُّسخِ الخطِّية المعتمدةِ في تحقيق «تفسير القاضي البيضاوي»

وُفِّقنا بحمدِ اللهِ تعالى لعَشراتِ النُّسَخِ الخطِّية موزعةً بينَ مكتباتِ العالمِ، وقُمنا بفحصِها والنَّظرِ فيها وتقييمِ كلِّ واحدةٍ منها مِن حيثُ جَودَتُها وضبطُها ومُقابلاتُها على أصولٍ سابقةٍ لها ومعرفةِ ناسخِيها وغير ذلك، ثمَّ انتخبنا أربعةَ أصولٍ نفيسةٍ، وهذا وصفٌ لكلِّ واحدةٍ منها مُرَتَّبةً حسبَ تواريخِ نَسخِها.

١ ـ النُّسخةُ الأولى (ض): النسخةُ المكتوبةُ بخطِّ الفقيهِ الأصوليِّ عبد الصَّمدِ ابن محمود الفاروقيِّ الفارابيِّ تلميذِ المصنِّفِ القاضي البيضاوي:

وهي من محفوظاتِ مكتبةِ جامعة أَرْضروم، تحتَ رقمِ (١٩).

وناسخُها: تلميذُ الإمامِ ناصرِ الدِّين البيضاويِّ غياثُ الدِّين عبدُ الصَّمدِ بنِ محمودِ بنِ عبدِ الصَّمدِ الفاروقيُّ الفارابيُّ، (ت بعد ٧٠٧هـ): فقيهٌ أصوليٌّ، مِن تَصانيفه: «شرحُ طوالعِ الأنظارِ» و«شرحُ مِنهاجِ الوصولِ» كلاهما لشيخِه البَيْضاويِّ[1].

وقد فرغَ من نسخِها في أواسطِ جمادى الأولى لسنةِ (٦٩٢هـ) بعد وفاة المصنِّف بعامٍ واحدٍ كما نصَّ عليه في خاتمتِها.

وهي نسخةٌ تقعُ في مجلَّدينِ وقفنا على المجلَّدِ الثاني منهما، وهو يبدأ من سورةِ الكهفِ إلى آخرِ القرآن، ويقع في (٣٤٨) ورقة، وفي الصَّفحةِ الواحدةِ نحو (٢٣) سطرًا، وفي كلِّ سطرٍ نحوُ (١٥) كلمةً.

والنسخةُ ملوَّنةٌ خطُّها جيِّدٌ مضبوطةٌ بالشَّكلِ، خُطَّت بمدادٍ أسودَ، وخُطَّتِ آياتُها بمدادٍ أحمرَ إلى نهاية سورةِ النُّورِ، وخُطَّتِ الآياتُ بمدادٍ أسودَ ومُيِّزَت بخطٍّ أحمرَ فوقَها مِن أوَّلِ سورةِ الفرقانِ إلى آخرِ القرآنِ، ولا تكادُ تخلو ورقةٌ من هذا

---

(١) انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٥٧٤).

المجلدِ مِن حواشٍ وتعليقاتٍ تكثرُ فيها الأحاديثُ والآثار.

وجاءَ على غلافِ النُّسخةِ أنَّ هذه النسخةَ وقفٌ لجامعِ لالا باشا، وعليها تملكاتٌ لمحمود الأرمويِّ، وابنِه مُصطفى.

وجاء في الورقة الأخيرة بخطِّ الناسخ: «انتقلَ هذا المجلدُ مع شقيقهِ الأوَّلِ إلى مولانا قطبِ دائرة أبي محمَّدٍ... يديمُ اللهُ أفضالَه... الشَّرعيَّةَ، كتبَهُ عبد الصمدِ بن محمودٍ»، وكتب بعده بخط مغاير: «ثمَّ انتقلَ منه إلى أفقرِ عبادِ الله تعالى حُسَين بن إبراهيم الشرواني...».

وجاء في خاتمةِ النُّسخةِ الخطيَّةِ: «تمَّ المجلَّدُ الثَّاني مِن كتابِ أنوارِ التَّنزيلِ وأسرارِ التأويلِ آخرِ مصنَّفاتِ الإمامِ الأعظمِ المرحومِ السَّعيدِ الشَّهيدِ قاضي قضاةِ المسلمينَ وارثِ علومِ الأنبياءِ والمرسلينَ خاتمِ المجتهدينَ ناصرِ الملَّةِ والحقِّ والدِّينِ أبي سعيدٍ عبدِاللهِ بن الإمامِ المعظَّمِ المغفورِ إمامِ الحقِّ والدِّين عمرَ البيضاويِّ قدَّسَ اللهُ أرواحَهُما المطهَّرةِ وجَزاهما عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرًا مع المجلَّد الأوَّلِ على يدَي العبدِ المذنبِ الفَقِيرِ إلى رحمةِ اللهِ تَعالى عبدِ الصَّمدِ محمودِ بن عبدِ الصَّمدِ الفاروقيِّ في أواسطِ جُمادى الأولى لسنةِ اثنتينِ وتسعينَ وستِّمئةٍ، وقد انخرطَ المصنِّفُ سَقى اللهُ ثَراهُ ورَضِيَ عنه وأرضاه في سلكِ الجَواهرِ القُدسيَّةِ بتبريزَ متعزِّيًا عن جلبابِ الجسميَّةِ في شوّال لسنةِ إحدى وتسعينَ وستِّمئةٍ أسألُ اللهَ تَعالى له الرّضوانَ ولنفسي الرَّحمةَ والغُفرانَ والحمدُ للهِ حمدًا يكافِئُ نِعمَه ويوافي مزيدَهُ وصلواتُه على محمَّدٍ وآلِه».

ولهذه النصِّ في خاتمة النسخةِ أهميةٌ بالغةٌ في تحديدِ تاريخِ وفاةِ الإمام البيضاويِّ، بعد اختلاف المترجِمينَ له في ذلك، وقد مضى الحديثُ عن ذلك في ترجمتِه.

٢ ـ النُّسخَةُ الثَّانيةُ (أ): نسخة مكتبة عَمْجه زاده.

وهي مِن محفوظاتِ مكتبةِ عمجه زاده الموجودةِ في المكتبةِ السُّلَيمانيَّةِ في إسطنبول، تحتَ رقمِ: (٢٠)، وهي نُسْخةٌ منقولةٌ مِن نُسخَةٍ منقولةٍ مِن نسخةٍ مُقابلَةٍ مع الأصلِ بخطِّ المصنِّف.

ناسِخُها عبدُ اللهِ بن عبيدِ اللهِ بن عبدِ الكافي العُبَيديِّ، وقد نصَّ أنَّها النُّسخةُ الثانيةُ عام (٧٦٤هـ)، كُتِبَت مِن نُسخةٍ صَحيحةٍ بخطِّ المولى السيِّدِ الحسنِ السُّمنانيِّ الحسينيِّ، وهو نقلَها مِن نسخةٍ مُقابلةٍ مع الأصلِ بخطِّ المصنِّفِ، إلَّا مِن سورةِ الفرقانِ إلى سورةِ الحجراتِ.

وتقع النُّسخةُ في مجلدٍ واحدٍ عددُ أوراقِهِ (٣١٢) ورقة، في الصَّفحةِ الواحدةِ نحو (٣٩) سطرًا، ويتكوَّنُ كلُّ سطرٍ مِن (١٧) كلمةً تقريبًا، وهي نسخةٌ تامَّةٌ ملونةٌ مضبوطةٌ بالشَّكلِ، خُطَّتْ بمدادٍ أسودَ، وخطَّتِ الآياتُ بمدادٍ أحمرَ.

وفي الصَّفحةِ الأولى ختمُ الوزيرِ عَمْجه زاده حسين باشا، كتبَ فيه: «هذا مما وقفهُ الوزيرُ حسين باشا بن حسن آغا أخِ الوزيرِ محمَّد باشا المعروفِ بكوبريلي عَفا اللهُ عنهم».

وجاءَ في آخرِ النُّسخةِ الخطيَّةِ: «والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ أوّلًا وآخرًا، والصَّلاةُ على نبيِّهِ محمَّدٍ وآلِهِ وأصحابِه باطنًا وظاهرًا، وقعَ الفراغُ مِن كِتْبتِه في ضَحوةِ يوم السبتِ غرَّةَ ذي القعدةِ سنةَ أربعٍ وستِّينَ وسبعمئةٍ الهجريَّةِ، وهذه هي النُّسخة الثَّانيةُ التي تمَّت على يدَي عبد اللهِ الفقيرِ إليه عبدِ اللهِ بن عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الكافي العُبَيديِّ، أصلحَ اللهَ تَعالى شانَه وصانَه عما شانَه، مِن نُسخةٍ صَحيحةٍ بخطِّ المولى الأعظمِ المرتَضى الأفضلِ الأعلمِ السَّيدِ الحسنِ السُّمنَانيِّ الحُسينيِّ، وقد نقلَها مِن نُسْخةٍ

مقابلةٍ مع الأصلِ بخطِّ المصنِّفِ إلَّا مِن سورةِ الفُرقانِ إلى سورةِ الحجراتِ، وفَّقهُ اللهُ تعالى لتَحقيقِ ما أدرجَ في فَحاويهِ وتصحيحِ ألفاظِه ومَعانيه، في مقامِ ربوةٍ ذاتِ قرارٍ مكينٍ، تذكرةً لصاحِبها وتتميمًا لالتماسِ مالِكها نفعَنا اللهُ تعالى بها وإيَّانا بأنفاسِه».

وعلى هامشِها كُتِب: «أنهاهُ قراءةً ومطالعةً من سورةِ الصّافَّاتِ كاتبهُ الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّه مُصطفى بن صالح مِن شهورِ سنةِ تسعٍ وخمسينَ...»

٣ ـ النُّسخةُ الثَّالثةُ (ت): نسخةُ العلامةِ التَّفتازانيِّ التي كتبَها بخطِّهِ.

وهي من محفوظات مكتبةِ خالد أفندي الموجودةِ في المكتبة السُّليمانيَّةِ في إسطنبول، تحتَ رقمِ: (١).

وناسخها هو العلَّامةُ سعدُ الدِّينِ مسعودُ بنُ عمرَ التَّفتازانيُّ السَّمرقنديُّ (ت ٧٩٣هـ)[1]، له حاشية مشهورةٌ على «الكشاف» وافاه الأجل قبل إتمامِها، ونقل عنها السُّيوطيُّ في «حاشيته على تفسير البَيضاويِّ» وأصحابُ الحواشي مواضعَ كثيرةً تشهَدُ ببراعتِه في الفنونِ، وتُظهِرُ تدقيقَهُ وتحقيقَهُ في المسائلِ المُشكِلَةِ وقُدرتَهُ على تحريرِها وكَشْفِ مُعْضلاتِها.

ولم يُكتَبْ في قيدِ الفراغِ أو في هوامشِ النُّسخةِ اسمُ السَّعدِ التَّفْتازانيِّ أو ما يدلُّ عليه، وإنما كتبَ في رأسِ الورقاتِ الأُوَلِ من النُّسخةِ أنها بخطِّهِ.

وتأكَّدَ لنا ذلك بالمقارنةِ مع نمطِ خطِّهِ المعروفِ وطريقته في الخطِّ في بعضِ نُسَخ كُتبِه وإجازاته وأسلوبه فيه.

---

(١) سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، من أئمة النحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق والكلام وكثير من العلوم، طار صيته واشتهر ذكره، وله تصانيف كثيرة انتفع بها الناس، توفي سنة (٧٩٢هـ)، انظر ترجمته في: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٦/ ١١٢)، «بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٢٨٥).

وتقعُ النُّسخةُ في مجلدٍ واحدٍ، في (٣٨٦) ورقة، في كلِّ صَفحةٍ (٢٩) سطرًا، وفي السَّطرِ (٢٣) كلمةً تقريبًا.

وهي نسخةٌ تامَّةٌ ضبطُها متفاوتٌ كثرةً وقلَّةً، فبعضُ الورقاتِ غيرُ مَضبوطةٍ وبعضُها مضبوطةٌ ضبطًا تامًّا وبعضُها ضُبِطَ ضبطًا متوسِّطًا، خطُّها نَسخيٌّ دقيقٌ، كُتِبَت بمدادٍ أسودَ، وخُطَّت الآياتُ بخطٍّ ثلثٍ كبيرٍ.

وعلى النسخة حواشٍ بخطٍّ دقيقٍ جدًّا في الهوامشِ وبين الأسطُرِ، مختلفةٌ كثرةً وقلةً وطُولًا وقِصَرًا.

ولم يُقيَّدْ تاريخُ كتابةِ النُّسخةِ، وعلى النُّسخةِ آثارُ ترميمٍ في ثلثِها الأوَّلِ، والأوراقُ ما بين (٢٧) و(٣٤) كتبت بخطٍّ مغايرٍ على نفسِ الأسلوبِ المتبعِ في النُّسخةِ.

وجاءَ في رأسِ الورقةِ الأولى مِن النُّسخةِ: تفسيرُ بيضاوي بخطِّ سعدِ الدِّين التفتازاني، وتحته تملُّكٌ: استصحبَهُ الفقيرُ الحاجُّ عُثمان المطَّلبي.

وفي رأسِ الورقةِ الثَّالثةِ: هذه نسخةُ التَّفتازانيِّ بخطِّه فاعرِفْه، وتحتَهُ تملُّكٌ: ممَّا أنعمَ اللهُ تعالى على عبدِهِ الفقيرِ سيِّد محمد حاكم الحسيني غُفِر له. وختمٌ مطموسٌ لم يُعرَفْ ما كتبَ فيه.

وكتبَ في الورقةِ الثَّانيةِ بخطِّ التَّعليقِ: «هذا أنوارُ التنزيلِ وأسرارُ التَّأويلِ للعلَّامةِ الفاضلِ حجَّةِ الحقِّ على الخلقِ الشيخ الإمام الهمام أفضل المتقدمين وأستاذ المتأخرين مولانا وأولانا ناصر الملة والدنيا والدين القاضي البيضاوي رضي الله تعالى عنه وأسكنه في فراديس جنانه».

وكتب عنوان الكتابِ بخطِّ الثُّلثِ في الورقةِ الرابعةِ:

«كتابُ تفسيرِ المولى..... المعظَّمِ سلطانِ القضاةِ العِظامِ مفتي الفريقينِ وإمامِ المذهبينِ شافعيِّ الزَّمانِ قطبِ المُحقِّقينَ القاضي ناصرِ المُسلمينَ والدِّينِ البَيْضاويِّ رحمةُ اللهِ عليهِ رحمَةً واسعةً».

وكتبَ تحتَه تملُّكٌ لم يُعرَف صاحبُه، لكن سُبِق بأوصافِ الثناءِ والتَّبجيلِ، حيثُ كتب: «صاحبُه ومالكُه المولى الأعظَمُ... والحُكَّام، مِنْبَر الشَّرائعِ والأحكامِ الحسيب النَّسيب... الحاج... الحرمين، قُدوة... والزَّاهدين... الأعدَل الأحكَم ملك قُضاةِ... عمدة... أدامَ الله...»، وكُتِبَ في جوانبِ الوَرقةِ أدعِيَةٌ وآثارٌ وأَشعارٌ وتَملُّكاتٌ أُخْرى.

وجاءَ في ختامِ النُّسخةِ: «وقد اتَّفقَ إتمامُ تعليقي على هذا الكتابِ المُنطَوِي على فوائدَ فرائدَ ذوي.... المشتملِ على خلاصةِ أقوالِ أكابرِ الأئمَّةِ وصفوةِ... أعلامِ الأئمَّةِ في تفسيرِ القرآنِ وتحقيقِ مَعانيه والكشفِ عَن ألفاظِه ومُعجزاتِ بَيانِه مع الإيجازِ الخالي عن الإخلالِ والتَّخليصِ المعادي عَن الإهلالِ، الموسومِ بأنوار التَّنزيل....»، والورقة الأخيرة التي فيها تتمَّةُ الكلامِ مفقودةٌ.

٤ ـ النُّسخَةُ الرَّابعةُ (خ): نسخةُ العلَّامةِ الخياليِّ المكتوبةُ بخطِّهِ.

وهي من مَحفوظاتِ مكتبةِ أسعَدْ أفندي الموجودةِ في المكتبةِ السُّليمانيَّةِ في إسطنبولَ، تحتَ رقمِ: (٤٠).

ناسخها: العلامةُ شمسُ الدِّينِ أحمَدُ بن موسى الشَّهيرُ بالخَيَالي (ت ٨٨٦هـ أو ٨٧٠هـ).

قال طاشْكُبْري زاده بعد أن ساقَ ترجمتَهُ في «الشَّقائق النُّعمانيَّة»: «ورأيْتُ

أيضًا بخطِّهِ تفسيرَ القَاضِي البَيضَاوِيِّ وكتبَ على حَواشِيهِ كثيرًا مِن أفكارِه اللطيفةِ»[1].

وهي نسخةٌ تامّةٌ، مكتوبةٌ بخطِّ التَّعليقِ الدَّقيق، غيرُ منقوطة في غالبها، خُطَّتْ بمدادٍ أسوَدَ، ومُيِّزتِ الآياتُ بخطٍّ أحمرَ فوقَها، وخُطَّتْ أسماءُ السُّوَرِ وعددُ آياتِها بمدادٍ أحمرَ، وفيها حواشٍ على الهوامشِ.

وتقعُ في مجلدٍ واحدٍ، من جزأينِ، عدد أوراقها (٣٢١) ورقة، في كل صفحة (٣١) سطرًا، وفي السطرِ (٢٣) كلمة تقريبًا.

وكُتبَ على الورقةِ الأولى والثَّانيةِ بالعُثمانيَّةِ عباراتٌ تدلُّ على أنَّ النُّسخَةَ بخطِّ العلَّامةِ الخَيَالي، وعليها تملُّكاتٌ أيضًا.

جاء في خاتمة المجلد الأول: «الحمد لله وليِّ الإنعامِ على ما.... الختم والإتمام واتفق ذلكَ صبيحةَ يومِ السَّبتِ من شهرِ ذي القعدةِ سنة ثلاث وستين[2] وثمان مئة هجرية»، ثمَّ كتبَ بعدَ ذلك بمدادٍ أحمرَ: «يتلوه المجلَّدُ الأخيرُ مِن سُورةِ كهيعص إلى الآخرِ».

وجاء في خاتمةِ المجلَّدِ الثَّاني: «تمَّ النِّصفُ الآخرُ مِن التَّفسيرِ بعَوْنِ الملكِ القَديرِ في أواخرِ ذي القِعدَةِ مِن سنةِ ستٍّ وخمسينَ وثمانِ مئةٍ».

***

---

(١) العلامة المتكلم الأصولي شمس الدين أحمد بن موسى الشهير بالخَيَالي، كان مدرساً بالمدرسة السلطانية في بروسة ثم في أزنيق، وله حواشٍ على «منتهى السُّول» و«التجريد» و«شرح العقائد» وغيرها، وسُمِّي بالخَيَالي لشدة نحوله، توفي سنة ٨٦٨ أو ٨٧٠هـ عن ثلاثٍ وثلاثينَ سنةً، انظر: «الشقائق النعمانية» (ص: ٧٨).

(٢) لعله وهم صوابه: وخمسين، لأن نهاية المجلد الثاني كانت في ست وخمسين وثمان مئة.

الفصلُ الثالث

ترجمةُ العلَّامةِ السُّيوطِيِّ[1]

قالَ رحمهُ اللهُ: عبدُ الرَّحمنِ بنُ الكَمالِ أبي بَكرِ بنِ مُحمّدِ بنِ سابقِ الدِّينِ بنِ الفَخرِ عُثمانَ بنِ ناصِرِ الدِّينِ محمَّدِ بنِ سَيفِ الدِّينِ خَضِرِ بنِ نَجمِ الدِّينِ أبي الصَّلاحِ أيُّوبَ بنِ ناصِرِ الدِّينِ محمَّدِ بنِ الشَّيخِ هُمامِ الدِّينِ الهُمامِ الخُضَيرِيِّ الأُسْيُوطِيِّ.

وإنَّما ذكَرْتُ ترجَمتي في هذا الكِتابِ اقتِداءً بالمحدِّثِينَ قَبْلي، فقَلَّ أنْ ألَّفَ أحدٌ منهم تارِيخًا إلَّا وذكَرَ ترجمتَه فيه، وممَّنْ وقعَ له ذلك:

الإمامُ عبدُ الغافِرِ الفارِسِيُّ في «تاريخِ نَيْسابُورَ»، وياقوتُ الحَمَويُّ في «مُعجَمِ الأُدَباءِ»، ولِسانُ الدِّينِ بنُ الخَطيبِ في «تاريخِ غَرْناطةَ»، والحافِظُ تقِيُّ الدِّينِ الفاسِيُّ في «تاريخِ مَكَّةَ»، والحافِظُ أبو الفَضلِ بنُ حجَرٍ في «قُضاةِ مِصرَ»، وأبو شامةَ في «الرَّوضَتَينِ»، وهو أَورَعُهم وأَزهَدُهم.

---

(١) كنا قد أخرجنا الترجمة الحافلة التي كتبها الإمام السيوطي عن نفسه في كتابه: «التحدث بنعمة الله»، وكذا ما أفرده تلميذاه: العلامة الداودي في «ترجمة العلامة السيوطي»، وعبد القادر الشاذلي في «بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين» وأصدرنا هذه التراجم في ثلاثة مجلداتٍ في طليعة المجموع الكبير الذي يضم قرابة (٤٠٠) رسالة من تراث الإمام السيوطي في ثلاثين مجلَّداً، وفيها غنية وإحاطة تامة بشخصية الإمام السيوطي رحمه الله، واقتصرنا هنا على نقل ترجمته من كتابه «حسن المحاضرة» (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٧) ـ مع إصلاح ما وقع في مطبوعته من أخطاء دون التنبيه عليها ـ؛ وذلك لوجازتها واشتمالها على أهم ما أورده السيوطي عن حياته ومؤلفاته التي ارتضاها إلى مماته رحمه الله تعالى ورضي عنه.

فأقولُ: أمّا جدِّي الأعلَى هُمامُ الدِّينِ، فكانَ مِن أهلِ الحَقيقةِ، ومِن مَشايِخِ الطَّريقِ، وسَيأتي ذِكرُه في قِسمِ الصُّوفِيّةِ.

ومَنْ دُونَه كانوا مِن أهلِ الوَجاهةِ والرِّئاسةِ:

منهم مَن وَلِيَ الحُكْمَ ببَلَدِه.

ومنهم مَن وَلِيَ الحِسْبةَ بها.

ومنهم مَن كان تاجِرًا في صُحْبةِ الأَميرِ شَيخُونَ، وبَنى مدرسةً بأُسيُوطَ، ووَقفَ عليها أَوقافًا.

ومنهم مَن كان مُتَمَوِّلًا.

ولا أعرفُ مِنهم مَن خدَمَ العِلمَ حَقَّ الخِدمةِ إلَّا والدِي، وسيأتِي ذكرُه في قِسمِ الفُقهاءِ الشّافعيّة.

وأمّا نسبتُنا **بالخُضَيرِيِّ**: فلا أعلمُ ما تكونُ إليه هذه النِّسبةُ إلّا بالخُضَيرِيّةِ، مَحَلّةٍ ببَغدادَ، وقد حدَّثني مَن أثِقُ به أنَّه سَمِعَ والدِي رحِمَه اللهُ تعالى يَذكُرُ أنَّ جدَّه الأعلَى كان أَعجمِيًّا أو مِن الشَّرقِ، فالظاهِرُ أنَّ النِّسبةَ إلى المَحَلّة المذكُورةِ.

وكان مَولِدِي بعدَ المَغرِبِ ليلةَ الأحدِ مُستَهَلَّ رَجبٍ سنةَ تِسعٍ وأربعِينَ وثَمانِي مئةٍ.

وحُمِلتُ في حياةِ أبي إلى الشَّيخِ محمَّدٍ المَجذُوبِ، رَجلٍ كان من كِبارِ الأولياءِ بجِوارِ المَشهدِ النَّفِيسِيِّ، فبرَّكَ عليَّ.

ونشأتُ يَتيمًا، فحَفِظتُ القرآنَ ولي دونَ ثَمانِي سِنينَ، ثمَّ حفِظتُ «العُمدةَ»، و«مِنهاجَ» الفقهِ والأُصولِ، و«ألفيّةَ ابنِ مالكٍ».

وشَرَعتُ في الاشتغالِ بالعِلمِ من مُستهَلِّ سَنةِ أربعٍ وسِتِّينَ، فأخَذتُ الفِقهَ والنَّحوَ عن جَماعةٍ مِن الشُّيُوخِ.

وأخذتُ الفَرائضَ عن العَلَّامة فَرَضِيِّ زَمانِه الشَّيخِ شِهابِ الدِّينِ الشّارِمْسَاحِيِّ الذي كان يُقالُ: إنَّه بلَغَ السِّنَّ العالِيةَ وجاوَزَ المئةَ بكَثيرٍ، واللهُ أعلمُ بذلك، قرأتُ عليه في «شَرحِه على المَجمُوعِ».

وأُجِزتُ بتَدرِيسِ العَربيّةِ في مُستَهَلِّ سنةِ ستٍّ وسِتِّينَ.

وقد ألَّفْتُ في هذه السَّنةِ، فكان أوَّلَ شيءٍ ألَّفتُه «الاستعاذةُ والبَسملةُ»، وأوقفتُ عليه شَيخَنا شيخَ الإسلامِ علمَ الدِّينِ البُلقِينيَّ، فكتبَ عليه تَقريظًا، ولازَمتُه في الفِقهِ إلى أنْ ماتَ، فلازَمْتُ ولَدَه، فقَرأتُ عليه مِن أوّلِ «التَّدريبِ» لوالِدِه إلى الوَكالةِ، وسَمِعتُ عليه من أوَّلِ «الحاوِي الصَّغير» إلى العُدَدِ، ومِن أوّلِ «المِنهاجِ» إلى الزَّكاةِ، ومِن أوَّلِ «التَّنبيهِ» إلى قَريبٍ مِن بابِ الزَّكاةِ، وقِطعةً مِن «الرَّوضةِ» من بابِ القَضاءِ، وقِطعةً من «تَكملةِ شَرحِ المِنهاجِ» للزَّرْكَشِيِّ، ومِن إحياءِ المَوَاتِ إلى الوَصايا أو نَحوِها، وأَجازَني بالتَّدريسِ والإفتاءِ مِن سَنةِ ستٍّ وسِتِّينَ، وحَضَرَ تَصدِيري.

فلمَّا تُوفِّيَ سَنةَ ثَمانٍ وسِتِّينَ لَزِمتُ شَيخَ الإسلامِ شَرَفَ الدِّينِ المُنَاوِيَّ، فقَرأْتُ عليه قِطعةً مِن «المِنهاج»، وسَمعتُه عليه في التَّقسِيمِ إلَّا مَجالِسَ فاتَتْني، وسَمِعتُ دُروسًا مِن «شَرحِ البَهجةِ»، ومِن «حاشِيَتِه» عليها، ومِن «تَفسيرِ البَيْضاويِّ».

ولَزِمتُ في الحَديثِ والعَربيّةِ شَيخَنا الإمامَ العلّامةَ تَقيَّ الدِّينِ الشُّمُنِّيَّ الحَنَفِيَّ، فواظَبتُه أربعَ سِنِينَ، وكتبَ لي تَقريظًا على «شَرحِ ألفيّةِ ابنِ مالِكٍ»، وعلى «جمعِ الجَوامعِ» في العَربيّةِ تَأليفي، وشَهِدَ لي غيرَ مَرّةٍ بالتَّقدُّمِ في العُلومِ بلِسانِه وبَنانِه، ورجَع إلى قَولي مُجَرَّدًا في حَديثٍ، فإنّه أورَدَ في «حاشِيته على الشِّفا» حديثَ أبي الحَمرا في الإسراءِ، وعَزَاه إلى تَخريجِ ابنِ ماجَهْ، فاحتَجْتُ إلى إيرادِه بسَنَدِه، فكَشَفتُ ابنَ ماجه في مَظِنَّتِه، فلم أَجِدْه، فمَرَرتُ على الكِتابِ كلِّه، فلَم أَجِدْه، فاتَّهَمتُ نَظَرِي، فمَرَرتُ مَرّةً ثانِيةً فلَم أَجِدْه، فعُدْتُ ثالثةً فلَم أَجِدْه، ورَأيتُه في

«مُعجَم الصَّحابةَ» لابنِ قانِعٍ، فجِئتُ إلى الشَّيخِ وأَخبرتُه، فبِمُجرَّدِ ما سَمِعَ منِّي ذلك أخذَ نُسختَه، وأخذَ القلمَ فضَرَبَ على لَفظِ ابنِ ماجَه، وألحقَ ابنَ قانعٍ في الحاشِيةِ، فأَعظَمتُ ذلك وهِبْتُه؛ لعِظَمِ مَنزلةِ الشَّيخِ في قلبِي، واحتِقارِي في نَفسِي، فقلتُ: ألَا تَصبِرُونَ لعلّكُم تُراجِعون! فقالَ: لا، إنَّما قلَّدتُ في قَولي (ابنَ ماجَه) البُرهانَ الحلَبِيَّ. ولم أَنفَكَّ عن الشَّيخِ إلى أنْ مات.

ولَزِمتُ شَيخَنا العَلّامةَ أُستاذَ الوُجودِ مُحيِيَ الدِّينِ الكافِيَجِيَّ أربعَ عَشْرةَ سَنةً، فأَخذْتُ عنه الفُنونَ من التَّفسيرِ، والأُصولِ، والعَربيَّةِ، والمَعاني، وغيرِ ذلك؛ وكتبَ لي إجازةً عَظيمةً.

وحضَرتُ عندَ الشَّيخِ سَيفِ الدِّينِ الحَنَفِيِّ دُروسًا عديدةً في «الكَشّاف»، و«التَّوضِيح»، و«حاشيتِه» عليه، و«تَلخيص المِفتاح»، و«العَضُد».

وشَرَعتُ في التَّصنيفِ في سنةِ سِتٍّ وسِتِّينَ، وبَلَغَتْ مؤلَّفاتي إلى الآن ثَلاثَ مئةِ كتابٍ، سِوى ما غَسَلْتُهُ ورَجَعتُ عنه، وسافَرتْ بحَمدِ اللهِ تعالى إلى بلادِ الشَّامِ والحِجازِ واليَمنِ والهِندِ والمَغرِبِ والتَّكْرُورِ.

ولمّا حجَجتُ شَرِبتُ مِن ماءِ زَمزَمَ لأُمورٍ: منها أنْ أصِلَ في الفِقهِ إلى رُتبةِ الشَّيخِ سِراجِ الدِّينِ البُلقِينِيِّ، وفي الحَديثِ إلى رُتبةِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ.

وأفتَيتُ مِن مُستَهَلِّ سنةِ إحدَى وسَبعِينَ، وعقدتُ إملاءَ الحديثِ مِن مُستَهَلِّ سَنةِ اثنتَينِ وسَبعِين.

ورُزِقتُ التَّبحُّر في سَبعةِ عُلومٍ: التَّفسِيرِ، والحَديثِ، والفِقهِ، والنَّحْوِ، والمَعانِي، والبَيانِ، والبَدِيعِ؛ على طَريقةِ العَربِ والبُلغاءِ، لا على طَريقةِ العَجَمِ وأهلِ الفَلسفةِ.

والذي أَعتقِدُه أنَّ الذي وصَلتُ إليه مِن هذه العُلومِ السَّبعةِ ـ سِوَى الفِقه ـ والنُّقولِ التي اطَّلعْتُ عليها فيها لم يَصِلْ إليه ولا وقَفَ عليه أحدٌ مِن أشياخِي، فَضلًا عمَّن هو دُونَهم.

وأمّا الفِقهُ فلا أقولُ ذلكَ فيه، بل شَيخِي فيه أَوسَعُ نظَرًا وأَطوَلُ باعًا.

ودونَ هذه السَّبعةِ في المَعرفةِ: أصولُ الفِقهِ، والجدَلُ، والتَّصرِيفُ.

ودونَها: الإنشاءُ، والتَّرسُّلُ، والفَرائضُ.

ودونَها: القِراءاتُ، ولم آخُذْها عن شَيخٍ.

ودونَها: الطِّبُّ.

وأمَّا عِلمُ الحِسابِ: فهو أعسَرُ شَيءٍ عليَّ وأبعدُه عن ذِهْنِي، وإذا نظَرتُ في مَسألةٍ تتَعلَّقُ به فكأَنَّما أحاوِلُ جَبلًا أحمِلُه.

وقد كَمُلَتْ عِندي الآنَ آلاتُ الاجتهادِ بحمدِ اللهِ تعالى، أقولُ ذلك تحدُّثًا بنِعمةِ الله تَعالى لا فَخرًا، وأيُّ شيءٍ في الدُّنيا حتى يُطلَبَ تَحصِيلُها بالفَخرِ وقد أزِفَ الرَّحيلُ وبَدا الشَّيبُ، وذهبَ أطيَبُ العُمرِ؟!

ولو شئتُ أنْ أكتبَ في كلِّ مَسألةٍ مُصنَّفًا بأَقوالِها وأدِلَّتِها النَّقليّةِ والقِياسيّةِ، ومَدارِكِها ونُقُوضِها وأَجوِبَتِها، والمُوازَنةِ بينَ اختلافِ المَذاهبِ فيها؛ لقَدَرتُ على ذلك مِن فَضلِ الله، لا بحَوْلِي ولا بقُوَّتِي، فلا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله، ما شاءَ الله، لا قُوّةَ إلَّا بالله.

وقد كنتُ في مَبادِئ الطَّلَبِ قرَأْتُ شَيئًا في علمِ المَنطِقِ، ثمَّ ألقَى اللهُ كَراهتَه في

قَلبِي[1]، وسَمِعتُ أنَّ ابنَ الصَّلاحِ أَفتَى بتَحريمِه فتَركتُهُ لذلك، فعوَّضَنِي اللهُ تعالى عنه عِلمَ الحَديثِ الذي هو أَشرَفُ العُلومِ.

وأمّا مَشايِخي في الرِّوايةِ سَماعًا وإجازةً فكَثيرٌ، أَورَدتُهم في «المُعجَم» الذي جَمعتُهم فيه، وعِدَّتُهم نَحوُ مئةٍ وخَمسينَ؛ ولم أُكثِرْ مِن سَماعِ الرِّوايةِ لاشتِغالي بما هو أهَمُّ، وهو قراءةُ الدِّرايةِ.

وهذه أسماءُ مُصنَّفاتِي لتُستَفاد:

أولاً ـ فَنُّ التَّفسيرِ وتَعلُّقاتُه والقِراءاتُ:

١ ـ الإتقَان في عُلومِ القُرآن.

٢ ـ الدُّرُّ المَنثُور في التَّفسِيرِ المأثور.

٣ ـ تُرْجُمانُ القُرآنِ في التَّفسِيرِ المُسنَد.

٤ ـ أَسرارُ التَّنزِيلِ، يُسمَّى: «قَطْفَ الأَزهار في كَشْفِ الأَسرار».

٥ ـ لُبابُ النُّقُول في أَسبابِ النُّزُول.

٦ ـ مُفحِماتُ الأَقران في مُبهَماتِ القُرآن.

٧ ـ المُهذَّب فيما وَقَعَ في القُرآنِ مِن المُعرب.

٨ ـ الإكلِيل في استِنباطِ التَّنزِيل.

٩ ـ تَكمِلةُ تَفسيرِ الشَّيخِ جَلالِ الدِّينِ المَحَلِّي.

---

(١) وقد ألف في ذمه عدة مصنفات كـ: «صوت المنطق» و«جهد القريحة» و«القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق».

١٠ ـ التَّحبير في عُلومِ التَّفسِير.

١١ ـ حاشِيةٌ على تَفسيرِ البَيضاوِيِّ.

١٢ ـ تَناسُقُ الدُّرَر في تَناسُبِ السُّوَر.

١٣ ـ مَراصِدُ المَطالِع في تَناسُبِ المَقاطِع والمَطالِع.

١٤ ـ مَجْمَعُ البَحرَين ومَطلِعُ البَدرَين في التَّفسِير.

١٥ ـ مَفاتِيحُ الغَيبِ في التَّفسِير.

١٦ ـ الأَزهارُ الفائِحة على الفاتِحة.

١٧ ـ شَرحُ الاستِعاذةِ والبَسمَلة.

١٨ ـ الكَلامُ على أوَّلِ الفَتحِ. وهو تَصديرٌ ألقيتُه لَمّا باشَرتُ التَّدرِيسَ بجامِع شَيخُونٍ بحَضرةِ شَيخِنا البُلْقِينيِّ.

١٩ ـ شَرحُ الشَّاطِبيَّةِ.

٢٠ ـ الأَلفيّةُ في القِراءاتِ العَشْرِ.

٢١ ـ خَمائلُ الزَّهَرِ في فَضائلِ السُّوَر.

٢٢ ـ فَتحُ الجَليل للعَبدِ الذَّلِيل في الأَنواعِ البَدِيعِيّةِ المُستَخرَجةِ مِن قولِه تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٥٧]. وعِدَّتُها مئةٌ وعِشرونَ نَوعًا.

٢٣ ـ القَولُ الفَصِيح في تَعيينِ الذَّبِيح.

٢٤ ـ اليَدُ البُسْطَى في الصَّلاةِ الوُسْطَى.

٢٥ ـ مُعتَرَكُ الأَقران في مُشتَرَكِ القُرآن.

ثانياً ـ فَنُّ الحَديثِ وتَعلُّقاتُه:

٢٦ ـ كَشفُ المُغَطَّى في شَرحِ المَوَطَّا.

٢٧ ـ إسْعافُ المُبَطَّا بِرِجالِ المُوَطَّا.

٢٨ ـ التَّوشِيح على الجامِع الصَّحِيح.

٢٩ ـ الدِّيباج على صَحِيحِ مُسلِمِ بنِ الحَجّاج.

٣٠ ـ مِرقاةُ الصُّعُود إلى سُنَنِ أبي داود.

٣١ ـ شَرحُ ابنِ ماجَه.

٣٢ ـ تَدرِيبُ الرّاوِي في شَرحِ تَقرِيبِ النَّواوِي.

٣٣ ـ شَرحُ ألفيةِ العِراقيِّ.

٣٤ ـ الأَلفِيّةُ، وتُسمَّى: «نَظْمَ الدُّرَر في عِلمِ الأَثَر».

٣٤ ـ وشَرحُها، يُسمَّى: «قَطْرَ الدُّرَر».

٣٥ ـ التَّهذِيب في الزَّوائِدِ على التَّقرِيب.

٣٦ ـ عَينُ الإصَابة في مَعرِفةِ الصَّحَابة.

٣٧ ـ كَشْفُ التَّلبِيس عن قَلبِ أَهلِ التَّدْلِيس.

٣٨ ـ تَوضِيحُ المدْرَك في تَصحِيحِ المُستَدْرَك.

٣٩ ـ اللَّآلِئُ المَصنوُعة في الأَحادِيثِ المَوضُوعة.

٤٠ ـ النُّكَتُ البَدِيعات على المَوضُوعات.

٤١ ـ الذَّيلُ على القَولِ المُسَدَّد.

٤٢ ـ القَولُ الحسَن في الذَّبِّ عن السُّنَن.

٤٣ ـ لبُّ اللُّبَاب في تَحرِيرِ الأَنسَاب.

٤٤ ـ تَقرِيبُ الغَرِيب.

٤٥ ـ المَدْرَج إلى المُدْرَج.

٤٦ ـ تَذكِرةُ المُؤتَسِي بمَنْ حدَّثَ ونَسِي.

٤٧ ـ تُحفةُ النّابِه بتَلخِيصِ المُتَشَابِه.

٤٨ ـ الرَّوضُ المُكَلَّل والوِرْدُ المُعَلَّل في المُصطَلَح.

٤٩ ـ مُنتَهَى الآمال في شَرحِ حَديثِ: «إنَّما الأَعمال».

٥٠ ـ المُعجِزاتُ والخَصائصُ النَّبويّة.

٥١ ـ شَرحُ الصُّدُور بشَرحِ حالِ المَوتى والقُبُور.

٥٢ ـ البُدُورُ السَّافِرة عن أُمورِ الآخِرَة.

٥٣ ـ ما رَوَاهُ الواعُون في أَخبارِ الطَّاعُون.

٥٤ ـ فَضلُ مَوتِ الأَولَاد.

٥٥ ـ خَصائصُ يَومِ الجُمُعة.

٥٦ ـ مِنهاجُ السُّنة ومِفتاحُ الجَنّة.

٥٧ ـ تَمهِيدُ الفَرْش في الخِصالِ المُوجِبةِ لظِلِّ العَرْش.

٥٨ ـ بُزوغُ الهِلال في الخِصالِ المُوجِبةِ للظِّلَال.

٥٩ ـ مِفتاحُ الجَنّة في الاعتِصامِ بالسُّنّة.

٦٠ ـ مَطلِعُ البَدرَين في مَنْ يُؤتَى أَجرَين.

٦١ ـ سِهامُ الإِصابة في الدَّعَواتِ المُجَابة.

٦٢ ـ الكَلِمُ الطَّيِّبُ والقَولُ المُختار في المَأثُورِ مِن الدَّعَواتِ والأَذْكار.

٦٣ ـ أَذكارُ الأَذْكَار.

٦٤ ـ الطِّبُّ النَّبَوِيُّ.

٦٥ ـ كَشفُ الصَّلْصَلة عن وَصفِ الزَّلْزَلة.

٦٦ ـ الفَوائدُ الكامِنة في إيمانِ السَّيدةِ آمِنة، ويُسمَّى أيضًا: التَّعظِيمُ والمِنّة في أنَّ أَبَوَي النَّبِيِّ ﷺ في الجَنّة.

٦٧ ـ المُسَلْسَلاتُ الكُبرَى.

٦٨ ـ جِيادُ المُسَلْسَلات.

٦٩ ـ أبوابُ السَّعادة في أَسبابِ الشَّهادة.

٧٠ ـ أخبارُ المَلائكَة.

٧١ ـ الثُّغُورُ الباسِمة في مَناقِبِ السَّيِّدةِ فاطِمة.

٧٢ ـ مَناهِلُ الصَّفا في تَخريجِ أحاديثِ الشِّفا.

٧٣ ـ الأَساس في مَناقِب بَنِي العَبّاس.

٧٤ ـ دَرُّ السَّحابة في مَن دَخَلَ مِصرَ مِن الصَّحَابة.

٧٥ ـ زَوائدُ شُعَبِ الإيمانِ للبَيهَقِيِّ.

٧٦ ـ لَمُّ الأَطراف وضَمُّ الأَتراف.

٧٨ ـ إطرافُ الأَشرَاف بالإشرَاف على الأَطرَاف.

٧٩ ـ جامِعُ المَسانِيد.

٨٠ ـ الفَوائدُ المُتكاثِرة في الأَخبارِ المُتَواتِرة.

٨١ ـ الأَزهارُ المُتَناثِرة في الأَخبارِ المُتَواتِرة.

٨٢ ـ تَخرِيجُ أحادِيثِ الدُّرّةِ الفاخِرة.

٨٣ ـ تَخرِيجُ أحادِيثِ «الكِفاية»، يُسمَّى: تَجرِيدَ العِناية.

٨٤ ـ الحَصْرُ والإِشاعة لأَشراطِ السَّاعة.

٨٥ ـ الدُّرَرُ المُنتَثِرة في الأحادِيثِ المُشتَهِرة.

٨٦ ـ زَوائدُ الرِّجال على تَهذِيبِ الكَمال.

٨٧ ـ الدُّرُّ المُنظَّم في الاسمِ المُعَظَّم.

٨٨ ـ جُزءٌ في الصَّلاةِ على النَّبيِّ ﷺ.

٨٩ ـ مَن عَاش مِن الصَّحابةِ مئةً وعِشرِين.

٩٠ ـ جُزءٌ في أسماءِ المُدَلِّسِين.

٩١ ـ اللُّمَع في أَسماءِ مَن وَضَع.

٩٢ ـ الأَربعونَ المُتَباينة.

٩٣ ـ دُرَرُ البِحار في الأَحادِيثِ القِصَار.

٩٤ ـ الرِّياضُ الأَنِيقة في شَرحِ أَسماءِ خَيرِ الخَلِيقة.

٩٥ ـ المِرقاةُ العَلِيّة في شَرحِ الأَسماءِ النَّبويّة.

٩٦ ـ الآيةُ الكُبرَى في شَرحِ قصّةِ الإِسرا.

٩٧ ـ أربعونَ حديثًا مِن رِواية مالكٍ عن نافِعٍ عن ابنِ عُمَر.

٩٨ ـ فِهرستُ المَرويّاتِ.

٩٩ ـ بُغْيةُ الرّائد في الذَّيلِ على مَجمَعِ الزَّوائِد.

١٠٠ ـ أزهارُ الآكام في أَخبارِ الأَحكام.

١٠١ ـ الهِبَةُ السَّنِيّة في الهَيئة السُّنِّيّة.

١٠٢ ـ تَخريجُ أحاديثِ شَرحِ العَقائد.

١٠٣ ـ فَضلُ الجَلَد عند فَقْد الولد.

١٠٤ ـ الكَلامُ على حَديثِ ابنِ عبّاسٍ: «احفَظ اللهَ يَحفَظْك». هو تَصدِيرٌ ألقيتُه لمّا وُلِّيتُ دَرسَ الحَديثِ بالشَّيخُونِيّة.

١٠٥ ـ أَربعونَ حَدِيثًا في فَضلِ الجِهاد.

١٠٦ ـ أربعونَ حَدِيثًا في رَفعِ اليَدَينِ في الدُّعاء.

١٠٧ ـ التَّعرِيف بآدابِ التَّأليف.

١٠٨ ـ العُشارِيّات.

١٠٩ ـ القولُ الأَشبَه في حَديثِ: «مَنْ عَرَفَ نَفسَه فقد عَرَفَ رَبَّه».

١١٠ ـ كَشفُ النِّقاب عن الأَلقاب.

١١١ ـ نَشْرُ العَبِير في تَخرِيجِ أَحادِيثِ الشَّرحِ الكَبِير.

١١٢ ـ مَنْ وافَقَت كُنيَتُه كُنيَةَ زَوجِهِ مِن الصَّحابة.

١١٣ ـ ذَمُّ زِيارةِ الأُمَراء.

١١٤ ـ زَوائدُ نوادِرِ الأُصولِ للحَكيمِ التِّرمذِيِّ.

١١٥ ـ تَخريجُ أحاديثِ الصِّحاح، يُسمَّى: فَلَقَ الصَّبَاح.

١١٦ ـ ذَمُّ المكْسِ.

١١٧ ـ آدابُ المُلُوكِ.

٣ ـ فَنُّ الفِقه وتَعلُّقاتُه:

١١٨ ـ الأَزهارُ الغَضَّة في حَواشِي الرَّوضَة.

١١٩ ـ الحَواشِي الصُّغرَى.

١٢٠ ـ مُختَصَرُ الرَّوضَة، يُسمَّى: الغُنْيَة.

١٢١ ـ مختَصَرُ «التَّنْبِيه»، يُسمَّى: الوَافِي.

١٢٢ ـ شَرحُ «التَّنبيه».

١٢٣ ـ الأَشباهُ والنَّظائِرُ.

١٢٤ ـ اللَّوامِعُ والبَوارِق في الجَوامِع والفَوارِق.

١٢٥ ـ نَظمُ «الرَّوضة»، يُسمَّى: الخُلاصة.

١٢٦ ـ شَرحُه، يُسمَّى: رَفعَ الخَصَاصة.

١٢٧ ـ الوَرَقاتُ.

١٢٨ ـ المُقَدِّمةُ.

١٢٩ ـ شَرحُ الرَّوضِ.

١٣٠ ـ حاشِيةٌ على «القِطعة» للإِسنَوِيِّ.

١٣١ ـ العَذْبُ السَّلْسَل في تَصحِيحِ الخِلافِ المُرسَل.

١٣٢ ـ جَمعُ الجَوَامِع.

١٣٣ ـ اليُنْبُوع فيما زادَ على الرَّوضةِ مِن الفُرُوع.

١٣٤ ـ مختَصَرُ «الخادِم»، يُسمَّى: تَحصِينَ الخادِم.

١٣٥ ـ تَشنِيفُ الأَسماع بمَسائِل الإِجماع.

١٣٦ ـ شَرحُ التَّدرِيب.

١٣٧ ـ الكافِي في زَوائِدِ المُهذَّبِ على الوَافِي.

١٣٨ ـ الجامِعُ في الفَرائضِ.

١٣٩ ـ شَرحُ الرَّحبِيّةِ في الفَرائِض.

١٤٠ ـ مُختَصَرُ الأَحكامِ السُّلْطانيّةِ للماوَرْدِيِّ.

٤ ـ الأجزاءُ المُفرَدةُ في مسائلَ مَخصُوصةٍ على تَرتِيبِ الأبوابِ:

١٤١ ـ الظَّفر بقَلْم الظُّفْر.

١٤٢ ـ الاقتِناص في مسألةِ النّماص.

١٤٣ ـ المُستَظْرَفَة في أَحكامِ دُخولِ الحَشَفَة.

١٤٤ ـ السُّلَالة في تَحقِيقِ المَقَرِّ والاستِحالة.

١٤٥ ـ الرَّوضُ الأَرِيض في طُهْرِ المَحِيض.

١٤٦ ـ بَذْلُ العَسْجَد لسُؤَّالِ المَسجِد.

١٤٧ ـ الجَوابُ الحَزْم عن حَديثِ: «التَّكبيرُ جَزْم».

١٤٨ ـ القُذَاذة في تَحقيقِ مَحَلِّ الاستِعاذة.

١٤٩ ـ مِيزَانُ المَعْدَلة في شَأنِ البَسْمَلة.

١٥٠ ـ جُزءٌ في صلاةِ الضُّحى.

١٥١ ـ المَصابِيح في صَلاة التَّراوِيح.

١٥٢ ـ بَسطُ الكَفّ في إتمامِ الصَّفّ.

١٥٣ ـ اللُّمْعَة في تَحقِيقِ الرَّكْعَة لإدراكِ الجُمُعَة.

١٥٤ ـ وُصولُ الأَمانِي بأُصولِ التَّهانِي.

١٥٥ ـ بُلغةُ المُحتاج في مَناسِكِ الحَاجّ.

١٥٦ ـ السُّلَافُ في التَّفضِيلِ بَينَ الصَّلاةِ والطَّواف.

١٥٧ ـ شَدُّ الأَثوَاب في سَدِّ الأَبوَاب في المَسجِدِ النَّبَويّ.

١٥٨ ـ قَطعُ المُجادَلة عندَ تَغيِيرِ المُعامَلة.

١٥٩ ـ إزالةُ الوَهْن عن مَسألةِ الرَّهْن.

١٦٠ ـ بَذْلُ الهِمّة في طَلَبِ بَراءةِ الذِّمّة.

١٦١ ـ الإنصافُ في تَمييزِ الأَوقاف.

١٦٢ ـ أُنمُوذَجُ اللَّبِيب في خَصائصِ الحَبِيب.

١٦٣ ـ الزَّهْرُ الباسِم فيما يُزَوَّجُ فيهِ الحاكِم.

١٦٤ ـ القَولُ المُضِي في الحِنْثِ في المُضِيّ.

١٦٥ ـ القَولُ المُشْرِق في تَحريمِ الاشتِغالِ بالمَنطِق.

١٦٦ ـ فَصلُ الكَلام في ذَمِّ الكَلَام.

١٦٧ ـ جَزِيلُ المَوَاهِب في اختلافِ المَذَاهِب.

١٦٨ ـ تَقريرُ الإسناد في تَيسِيرِ الاجتِهاد.

١٦٩ ـ رَفعُ مَنارِ الدِّين وهَدمُ بِناءِ المُفسِدِين.

١٧٠ ـ تَنزِيهُ الأَنبِياء عن تَسفِيهِ الأَغبِياء.

١٧١ ـ ذَمُّ القَضاء.

١٧٢ ـ فَصْلُ الكَلام في حُكْمِ السَّلَام.

١٧٣ ـ نَتِيجةُ الفِكْر في الجَهْرِ بالذِّكْر.

١٧٤ ـ طَيُّ اللِّسَان عن ذَمِّ الطَّيلَسان.

١٧٥ ـ تَنويرُ الحَلَك في إِمكانِ رُؤيةِ النَّبيِّ والمَلَك.

١٧٦ ـ أَدبُ الفُتيا.

١٧٧ ـ إِلقامُ الحَجَر لمَنْ زكَّى سَابَّ أبي بَكرٍ وعُمَر.

١٧٨ ـ الجَوابُ الحاتِم عن السُّؤالِ الخَاتِم.

١٧٩ ـ الحُجَجُ المُبِينَة في التَّفضِيل بينَ مَكّةَ والمَدِينَة.

١٨٠ ـ فَتحُ المَغالِق مِنْ: أنتِ تالق.

١٨١ ـ فَصلُ الخِطاب في قَتلِ الكِلَاب.

١٨٢ ـ سَيفُ النُّظّار في الفَرقِ بينَ الثُّبوتِ والتَّكْرَار.

٥ ـ فَنُّ العَربِيّة وتَعَلُّقاتُه:

١٨٣ ـ شَرحُ ألفيّةِ ابنِ مالِك، يُسمَّى: البَهجَةَ المُضِيّة في شَرحِ الأَلفيّة.

١٨٤ ـ الفَريدَةُ في النَّحوِ والتَّصرِيفِ والخَطِّ.

١٨٥ ـ النُّكَتُ على «الأَلفيّة» و«الكافِيَة» و«الشّافِيَة» و«الشُّذورِ» و«النُّزهة».

١٨٦ ـ الفَتحُ القَرِيب على مُغنِي اللَّبِيب.

١٨٧ ـ شَرحُ شَواهِدِ المُغنِي.

١٨٨ ـ جَمعُ الجَوامِع.

١٨٩ ـ شَرحُه، يُسَمَّى: هَمْعَ الهَوامِع.

١٩٠ ـ شَرحُ المُلْحَة.

١٩١ ـ مُختَصَرُ المُلْحَة.

١٩٢ ـ مُختَصَرُ الأَلفيّة.

١٩٣ ـ ودَقائِقُها.

١٩٤ ـ الأخبارُ المَروِيّة في سَببِ وَضعِ العَربِيّة.

١٩٥ ـ المَصاعِدُ العَلِيّة في القَواعِد النَّحْوِيّة.

١٩٦ ـ الاقتِراحُ في أُصولِ النَّحْوِ وجَدَله.

١٩٧ ـ رَفعُ السِّنَة في نَصبِ الزِّنَة.

١٩٨ ـ الشَّمعةُ المُضِيّة.

١٩٩ ـ شَرحُ كافِيَةِ ابنِ مالِك.

٢٠٠ ـ دُرُّ التّاج في إعرابِ مُشكِلِ المِنهَاج.

٢٠١ ـ مَسألةُ ضَرْبِي زَيدًا قائمًا.

٢٠٢ ـ السِّلسِلَة.

٢٠٣ ـ المُوَشَّحَة.

٢٠٤ ـ الشَّهْدُ.

٢٠٥ ـ شَذا العَرْف في إثباتِ المَعنى للحَرْف.

٢٠٦ ـ التَّوشِيح على التَّوضِيح.

٢٠٧ ـ السَّيفُ الصَّقِيل في حَواشِي ابنِ عَقِيل.

٢٠٨ ـ حاشِيةٌ على شَرحِ الشُّذُور.

٢٠٩ ـ شَرحُ القَصيدَة الكافِيةِ في التَّصرِيف.

٢١٠ ـ قَطرُ النَّدى في وُرُودِ الهَمزةِ للنِّدا.

٢١١ ـ شَرحُ تَصرِيفِ العِزِّيِّ.

٢١٢ ـ شَرحُ «ضَرورِيِّ التَّصريفِ» لابنِ مالِك.

٢١٣ ـ تعريفُ الأَعجَمْ بحُروفِ المُعجَم.

٢١٤ ـ نُكَتٌ على «شَرحِ الشَّواهِدِ» للعَينِيّ.

٢١٥ ـ فَجرُ الثَّمْد في إعرابِ أَكملِ الحَمْد.

٢١٦ ـ الزَّنْدُ الوَرِي في الجَوابِ عن السُّؤالِ السَّكَندَرِي.

٦ ـ فَنُّ الأُصُولِ، والبَيانِ، والتَّصَوُّف:

٢١٧ ـ شَرحُ لُمْعةِ الإشراق في الاشتِقاق.

٢١٨ ـ الكَوكَبُ السّاطِع في نَظمِ جَمْعِ الجَوامِع.

٢١٩ ـ شَرحُه.

٢٢٠ ـ شَرحُ الكَوكَبِ الوَقَّاد في الاعتِقاد.

٢٢١ ـ نُكَتٌ على التَّلخِيص، يُسمَّى: الإِفْصَاح.

٢٢٢ ـ عُقُودُ الجُمَان في المَعانِي والبَيان.

٢٢٣ ـ شَرحُه.

٢٢٤ ـ شَرحُ أبياتِ تَلخِيصِ المِفتاح.

٢٢٥ ـ مُختَصَرُه.

٢٢٦ ـ نُكَتٌ على «حاشِيةِ المُطَوَّل» لابنِ الفَنَاريِّ رحمه الله تعالى.

٢٢٧ ـ حاشِيةٌ على المُختَصَر.

٢٢٨ ـ البَدِيعِيّة.

٢٢٩ ـ شَرْحُها.

٢٣٠ ـ تَأْيِيدُ الحَقِيقة العَلِيَّة وتَشْيِيدُ الطَّريقةِ الشَّاذِلِيَّة.

٢٣١ ـ تَشْيِيدُ الأَركان في لَيسَ في الإِمكانِ أَبدَعُ ممّا كَان.

٢٣٢ ـ دَرَجُ المَعالي في نُصْرَةِ الغَزَالِي على المُنكِرِ المُتَغالِي.

٢٣٣ ـ الخبَرُ الدّالُّ على وُجودِ القُطبِ والأَوتادَ والنُّجَباءِ والأَبدال.

٢٣٤ ـ مُختَصَرُ الإِحياء.

٢٣٥ ـ المَعاني الدَّقِيقة في إدراكِ الحَقِيقة.

٢٣٦ ـ النُّقَايةُ في أَربعةَ عشَرَ عِلمًا.

٢٣٧ ـ شَرحُها.

٢٣٨ ـ شَوارِدُ الفَرائِد.

٢٣٩ ـ قَلائدُ الفَوائِد. نَظمٌ.

٢٤٠ ـ التَّذكِرَةُ، ويُسمَّى: الفُلْكَ المَشحُون.

٢٤١ ـ الجَمعُ والتَّفرِيقُ في الأَنواعِ البَدِيعيّة.

٧ ـ فَنُّ التّارِيخِ والأَدَب:

٢٤٢ ـ تاريخُ الصَّحابة، وقد مرَّ ذكرُه.

٢٤٣ ـ طَبقاتُ الحُفّاظ.

٢٤٤ ـ طَبقاتُ النُّحاة الكُبرَى.

٢٤٥ ـ والوُسطَى.

٢٤٦ ـ والصُّغْرَى.

٢٤٧ ـ طَبقَاتُ المُفسِّرين.

٢٤٨ ـ طَبقَاتُ الأُصولِيِّين.

٢٤٩ ـ طَبقاتُ الكُتّاب.

٢٥٠ ـ حِليةُ الأَولِياء.

٢٥١ ـ طَبقاتُ شُعراءِ العَرَب.

٢٥٢ ـ تارِيخُ الخُلَفاء.

٢٥٣ ـ تارِيخُ مِصرَ: هذا.

٢٥٤ ـ تارِيخُ سُيُوط.

٢٥٥ ـ مُعجَمُ شُيوخِي الكَبير، يُسمَّى: حاطِبُ لَيل وجَارِفُ سَيْل.

٢٥٦ ـ المُعجَمُ الصَّغِير، يُسمَّى: المُنتَقَى.

٢٥٧ ـ تَرجمةُ النَّوَوِيّ.

٢٥٨ ـ ترجمةُ البُلْقِينيّ.

٢٥٩ ـ المُلتَقَط مِن الدُّرَرِ الكامِنة.

٢٦٠ ـ تاريخُ العُمْرِ، وهو ذَيلٌ على «إنباءِ الغُمْر».

٢٦١ ـ رَفعُ البَاس عن بَنِي العَبّاس.

٢٦٢ ـ النَّفْحةُ المَسكِيّة والتُّحفةُ المَكِّيّة. على نَمطِ «عُنوانِ الشَّرَف».

٢٦٣ ـ دُرَرُ الكَلِم وغُرَرُ الحِكَم.

٢٦٤ ـ دِيوانُ خُطَبٍ.

٢٦٥ ـ دِيوانُ شِعرٍ.

٢٦٦ ـ المَقاماتُ.

٢٦٧ ـ الرِّحلةُ الفَيّومِيّة.

٢٦٨ ـ الرِّحلةُ المَكِيّة.

٢٦٩ ـ الرِّحلةُ الدِّمياطِيّة.

٢٧٠ ـ الَوسائلُ إلى مَعرفةِ الأَوائِل.

٢٧١ ـ مخُتصَرُ مُعجمِ البُلدانِ لياقوت.

٢٧٢ ـ الشَّمارِيخ في عِلمِ التّارِيخ.

٢٧٣ ـ الجُمَانة.

٢٧٤ ـ رِسالةٌ في تَفسِيرِ أَلفاظٍ مُتدَاوَلة.

٢٧٥ ـ مقاطِعُ الحِجاز.

٢٧٦ ـ نَوْرُ الحَدِيقَة، مِن نَظمِي.

٢٧٧ ـ القَولُ المُجمَل في الرَّدِّ على المُهمَل.

٢٧٨ ـ المُنَى في الكُنَى.

٢٧٩ ـ فَضلُ الشِّتاءِ.

٢٨٠ ـ مُختَصَرُ تَهذِيبِ الأَسماءِ للنَّووِيّ.

٢٨١ ـ الأَجوِبة الزَّكِيّة عن الألغازِ السُّبكيّة.

٢٨٢ ـ رَفعُ شأنِ الحُبْشان.

٢٨٣ ـ أحاسِنُ الاقتِبَاسِ في مَحاسِنِ الاقتِباس.

٢٨٤ ـ تُحفَةُ المُذاكِر في المُنتَقَى مِنْ تاريخِ ابنِ عَساكِر.

٢٨٥ ـ شَرحُ بانَتْ سُعاد.

٢٨٦ ـ تُحفَةُ الظُّرَفاء بأَسماءِ الخُلَفاء. قَصيدةٌ رائيّة.

٢٨٧ ـ مُختَصرُ شِفاءِ الغَلِيل في ذمِّ الصّاحِبِ والخَلِيل.

***

الفَصلُ الرابع

دراسة حاشية العلامة السيوطي

المسماة

«نواهد الأبكار وشوارد الأفكار»

ظاهرةُ التَّحشِيةِ هي ظاهرةٌ نشأَتْ في العُصورِ المتأخِّرةِ عندما توقَّفَ الإبداعُ أو كادَ، وأصبحَ التَّصنيفُ عالةً على ما تقدَّمَ مِن كتبِ المُتقدِّمين في مُختلفِ الفُنون، وانحصرَ التَّأليفُ في الشَّرحِ والتَّعليق، وأصبحَ كلُّه معتمدًا على النَّقلِ والتَّوثيق.

وهـذه الظَّاهـرةُ إن ظهرَتْ في شـيءٍ مِن الكتبِ ففي هذين الكتابينِ: «الكشـاف» و«أنـوار التنزيـل»، فإنَّ ما كُتِب عليهما يفـوقُ ما كتبَ على عشـراتِ الكتبِ مُجتمعةً، وقـد تناولَ السُّـيوطيُّ رحمه اللهُ في مقدِّمةِ حاشـيَتِه هذا الإقبالَ الكبيـرَ على الكتابينِ، وانشـغالَ العُلَمـاءِ بهمـا أيَّما انشـغالٍ، وأنَّ سـببَهُ تلـك المكانـةُ التي احتلَّهـا الكتابانِ فـي صَـدارةِ كتـبِ التَّفسـيرِ، الأوَّلُ لكونِـه الأسـاسَ، والثَّانـي بسـببِ مـا عملَـهُ مِـن تنقيحٍ وتَحريرٍ.

وقد كان مِن أفضلِ ما أُلِّفَ على «أنوار التنزيل» حاشيةُ العلَّامةِ السُّيوطيِّ المسمَّاةُ:

«نواهد الأبكار وشوارد الأفكار»

وذلك لِمَا حَوتْهُ هذه الحاشيةُ مِن مَزايا تفوَّقَت بها على جميعِ الحواشي.

أولاً: بماذا تميَّزَت هذه الحاشيةُ؟

١ ـ **مقدِّمَتُه الرَّائعةُ الماتعةُ الشَّاملةُ**: التي تعرَّضَ فيها لمجموعةٍ مِن المواضعِ الفريدةِ:

ـ منها: تعرُّضُه لتاريخ علمِ التَّفسيرِ ونَشأتِه وتطوُّرِه حتَّى القرنِ الرَّابعِ بأوجَزِ عبارةٍ وأجمَلِها، والتي تدلُّ على علمِهِ الموسوعيِّ وأُسلوبِه الأدبيِّ، حيثُ حَوَت الكثيرَ مِن المعلوماتِ القيِّمةِ التي قد لا توجَدُ في غيرِه بهذا الإيجازِ، والتي لو بُسِطَت لكانَتْ رسالةً أو كتاباً برأسِه، مع بُعد الإشارةِ وجمالِ العِبارَة.

ـ ثم تناولُه بطريقةٍ فريدةٍ لظاهرةِ «الكشاف» و«أنوار التنزيل»، بحيثُ استوفى الكلامَ فيهما ولم يَترُك لِمَن بعدَهُ شيئاً يزيدُه، فذكرَ في «الكشاف» الظُّروفَ التي أدَّت إليه وتَرافَقَتْ مع ظهورِه، واعتمادَه منهجَ علمِ البلاغةِ في التَّفسيرِ، والذي به يُدرَكُ وجهُ الإعجازِ في القرآنِ الكريمِ، مع وَصفِه وصفًا دقيقًا مُحكمًا، ونقلِ قطعةٍ طَويلةٍ مِن خُطبةِ الزَّمخشريِّ التي قدَّمَ بها لـ«الكشَّاف»، النَّاطقةِ بفصاحةِ الرَّجُلِ وسَعةِ علمِه وقوَّةِ مَنطقِه وتَضلُّعِه في علومِ اللغةِ والبلاغةِ، والتي تُعَدُّ مِن رَوائعِ ما كُتبَ في فنِّ التَّفسيرِ وشُروطِ النَّظَرِ في الكتابِ الكريمِ، وأيَّدَه فيما ذهبَ إليه، وأقرَّ بأنَّه المؤهِّلُ لتفسيرِ القرآنِ بذلك الأُسلوبِ الجديدِ على النَّاسِ في ذاك الزَّمانِ.

ـ ثم ذكرَ بعضَ مَن منعَ إدخالَ علمِ البلاغةِ في التَّفسيرِ وتَعقَّبَ الزَّمخشريَّ فيه، وهو الإمامُ البُلقينيُّ، فنقلَ كلامَه ثمَّ ردَّ عليه ردًّا عِلميًّا عقليًّا مُبيِّنًا الحاجةَ التي أدَّتْ لظُهورِ هذا النَّمَطِ مِن التَّفسيرِ، وأنَّه ليسَ بديلًا عمَّا خطَّه العُلَماءُ الأوَّلونَ، بل هو مُكملٌ له اقتضَتْه ظروفُ التَّاريخِ وبعدُ النَّاسِ عن تذوُّقِ جمالِ النَّصِّ القُرآنيِّ الذي كان عندَ أهلِ العصرِ الأوَّلِ بالسَّليقةِ فكانوا يَعرِفونَ بالطَّبعِ وُجوهَ بَلاغَتِه كما كانوا يَعرِفُون وُجوهَ إعرابِه، ولم يَحتاجوا إلى بَيانِ النَّوعَيْنِ في ذلك العَصْرِ لأنَّهُ

لم يَكُن يَجهَلُهُما أحدٌ مِن أَصحابِه، فلمَّا ذهبَ أَربابُ السَّلِيقَةِ، والتَبَسَ الإِعرابُ باللَّحنِ والمَجَازُ بالحَقيقَةِ، وُضِعَ لكلٍّ مِن الإِعرابِ والبَلَاغةِ قَواعِد، يُدرَكُ بها مَا أَدرَكَهُ الأَوَّلونَ بالطَّبْعِ وتُساعِد، فكانَ حُكمُ عِلْمِ المَعانِي والبَيَانِ كحُكْمِ علمِ النَّحْوِ والإِعراب، وكانَت الحاجَةُ إليهِ دَاعيَةً لإِدراكِ وَجْهِ الإِعجازِ والإِغراب.

ـ ثمَّ تعرَّضَ لاشتهارِ «الكشَّاف» في الآفاقِ لكونِه كانَ الكافِلَ في هذا الفَنِّ بالبَيانِ الشَّاف، وتلك النقلةِ العلميَّةِ التي أحدَثَها بما أعقبَهُ مِن حركةٍ هائلةٍ في التَّحشِيَةِ والتَّعليقِ، والمنعِ والتَّأييدِ، والشَّرحِ والتَّخريجِ والتَّدقيقِ، كان هو ـ أي: «الكشَّاف» ـ مُوري زَنْدِها وقطبَ رَحاها، وتعرَّضَ لبعضِ مَن حشَّى عليه أو ناقشَه وباحثَهُ فيما يذهبُ إليه، وهم كُثُرٌ؛ ذكرَ مِنْهم:

الإِمَامَ ناصِرَ الدِّينِ ابنَ المنيِّرِ صاحبَ «الانتِصَاف» بيَّنَ فيهِ ما تضمَّنَهُ مِن الاعتِزَالِ، وناقشَهُ في أَعَارِيبَ، وتَلاهُ الإِمَامُ عَلَمُ الدِّينِ العِراقِيُّ في كتابِه «الإِنصاف» جعلَهُ حَكَمًا بينَ الكَشَّافِ والانتِصَاف، ولخَّصَهُما الإِمامُ جمالُ الدِّينِ بنُ هشامٍ في مختَصَرٍ لَطيف.

ومنهم الإِمامُ أبو حيَّانَ في «بَحرِهِ» الذي أكثر مِن مُناقشَتِهِ في الإِعرابِ وغيره، وتَلاه تِلميذَاهُ الشِّهَابُ الحَلَبيُّ المُشهورُ بـالسَّمِين، والبُرهَانُ السَّفاقُسِيُّ في إِعرابَيْهِما، ثمَّ قَد يُوافِقَانِه، وقَد يُقرِّرانِ أنَّ الذي قالَهُ الزَّمَخشَرِيُّ هوَ الصَّواب.

وذكرَ ممَّن كتبَ عليهِ حاشِيَةً: العلَّامةَ قطبَ الدِّينِ الشِّيرازِيَّ، والعَلَّامَةَ فَخرَ الدِّينِ الجَارَبَرْدِيَّ، والعَلَّامَةَ شَرَفَ الدِّينِ الطِّيبِيَّ، والعَلَّامَةَ أكمَلَ الدِّينِ البَابَرْتِيَّ، والعَلَّامَةَ سَعدَ الدِّينِ مَسعودَ بنَ عُمرَ التَّفْتَازَانِيَّ، والعَلَّامَةَ السَّيِّدَ الجُرجَانِيَّ، وشيخَ الإِسلامِ سِراجَ الدِّينِ البُلْقِينِيَّ، والشَّيخَ وَلِيَّ الدِّينِ أَبا

زُرْعَةَ الذي لَخَّصَ كَلامَ ابنِ المُنيِّرِ والعَلَمِ العِرَاقِيِّ وأَبي حَيَّانَ وأَجوبَةَ الحَلَبيِّ والسَّفاقُسِيِّ معَ زيادةِ تخريجِ أَحاديثِه.

وممَّن خَرَّجَ أحاديثَهُ الإمامَ المُحدِّثَ فَخرَ الدِّينِ الزَّيلَعِيَّ، وابنَ حَجرٍ العَسْقلانيَّ.

ـ وأخيراً ليخلصَ إلى مَقصودِه وهو «أنوار التنزيل» ويعرِّف به بعبارةٍ مُوجزَةٍ جامعةٍ مانعةٍ، ويبيِّنَ علاقتَهُ بـ«الكشَّافِ» حيث وصفَهُ بأنَّه «سيد المختصرات» منه، ثمَّ يستدرك بأن لم يقتصِرْ على الاختصارِ بل أَتى بكُلِّ مُستجَاد، وحرَّرَ مُهِمَّات، واسْتدرَكَ تتِمَّات، ومازَ مِنهُ أَماكِنَ الاعتِزال، وطَرَحَ مَواضِعَ الدَّسائِسِ وأَزال، ثم بين اشتهارَه في الآفاقِ وقبولَ العُلَماءِ له بالاتِّفاق.

ـ ثمَّ انتقلَ إلى مواضيعَ أُخرى تتعلَّقُ بتدريسِه للكتابِ وظُروفِ تَأليفِه للحاشيةِ وكلُّ ما ذكرَهُ كانَ بأسلوبٍ بديعٍ وعباراتٍ حَسَنةٍ وألفاظٍ مُنْتقاةٍ تُكسِبُ قارئَها مع ما فيها من علمٍ متعةَ الدَّرسِ والتَّلقِّي، وليس هذا ببدعٍ على ذاك الإمامِ، فقَدْ وصفَ نفسَهُ كما تقدَّمَ في مُقدِّمَتِه بقولِه: ورُزِقتُ التَّبحُّر في سَبعةِ عُلومٍ، فذكرَ منها: علمَ المَعانِي والبَيانِ والبَدِيعِ على طَريقةِ العَربِ والبُلغاءِ، لا على طَريقةِ العَجَمِ وأهلِ الفَلسفةِ. وهكذا كانت لغةُ تلك المُقدِّمةِ في الفَصاحةِ وحُسْنِ السَّبكِ على طريقةِ العَربِ الأقحاحِ، واضحةَ البيانِ ساطعةَ المعاني بديعةَ الفَواصلِ.

٢ ـ **والأمرُ الثَّاني الذي تميَّزَت به هذه الحاشيةُ**: تعقُّبُه على الزَّمخشريِّ والبَيْضاويِّ في مسائلَ ذاتِ أهميَّةٍ عظيمةٍ، ويجبُ على الدَّارسِ لهذين السِّفرَيْنِ أن يكونَ مُطَّلعًا عليها، وإلَّا انجرفَ مَعهما في أمورٍ تُخالفُ ما عليه علماءُ الأمَّةِ، ومِن أهمِّ هذه المسائلِ:

أولاً: مسألةُ الاعتزالِ: وقد تقدَّمَ في تقديمِ «أنوار التَّنزيل» أنَّ البيضاويَّ رحمه الله قد دخلَتْ عليه بعضُ دَسائسِ الزَّمخشريِّ مِن اعتزالٍ أو غيرِه ممَّا يُخالِفُ اتِّفاقَ الأُمَّةِ، فكانَ السُّيوطيُّ رحمه الله ينبِّهُ على كلِّ ذلك، وقد أورَدْنا هناك في ذلك رسالةً ألَّفَها بعضُ العلماءِ جمعَ فيها تعقُّبَاتِ السُّيوطيِّ على البَيضاويِّ فيما تابعَ فيهِ الزَّمخشريَّ.

ثانياً: والمسألةُ الثَّانيةُ هي مسألةُ التَّأويل: المبالغةُ في التَّأويلِ وصَرْفُ النَّصِّ مِن الحقيقةِ إلى المجازِ دونَ حاجةٍ داعيةٍ لذلك، إلى درجةٍ يظنُّ المُطالِعُ لهما أنَّ كلَّ شيءٍ في القرآنِ قابلٌ للتَّأويلِ، وإذا كان الزَّمخشريُّ قد أكثرَ مِن ذلك لكونِه طريقاً للذَّبِّ عَن مَذهبِه بِلَيِّ أعناقِ النُّصوصِ وصَرْفِها عَن ظَواهِرِها، فلا شيءَ يُبرِّرُ للبَيْضاويِّ مُتابعتَهُ والإكثارَ منه، ولقد كان منهجُ السُّيوطيِّ رحمهُ اللهُ واضحاً في مسائلِ التَّأويلِ، وما فَتِئَ يُكرِّرُه في كلِّ مَوضعٍ يتطلَّبُه، وهو منعُ التَّأويلِ إلَّا في الضَّرورةِ التي لا يستقيمُ مَعها الحَمْلُ على الحقيقةِ، وسنذكرُ أمثلةً وافيةً مِن تَعقُّباتِه على الزَّمخشريِّ والبَيضاويِّ بسببِ المغالاةِ في الحملِ على المجازِ لغَيْرِ الضَّرورةِ، فمِن هذهِ الأمثلَةِ:

ـ عندَ قولِه تَعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] قال البَيْضاويُّ: ولعَلَّ ضربًا مِنَ الملائكةِ لا يخالفُ الشَّياطينَ بالذَّاتِ، وإنَّما يخالفهُم بالعوارضِ والصفاتِ كالبرَرَةِ والفَسَقَةِ من الإنسِ، والجنُّ يشمَلُهما، وكانَ إبليسُ من هَذا الصنفِ، فلذلك صحَّ عليه التغيُّرُ عَن حالِه والهبُوطُ عن محلِّه، كما أشارَ إلَيه بقَولِهِ عَزَّ وعَلا: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، لا يقال: كيفَ يصحُّ ذلك والملائكةُ خُلِقَتْ من نورٍ والجنُّ مِن نارٍ؛ لِمَا روَت عَائشةُ رضي الله عنها أنَّه عليه السلامُ قال: «خُلِقَت الملائكةُ من

النورِ وخلقَ الجنُّ من مَارجٍ من نارٍ»؛ لأنَّه كالتمثيلِ لِمَا ذكرنا، فإنَّ المرادَ بالنُّورِ: الجوهرُ المضيءُ، والنارُ كذلك، غيرَ أنَّ ضَوءَهَا مكدَّرٌ مغمُورٌ بالدخانِ... الخ.

فتعقَّبَه السُّيوطيُّ رحمهُ اللهُ بكلامٍ مِن أروعِ ما يقالُ في هذا المجالِ، حيثُ ردَّ وتَعقَّبَ وأصَّلَ، فقال: قوله: «ولعلَّ ضَربًا من الملائِكَةِ لا يخالفُ الشَّياطينَ بالذَّاتِ..» إلى آخره: كانَ الأَوْلَى بالمصنِّفِ الإعراضُ عن هذا الكَلامِ والإضرابُ عنه صفحًا، ولكن هذهِ ثمرَةُ التوغُّلِ في علومِ الفَلاسِفَةِ وعدمِ التَّضلُّعِ بالأحاديثِ والآثارِ... وقوله: «لأنَّه كالتَّمثيلِ لِمَا ذكرتُ»: أقول: لو أَمْكنَ المصنِّفَ وأشباهَهُ أن يحمِلُوا كلَّ حَديثٍ على التَّمثيلِ لَفَعلوا، وهذا غيرُ لائقٍ، وليتَ شعري إذا حُمِلَ ما ذُكِرَ في خلقِ الملائكَةِ والجنِّ على التَّمثيلِ ماذا يُصنَعُ في بقيَّةِ الحديثِ؟ أيُحمَلُ ما ذُكِرَ في خلقِ آدمَ على التَّمثيلِ وأنَّه ليسَ مَخلوقًا من ترابٍ كما هو ظاهرُ الآية، هذه إحالةٌ للنُّصوصِ عَن ظواهِرِها.

فلتَحذَر هذهِ الطَّريقةَ فإنَّ مدارَ المُعتزلَةِ عليها، وهم أوَّلُ مَن أكثرَ منها حتى إنَّهم أنكروا سؤالَ مُنكَرٍ ونَكيرٍ، وعذابَ القَبرِ، والميزانَ، والصِّراطَ، والحوضَ، والشَّفاعةَ، ودابَّةَ الأرضِ، وحَملوا جميعَ الأحاديثِ الواردَةِ في ذلك على التَّمثيلِ، ثم عَدَّوا ذلك إلى أحاديثَ لا يَقدَحُ تأويلُها في العَقيدَةِ كحديثِ شَكوى النَّارِ وتَنفُّسِها في كلِّ عامٍ مرَّتينِ، وشكوى الرَّحِمِ وغير ذلك، فتَبِعَهم في ذلك مَن تضلَّعَ مِن علومِ الفلسفَةِ والعُقولِ ولم يتبحَّرْ في الحَديثِ فمَشى في كلِّ آيةٍ وحَديثٍ على هذا التَّأويلِ وألغى اعتبارَ ظاهرِهِ.

ـ وفي قولِه تَعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤] قال البَيْضاويُّ: «يُنَزِّهُهُ ممَّا هو مِن لَوازمِ الإمكانِ وتَوابعِ الحُدوثِ بلِسانِ الحالِ».

فتعقَّبَه السُّيوطيُّ بقولِه: قلتُ: كلَّا، بل هو بلسانِ القالِ كما وردَتْ به الأَحاديثُ، وكفَاك بظهورِ ذلك صريحًا في أحاديثِ تَسبيحِ الحَصى في كفِّه ﷺ.

وإذا شئتَ أَنْ تَتضلَّعَ مِن ذلك فانظُرْ إلى ما أوردناهُ في كتابنا «التفسير المأثور» في هذه الآية، وفي كتابِ «المعجزات النبوية من الأحاديثِ والآثارِ»، غايَةُ الأَمرِ أَنَّا حُجِبْنا عَن سماعِه وهو مَعنى قولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾.

ولكن هؤلاء الجماعَةُ دَأْبُهُم تأويلُ أمثالِ ذلك وصَرفُها عَن الحقيقَةِ إلى المَجازِ والاستعارةِ، وليسَ ذلك بمَرضِيٍّ في كلِّ الأَمكِنَةِ.

وقد أنصفَ هنا أبو القاسمِ الرَّاغبُ رحمَهُ اللهُ وهو مِن أئمَّةِ السنَّةِ؛ قال: وهذه الآيةُ تَقتَضِي أَنْ يكونَ تَسبيحًا على الحقيقةِ بدلالةِ قولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ ودلالةِ قوله: ﴿وَمَن فِيهِنَّ﴾ بعد ذكرِ السَّماواتِ والأرضِ.

ـ وفي قولِه تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال البَيضاويُّ: «تَصويرٌ لِعظَمَتِه وتمثيلٌ مُجرَّدٌ؛ كقولِه: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] ولا كرسيَّ في الحقيقةِ ولا قاعِدَ».

وكلامُه هذا تابعَ فيه الزَّمخشريَّ، ورغمَ أَنَّه ذكرَ أقوالاً غيرَه إلَّا أنَّ الذي يظهرُ مِن صنيعِه اختيارُه، حيثُ قدَّمَه، وساقَ ما بعدَه بصيغةِ: (قيل) ـ على عادَتِه في تضعيفِ الأقوالِ حيثُ يُؤخِّرُها ويقدِّمُ لها بـ(قيل) ـ ولم يتعقَّبْه بشيءٍ.

وقال السُّيوطيُّ مُتعقِّباً: الصَّوابُ حَملُ الكُرسيِّ عَلى الحَقيقَةِ كما دلَّت عليهِ الأَحاديثُ والآثارُ.

ـ وفي قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٥٢] قال البيضاويُّ: أي: يومَ نَبْعَثُكُم فتُبعَثُونَ، استعارَ لَهُما الدُّعاءَ والاستجابةَ للتَّنبيهِ على سُرعَتِهما وتَيسُّرِ أَمرِهما، وأنَّ المَقصودَ مِنْهُما الإحضارُ للمُحاسبةِ والجزاءِ.

فقوله: «يومَ يَبْعَثُكم فتُبْعَثون» إشارةٌ إلى أن قوله: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ ﴾ تمثيلٌ على منوالِ قولِه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ في أنْ لا دُعاء ثَمَّ.

قال السُّيوطيُّ: «قلتُ: لو أمكنَ صاحبَ «الكشاف» ومن تَبِعَه أن يَجعَلُوا القرآنَ والحَديثَ كلَّهُ على التَّمثيلاتِ ويُنكِرُوا الحقائقَ لفعلوا، وما الدَّاعي إلى هذا التأويلِ والحديثُ وردَ أنَّ إسرافيلَ لَمَّا ينفخُ في الصُّورِ يَقولُ: يا أيَّتُها العِظامُ النَّاخِرَةُ والجُلودُ المتمزِّقَة والأشعارُ المتقطِّعَة، إنَّ اللهَ يأمرُكِ أَنْ تَجتَمِعِي لفَصلِ الحسابِ. فهذا هو الدُّعاءُ، والمرادُ: يومَ يَدعوكُم عَلى لسانِ إسرافيلَ، وهو معنى قولِه: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴿٤١﴾ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ﴾ [ق: ٤١ ـ ٤٢]».

قلت: ثمَّ مِن عَجيبِ صَنيعِهما مع هذا الإكثارِ مِن التَّأويلِ والحَمْلِ على المجازِ أَنَّهُما في موضعٍ لا يتبادرُ فيه إلا المجازُ عقلاً مدعوماً بالنَّقلِ قد أجازا الحملَ على الحقيقةِ، لكنَّ السُّيوطيَّ رحمَهُ اللهُ كانَ بالمرصادِ، فذكرَ قولَ البيضاويِّ في قولِه تعالى: ﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾: «المرضُ حقيقةٌ فيما يَعْرِضُ للبَدَن فيخرجُه عن الاعتدالِ الخاصِّ به ويُوجِبُ الخلَلَ في أفعاله، ومَجازٌ في الأعراضِ النفسانيَّة التي تُخِلُّ بكمالها كالجهلِ وسوءِ العقيدةِ والحَسَدِ والضَّغينةِ وحُبِّ المعاصي؛ لأنها مانعةٌ عن نَيْلِ الفضائل أو مؤدِّيَةٌ إلى زوالِ الحياةِ الحقيقيةِ الأبديَّة»، قال: «والآيةُ تحتمِلُهما».

فقال السُّيوطي: أقولُ: الذي عليهِ أهلُ التَّفسيرِ حَمْلُ الآيةِ على الثَّاني وهو المجازُ، فقَد أخرجَه ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ مَسعودٍ وابنِ عبَّاسٍ وأبي

العالِيَةِ ومُجاهِدٍ وعِكرِمَةَ والحسنِ والرَّبيعِ وقتادةَ، ولم يَحكِيَا خِلافَه عَن أحدٍ، والتَّفسيرُ مَرجِعُه النَّقلُ.

ثم قال: العجبُ مِن المصنِّفِ وصاحبِ «الكشَّاف» أنَّهما في أكثَرِ المواضعِ القُرآنيَّةِ والحَديثيَّةِ يَحمِلَانِ ما ظاهِرُه الحقيقَةُ على المَجازِ والاستعارَةِ مع عدمِ الدَّاعيَةِ إليه، ومع تَصريحِ أئمَّةِ الحديثِ والأَجِلَّاءِ بأنَّ المُرادَ الحَقيقَةُ على ظاهِرِه، ويُساعِدُهما الشَّريفُ ومَن جَرى مَجراه على ذلك، ويَتركونَ أئمَّةَ الحَديثِ بقولِهم: زعمَ أهلُ الظَّاهِرِ، ولا مُستَندَ لهم في ذلك إلَّا قَولُهم: إنَّ المَجازَ أبلَغُ مِن الحَقيقَةِ، وهاهنا وردَ التَّفسيرُ عَن الصَّحابَةِ والتَّابعينَ بالمَجازِ ليس إلَّا فلَمْ يَقتَصِروا عليه وزَادوا الحقيقَةَ.

ـ ومما يُذكَرُ هنا أيضاً حديثُ: «ما مِن مولودٍ يُولد إلَّا والشيطانُ يَمسُّه حينَ يولدُ فيستهلُّ صَارِخاً من مسِّ الشَّيطانِ إيَّاه إلَّا مريمَ وابنها»[1].

فهذا الحديثُ شكَّكَ الزَّمخشريُّ أوَّلًا بصِحَّتِه رغمَ أنَّه ممَّا اتَّفقَ عليه الشَّيخان، ثمَّ تأوَّلَه على تقديرِ الصحَّةِ بأنَّ مَعناه: أنَّ كلَّ مولودٍ يطمَعُ الشَّيطانُ في إغوائِه إلَّا مريمَ وابنَها فإنَّهما كانا معصومَين، وكذلك كلُّ مَن كان في صِفَتهما.

وتبعَه البيضاويُّ فقال: مَعناه: أنَّ الشَّيطانَ يطمَعُ في إغواءِ كلِّ مَولُودٍ بحيثُ يتأثَّرُ منهُ إلَّا مَريمَ وابنَها فإنَّ اللهَ تعالى عصمَهما ببركَةِ هذه الاستعَاذةِ.

قال السُّيوطيُّ: والعَجَبُ مِن البَيضاويِّ أشَدُّ...، ووجه الأَشديَّةِ أنَّ الزَّمخشريَّ ألحقَ بمريمَ وابنِها سائرَ المعصومينَ؛ لأنَّ الضَّرورةَ داعيةٌ على هذا التَّأويلِ إلى ذلك، والبَيضاويُّ اقتصرَ على استثنائِهما فأدَّى كلامُه إلى أنَّ كلَّ مَن

---

(١) رواه البخاري (٤٥٤٨)، ومسلم (٢٣٦٦)، بألفاظ متقاربة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

سِـواهُما يتأثَّـرُ في إغوائـهِ، ومِنْهم بقيَّةُ المعصومينَ، وهو باطلٌ قطعًـا. والصَّوابُ أنَّ الحديـثَ علـى ظاهرِه.

٣ ـ **وممَّا تميَّزَت به هذه الحاشيةُ أيضاً**: كثرةُ المراجعِ التي استمدَّ مِنْها السُّيوطيُّ، وهو أضعافُ ما يُوجَدُ في كتابٍ بمثلِ حَجْمِه، ويلاحظُ ضمنَ هذا الأمرِ أيضاً أنَّ أغلبَ مَراجعِه ليسَتْ مُستمِرَّةً، بمعنى أنَّه في كلِّ مَوضوعٍ يَتناوَلُه تَجِدُه يعتمدُ على مجموعةٍ مِن المصادرِ ينقلُ منها، ثمَّ يَنتقِلُ لِمَوضوعٍ آخرَ فتنعدمُ الحاجةُ لتلك المصادرِ وتطرأ مصادرُ أخرى، وهكذا كلَّما انتقلَ لِموضوعٍ في فنٍّ مِن الفنونِ مِن لغةٍ وعَقيدةٍ وفقهٍ وتفسيرٍ وغيرِها، يطوي مصادرَه الأولى ويفتحُ مَصادرَ أُخْرى، حتى أَضْحَت حاشيَتُه هذه مصدرًا لكثيرٍ ممَّنْ جاءَ بعدَه، لغِنَاها بالنُّقولِ والمعلومات، وليس هذا بمُستغرَبٍ مِن هذا الإمامِ العَلَم الذي وصفَ نفسَهُ كما تقدَّمَ في ترجمتِه بقوله: والذي أَعتقِدُه أنَّ الذي وصَلتُ إليه مِن هذه العُلومِ السَّبعةِ ـ سِوَى الفِقه ـ والنُّقولِ التي اطَّلعْتُ عليها فيها لم يَصِلْ إليه ولا وقَفَ عليه أحدٌ مِن أشياخِي، فَضلًا عمَّن هو دُونَهم.

هـذا بالإضافـةِ إلـى كونِـه قـد أكثـرَ مِـن النَّقـلِ مـن أهـمِّ الحواشـي علـى «الكشَّـاف» كحاشـيةِ الطِّيبـيِّ «فتـوح الغيـب»، وحاشـيةِ سـعدِ الدِّيـنِ التَّفتازانـيِّ، وحاشـيةِ أكمـلِ الدِّينِ البابَرْتـيِّ، وغيرِها، فكانت حاشـيَتُه خلاصةَ مـا أبدعَتْه أيدي أولئـك الأَجِـلَّاءِ.

٤ ـ **تخريجُ أغلبِ ما وردَ مِن أحاديثَ وآثارٍ**، حتَّى غَدَت هذه الحاشيةُ مَرجعًا للدَّارسينَ والباحثينَ عَن تخريجِ ما أورده البيضاويُّ مِن أحاديثَ، فكانَت إلى جانبِ التَّحشيةِ تخريجًا فكأنَّها كتابينِ في كتابٍ.

ثانياً: منهجُ السُّيوطيِّ في الحاشيةِ:

أوضحَ رحمهُ اللهُ في مقدِّمَته خلاصةَ منهجِه في هذه الحاشيةِ فقال: وشَرَعتُ معَ ذلكَ في تَعليقِ حَاشِيَةٍ عليهِ تجلِّلُ خَفاياهُ وتُذلِّلُ مَطاياه... لَخَّصتُ فيهِ مُهمَّاتِ ما في حواشِي «الكَشَّافِ» السَّابِقِ ذِكرُها ممَّا لهُ تَعلُّقٌ بعبارةِ الكِتابِ، وضَمَمْتُ إلى ذلكَ نَفائِسَ تُستَجَادُ وتُستطابُ ممَّا لَخَّصْتُه مِن كُتبِ الأَئِمَّةِ الحافلَةِ كـ«تَذكِرَة أبي عليٍّ الفَارسيِّ» و«الخصائص» و«المحتسَب» و«ذا القد» لابنِ جني و«أمالي ابن الشجري» و«أمالي ابن الحاجب»، و«تذكرة» الشَّيخِ جمالِ الدينِ بن هشامٍ و«مغنيه» و«حاشيته» للإمامِ بَدرِ الدين بن الدَّماميِنيِّ وشيخِنا الإمامِ تقيِّ الدينِ الشُّمُنيِّ، غيرَ ناقلٍ حرفًا مِن كلامِ أَحدٍ إلا مَعزُوًّا إليهِ؛ لأنَّ بركةَ العلمِ عَزوُهُ إلى قائلِه، وحَيثُ كانَ المَحلُّ مِن المشكلاتِ التي كَثُرَ كلامُ النَّاسِ عليها أَشبَعْتُ القولَ فيه بذكرِ كَلامِ كلِّ مَن تكلَّمَ عليه تَكثيرًا للفائدةِ، ومِن المواضعِ ما وَقعَ فيه تَنازُعٌ وتباحُثٌ بين الأئمَّةِ قديمًا أو حَديثًا بحيثُ أَفردوهُ بالتَّأليفِ، فأسوقُ خُلاصَةَ ذلكَ المؤلَّفِ».

وسنتناولُ منهجَ السُّيوطيِّ في هذه الحاشيةِ خلالَ البحثِ في موقفِه مِن مختلفِ المواضيعِ الواردةِ عندَ البَيضاويِّ:

١ ـ **منهجُه في الحاشيةِ بشكلٍ عامٍّ**: ممَّا سبقَ مِن كلامِ السُّيوطيِّ رحمه الله يظهرُ أنَّه مع عنايتِهِ في حاشيتِهِ هذه بشرحِ ما وردَ في «تفسير البيضاويِّ» مِن عباراتٍ غامضةٍ أو ألفاظٍ غريبةٍ، فقد كان اهتمامُه مُنصبًّا أيضًا على انتقاءِ المسائلِ التي وقعَ فيها التَّناقشُ والتَّباحثُ بين العلماءِ سواءٌ كانت المسألةُ نحويَّةً أو فقهيَّةً أو عقديَّةً أو غيرَ ذلك، ثمَّ الوقوفِ عندها والبحثِ فيها بحثًا مُتعمِّقًا جدًّا، مع حشدِ كلِّ ما وصلَ إليه مِن أقوالٍ تتعلَّقُ بها، ومناقشةِ تلك الأقوالِ، وهكذا حتى تغدو كلُّ مسألةٍ يتناوَلُها وكأنَّها بحثٌ

مُستقلٌ يمكنُ أن يفردَ برسالةٍ صغيرةٍ تتضمَّنُ مَوضوعاً مُستكمَلاً ومستوفًى إلى درجةٍ لا يمكنُ معها وجدانُه بهذا الشَّكلِ في أيِّ مصدرٍ آخرَ:

ـ فمثلاً: في مطلعِ التَّفسيرِ ذكرَ بحثاً مُطوَّلاً في البسملةِ وهل هي مِن الفاتحةِ أم لا، بدأَهُ بالقولِ: هي مِن مُهمَّاتِ المسائلِ، وحقَّ لها أن تكونَ كذلك لأنَّه كلامٌ يتعلَّقُ بإثباتِ آيةٍ مِن كتابِ اللهِ أَو نَفيِها عنه، وقَد أفردَها بالتَّصنيفِ خَلقٌ مِن الأئمَّةِ...، فعدَّ جَمْعاً منهم ثمَّ تناولَ الموضوعَ بالبحثِ ناقلاً ومُناقِشاً ومُحرِّرًا بما يقاربُ خمسَ عشرةَ صفحةً.

ـ وأيضًا في مَعنى الباءِ في ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ وتقديرِ عاملِها وموقعِه مقدمًا أو مؤخراً ذكرَ بحثًا أطولَ مِن الأولِ مُستقصيًا ما يتعلقُ بالمسألةِ، ناقلاً أقوالَ أهلِ اللغةِ والتَّفسيرِ فيها، ومناقشًا لها.

ـ وعندَ تفسيرِ قولِه تَعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٨] تناولَ قولَ البَيضاويِّ: «والنَّاسُ أَصلُه: أُناسٌ» ثم أفادَ بحثاً طويلاً في المسألةِ يُطلَبُ في مكانِه.

٢ ـ **منهجه في الشواهد الشعرية**: للسُّيوطيِّ رحمَهُ الله في هذا مَنهجٌ مُتفرِّدٌ عن باقي الحواشي، فهو لا يكتَفِي بشَرحٍ ولا تخريجٍ، بل يَتعدَّاه إلى ذكرِ كثيرٍ ممَّا له علاقةٌ بالشَّاهدِ كإيرادِ الذي قبلَه والذي بعدَه، أو حتَّى مطلع القصيدةِ، وقد يوردُ مِن القصيدةِ أبياتاً عدَّةً، كما يذكرُ أحياناً ترجمةَ الشَّاعرِ وبعضَ الأحوالِ المتعلِّقةِ بتلكَ القصيدةِ والظُّروفِ التي قيلت فيها. وينظرُ كمثالٍ على هذا كلامِه عند تفسيرِ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مِن الفاتحةِ على قولِ الشَّاعرِ:

أفادَتْكُمُ النَّعماءُ مِنِّي ثَلاثةً ... يدي ولِساني والضَّميرَ المُحجَّبَا

٣ ـ منهجه في القراءاتِ: ويلاحظُ أنَّ الإمامَ السُّيوطيَّ رحمه الله لم يكن يعيرُ البحثَ في القراءاتِ كثير اهتمامٍ، وقلَّما يقفُ عند قراءةٍ، ولعلَّ ذلك بسببِ عنايةِ الإمامِ البَيضاويِّ بالقراءاتِ وتَفصيلِها ونسبةِ كلٍّ منها لِمَن قرأ بها، مع ما تقدمَ في ترجمتهِ وأَلْمَح إليه أنَّ علم القراءاتِ لم يأخُذْه عن شيخ.

٤ ـ منهجُه في التَّنبيهِ على المواضعِ التي تابعَ فيها البيضاويُّ الزَّمخشريَّ:

وقد تقدَّمَ في الفصل الثَّاني ما أَوردناهُ مِن تنبيهاتٍ على الأمورِ الاعتزاليَّة التي نبَّه عليها السيوطيُّ في حاشيتهِ وجَمعناها هناك منقولةً عن الشيخ الفقيه أحمد النوبي التي أخذها وجمعها من «حاشية» السيوطي هذه، فلتنظر ثمة.

بقيت ثمة ملاحظات:

الأولى: أنَّ الحاشيةَ كانت في بدايَتِها غزيرةَ المعلوماتِ كثيرةَ التَّعليقاتِ والتَّعقُّباتِ حتَّى إنَّ شرحَ سورةِ البقرةِ قد استوعبَ نصفَ الحاشيةِ تقريباً، وباقي القرآن بكاملِه النِّصفَ الآخرَ.

الثَّانية: أنَّ المصنِّفَ مالَ في النِّصفِ الثَّاني مِن الحاشيةِ إلى الإكثارِ مِن النَّقلِ عَن مصدرينِ أساسيَّينِ هما: «فتوح الغيب» للطِّيبيِّ، و«البحر المحيط» لأبي حيَّان، وكان غالبًا ما يسوقُ كلامَ أبي حيَّان لتعقُّبِ الزَّمخشريِّ، ومِن ثمَّ البيضاويِّ، ثم يُتبِعُه بكلامِ السَّمينِ أو السَّفاقُسيِّ أو كِلَيْهما في الردِّ على أبي حيَّانَ والدِّفاعِ عَن الزَّمخشريِّ.

الثالثة: أنَّ المُصنِّفَ كان يتعاملُ مَع حواشي «الكشَّاف» وغيرها ممَّنْ تناوَلُوا كلامَ الزَّمخشريِّ بالبحثِ والنِّقاشِ كـ«البحر المحيط» و«الانتصاف» و«الدر المصون»

وكأنَّها كُتِبَت على البيضاويِّ، فلا يُفرِّقُ بين عبارةِ الزَّمخشريِّ وعبارةِ البيضاويِّ مع وجودِ بَعضِ الاختلافِ أحيانًا:

ـ ففي تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ في سورةِ الفاتحة قال البيضاويُّ في تعليلِ قولِه: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ بالجمعِ: وإنما جَمَعه ليَشملَ ما تحتَه من الأجناسِ المختلِفةِ، وغلَّبَ العقلاءَ منهم فجَمَعه بالياء والنُّون كسائر أوصافهم.

فنقلَ السُّيوطيُّ في شرحِه قولَ البابَرْتيِّ: ليسَ المرادُ بالجنسِ في قوله: «ليَشملَ كلَّ جنسٍ» ما هو المصطلَحِ...

فقوله: «في قوله» الضَّميرُ يعودُ على الزَّمخشريِّ، وقوله: «ليَشملَ كلَّ جنسٍ» هي عبارةُ «الكشاف»[1]، والبابَرْتيُّ حاشيتُه في شرحِ «الكشَّاف» لا «البيضاويِّ».

وقد يُبدِّلُ عبارةَ الزَّمخشريِّ الواردةَ في المصدرِ بعبارةِ البَيضاويِّ:

ـ ففي قولِه تعالى: ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] قال البيضاويُّ: «وآلُهُما: أبناؤهُما، أو أنفُسُهما والآلُ مُقْحَم لتَفخيمِ شَأنِهمَا».

وعبارةُ الزَّمخشريِّ: «ويجوزُ أن يُرادَ: ممَّا تركَه موسى وهارونُ، والآلُ مقحَمٌ لتفخيمِ شأنِهما».

فنقلَ السُّيوطيُّ عن أبي حيَّان قوله: إنْ عَنى بالإقحامِ الزِّيادَةَ على ما يدلُّ عليهِ قولُه: «أو أَنفُسُهما»، فلا أدري كيفَ تُفيدُ زيادَتُه تَفخيمًا، وإنْ عَنى بالآلِ الشَّخصَ فإنَّه يُطلَقُ على شَخصِ الرَّجلِ: آله، فليسَ مِن الزِّيادَةِ.

---

(١) وعبارة البيضاوي: «ليَشملَ ما تحتَه من الأجناسِ المختلِفةِ».

فكلمة: «أو أنفسهما» هي في عبارة البيضاويِّ، وليسَت في عبارةِ «الكشاف»، ولا ذكرَها أبو حيَّان، وإنَّما لفظه: إنْ عَنى بالإقحامِ ما يدلُّ عليهِ أوَّلُ كلامِه في قولِه: «ويجوزُ أن يرادَ: مما تركَه موسى وهارونُ»، فلا أدري كيفَ يفيدُ زيادةُ ﴿ءَالُ﴾ تفخيمَ شَأنِ موسى وهارون؟

- وفي قولِه تَعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠] قال البَيضاويُّ: ثمَّ إنَّها مَع ضَعفِها وتَوكُّلِها وإيَّاكم مَع قوَّتِكُم واجتهادِكُم سَواءٌ في أنَّه لا يرزقُها وإيَّاكُم إلا اللهُ.

فنقل السيوطيُّ تعقيبًا على قولِه: «في أنَّه لا يَرزُقُها وإيَّاكُمْ إلَّا اللهُ» عن الطِّيبيِّ قوله: هذا الحَصْرُ مُستفادٌ مِن بناء ﴿يَرْزُقُهَا﴾ على الاسمِ الجامِعِ، ومثلُ هذا التَّركيبِ يُفيدُ التَّخصيصَ عِندَهُ.

ومرادُ الطِّيبيِّ: عندَ الزَّمخشريِّ، لا عند البَيضاويِّ، وإن كان البَيضاويُّ فيه مُتابعاً للزَّمخشريِّ.

***

ثالثاً: وصفُ النُّسَخِ الخطيَّةُ لـ «حاشيةِ العلامةِ السُّيوطيّ»:

١ ـ النُّسخةُ الأولى (ف): النُّسخةُ المقروءةُ على الإمامِ السُّيوطيِّ، وعليها خطُّهُ في مواضعَ كثيرةٍ.

وهي مِن محفوظاتِ مَكتبةِ الفاتحِ الموجودةِ في المكتبةِ السُّليمانيةِ في إسطنبولَ، برقمِ: (٥١٨)، وهي نسخةٌ عليها بلاغاتُ قراءةٍ على الإمامِ السُّيوطيِّ بخطِّه.

وهي تحتوي على المجلَّدِ الأوَّلِ فقط، وهو من أول الكتابِ إلى أوخرِ سورةِ آل عمرانَ.

ويقَعُ هذا المجلَّدُ في (٢٣٧) ورقةٍ، وكلُّ صفحةٍ من (٢٥) سطرًا تقريبًا، وكلُّ سطرٍ مِن (١٨) كلمةً تقريبًا، خُطَّت بمدادٍ أسودَ، وخُطَّت الكلماتُ الرَّئيسيَّةُ كـ(قوله)، و(قال)، و(قلت) وأسماءُ الكتبِ وغيرُها بمدادٍ أحمرَ.

وعلى هوامشِ النُّسخةِ بلاغاتُ قراءةٍ كثيرةٍ كتبَها الإمامُ السُّيوطيُّ بخطه، ونصَّ أحيانًا أن القارئ هو الشَّيخُ زكريَّا المحلِّي، وفيها تصحيحاتٌ وتنبيهاتٌ مهمةٌ على ضبط بعض الأسماءِ وملاحظات لغويةٌ وغير ذلك.

وجاءَ في غلافِ النَّسخةِ الخطيَّةِ في الورقةِ الأولى: فائدةٌ في آيةِ الكرسيِّ، وتحريراتٌ للشَّيخِ محمَّد المرحومِ المعروفِ بقاضي زادَه، وفي الورقةِ الثَّانيةِ فوائدُ وبلاغاتٌ، وعليه تملُّكاتٌ وأختامٌ.

وجاءَ في مُقدِّمةِ النُّسخةِ الخطيَّةِ: «الأوَّلُ مِن نواهدِ الأبكارِ وشواردِ الأفكارِ على تفسيرِ القاضي ناصرِ الدِّينِ البَيْضاويِّ لشيخِ الإسلامِ علّامةِ العالَم حافظِ

العصرِ ومجتهدِ الوقتِ جلالِ الدِّينِ أبي الفضلِ عبدِ الرَّحمنِ السُّيوطيِّ الشافعيِّ فسحَ اللهُ في مدَّتِه وأعادَ علينا وعلى المسلمينَ مِن بركاتِه في الدُّنيا والآخرةِ بمحمَّدٍ وآله وصحبِه وسلَّم، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ».

نموذج من بلاغات السماع بخط السيوطي: «الحمد لله، تم، بلغ سماعًا على مؤلفه لطف الله به»:

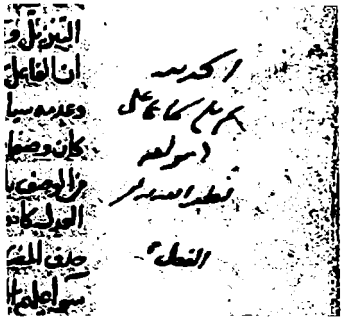

٢ ـ النُّسخةُ الثَّانيةُ (ز): نسخة المكتبة الأزهرية:

وهي النسخةُ المحفوظةُ في المكتبةِ الأزهريَّةِ، تحتَ رقمِ (١٠٧١)، والموقوفةُ على رواق العَجَمِ بالجامعِ الأزهرِ، وهي نُسْخةٌ تامةٌ، في مُجلَّدينِ، ينتهي الجزءُ الأوَّلُ آخرَ سورةِ النِّساءِ، والجزءُ الثَّاني مِن سُورةِ المائدةِ إلى آخرِ القرآنِ.

والنُّسخةُ غيرُ مضبوطةٍ بالشَّكلِ، خُطَّتْ بمدادٍ أسوَدَ، وخُطَّت كلمةُ (قوله) التي تدلُّ على كلامِ الإمامِ البيضاويِّ بمدادٍ أحمرَ. وفيها حواشٍ قليلةٌ، منها ما هو بخطِّ العلَّامةِ مَرْعي الكَرمي الحَنْبلي (ت ١٠٣٣هـ).

يقَعُ المجلدُ الأولُ في (٢٥٩) ورقة، وكل ورقة تتكون من (٣٣) سطرًا تقريبًا، وكل سطر يتكون من (١٤) كلمةً تقريبًا.

جاءَ في أوّلِ المجلدِ الأولِ: «الجزءُ الأوَّلِ حاشيةٌ على تفسيرِ البيضاويِّ للإمامِ العالِمِ العلّامةِ شيخِ المحدثين مولانا الشّيخُ عبدُ الرّحمنِ جلالُ الدّينِ السّيوطيُّ قدَّس الله سرّه». وكتب بعد ذلك: وقف الشيخ أبي الوفا على رواق العجم.

وفي آخرِ المجلدِ الأولِ: «والحمدُ للهِ وحده، يتلوه إنْ شاءَ اللهَ في الجزءِ الثّاني سورة المائدة مِن حاشيةِ شيخِ الإسلامِ وعمدةِ الأنامِ الحافظِ جلالِ الدِّين السّيوطي رضي الله عنه».

ويقع المجلَّدُ الثّاني في (١٨٦) ورقة، وفي كلِّ ورقةٍ (٣٣) سطرًا تقريبًا، وفي السطرِ نحوٌ مِن (١٢) كلمةً.

جاءَ في أوَّلِ المُجلَّدِ الثّاني: «الجزءُ الثّاني مِن الحاشيةِ على تفسيرِ البَيْضاويِّ للإمامِ العالمِ العلّامةِ شَيخِ المُحدِّثينَ مَولانا الشَّيخِ عبدِ الرّحمنِ جلالِ الدّينِ السُّيوطيِّ قدَّسَ الله سرَّه آمين». وكتب على الهامشِ: مِن فضلِ اللهِ تَعالى على عبدِه أبي..... ابنِ أبي الغيثِ الهيتيِّ الشّافعيِّ عفيَ عنه.

وجاءَ في آخر المجلَّدِ الثّاني: «وفي آخرِ النُّسخةِ التي كُتِبَت منها هذه النُّسخةُ: بخطِّ المؤلِّف ما نصُّه: آخرُ الحاشيةِ التي علَّقتُها على تفسيرِ القاضي ناصرِ الدِّين البيضاويِّ، فرغتُ منها يومَ الجمعةِ الحادي والعشرينَ مِن جمادى الأولى سنةَ أربعٍ وتسعِ مئةٍ وكان الشُّروعُ فيها سنةَ ثمانينَ وثمانِ مئةٍ واللهُ تَعالى أعلَمُ. وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِه وسلَّم.

تمَّتْ بحمدِ اللهِ وعونِه وحُسْنِ تَوفيقِه والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

يـا قـارئَ الخـطِّ فاسـتغفِرْ لِمَـن كتبَا ... لقـد كَفَتْـكَ يـداهُ النَّسْـخَ والتَّعَبـا

وقُـلْ إذا نظـرَتْ عَيْنـاكَ أحرفَـهُ ... يـا ربِّ فاغفِـرْ لـه وارزقْـهُ مـا طلَبَا»

وهـذا النـصُّ في قيد الفـراغِ من الأهميـةِ بمكانٍ فـي تحديدِ زمن كتابـةِ الإمام السيوطيِّ لحاشيَتِه.

٣. النُّسخةُ الثالثةُ (ن): نسخةُ مكتبةِ نور عُثمانية.

وهيَ مِن مَحفوظاتِ مَكتبةِ نور عُثمانية الموجودةِ في المكتبةِ السُّليمانيَّةِ في إسطنبول، تحتَ رقمِ: (٤٥٨).

وتقع هذه النُّسخةُ في (٣٥٦) ورقةً، في كلِّ ورقةٍ نحوٌ مِن (٣٣) سطرًا، وفي السَّطرِ (١٥) كلمة تقريبًا.

وهـي نسـخةٌ تامةٌ، في مجلـدٍ واحدٍ، علـى جُزأينِ بحسـبِ تقسـيمِ المصنِّفِ، ينتهـي الأوَّلُ عنـد آخـرِ سـورةِ آل عمرانَ، ويبـدأ الثَّاني مـن أوَّل سـورة المائدةِ إلى آخـرِ القرآنِ.

خُطَّـت هذه النسـخة بمدادٍ أسـود، وخُطَّت كلمـةُ (قوله)، التي تـدلُّ على كلامِ الإمـام البيضـاويِّ و(تنبيه) و(قلت) وأسـماءُ السـورِ، وغيرُها بمدادٍ أحمـرَ. والضبطُ فـي النُّسـخةِ مُتوسِّـطٌ، والحواشـي فيها قليلـةٌ، وبعضُهـا منقولٌ عن حاشـيةِ الشَّـيخِ زكريَّـا الأنصـاريِّ. وتتميَّـزُ هـذه النُّسـخَةُ بموافقَـةِ المصـادرِ المنقولِ عنها فـي كثيرٍ مِـن المواضعِ.

وفـي الورقـةِ الأولـى فِهـرسٌ بأسـماء السُّـوَرِ وأرقـام صَفحاتها في النُّسـخةِ، ونـصُّ وقـفِ السُّـلطانِ عثمـان خـان بـن السُّـلطان مصطفـى خـان علـى المكتبةِ، وختمُـه المكـوَّنُ مِن الطغـراءِ وعبارة: الحمـدُ للهِ الذي هَدانـا لهذا وما كنَّـا لنَهتَدِيَ لـولا أَنْ هَدانا اللهُ.

جـاء فـي خاتمـةِ الجـزء الأول: «نجـزَ الجـزءُ الأوَّلُ مِن حاشـيةِ سـيِّدنا ومَولانا

شيخِ الإسلامِ مُحيي سنَّةِ سيِّدِ الأنام، جلالِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ السُّيوطيِّ الشَّافعيِّ فَسَحَ الله تعالى في مُدَّته، وأعاد علينا والمسلمينَ مِن بَركاتِه في الدُّنيا والآخرةِ، آمينَ يا رب العالمينَ. وكانَ الفراغُ مِن تَعليقِه على يدِ كاتبِهِ العبدِ الفَقيرِ إلى اللهِ تَعالى محمَّدِ بنِ العَبدِ الفَقيرِ إلى اللهِ تَعالى عبدِ الباقي البُرلسيِّ الشَّافعيِّ غفرَ اللهُ له ذنوبَهُ وسترَ عُيوبَهُ ولِمَن قرأَ فيهِ والمسلمين، بتَاريخ ثالث عشرينَ شهرِ شعبان المعظَّمِ قَدرُه وحرمَتُه سنةَ (٩٦٠)، يتلوهُ في الجزءِ الثَّاني سورةُ النِّساءِ، وصلَّى اللهُ على سيدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّم، وحسبُنا اللهُ ونِعمَ الوكيل، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ».

وجاءَ في خاتمةِ النُّسخةِ: «تمَّ الكتابُ بحمدِ اللهِ وعونِه وحُسْنِ تَوفيقِه، وكانَ الفَراغُ مِن نسخِه يوم الأربعاءِ المباركِ ثالثَ عشرَ شهرِ صفرَ سنة ٩٦١هـ، على يدِ كاتبِهِ العبدِ الفَقيرِ إلى اللهِ تعالى محمَّدِ بنِ عبد الباقي البُرْلُسي غفرَ اللهُ له ولوالديهِ آمين».

وقد تمت المقابلةُ على هذه النسخة مِن بدايةِ سورةِ الأنعامِ إلى آخر الكتابِ.

٤ ـ النسخة الرابعة (س): نسخةُ مكتبةِ السُّليمانية.

وهي محفوظةٌ فيها تحتَ رقم (١٦٦)، وتقع هذه النُّسخةُ في (٣٥٦) ورقة، في كل ورقةٍ (٣١) سطرًا، وفي السَّطرِ (١٦) كلمةً تقريبًا.

وهي نسخةٌ تامةٌ تقع في مجلدٍ واحدٍ، خطها جيِّدٌ، وهي غيرُ مضبوطةٍ، والحواشي في الهامشِ قليلةٌ جدًا. وفيها تصحيف وتحريفٌ وسَقطٌ.

وخُطَّتْ هذه النُّسخةُ بمدادٍ أسودَ، وخُطَّتْ كلمةُ (قوله) التي تدلُّ على كلامِ

الإمام البيضاويِّ و(تنبيه) و(قلت) وأسماءُ السورِ، وغيرها بمدادٍ أحمرَ.

وجاء في خاتمةِ النُّسخةِ: «تمَّ الكتابُ بحمدِ اللهِ وعونِه وحُسْنِ تَوفيقِه، وكانَ الفراغُ مِن نَسْخِه يومَ الجمعةِ المباركِ ثالثَ عشرينَ شوّالَ سنةَ ٩٩٨ على يدِ أفقرِ العبادِ وأحوجهُم إلى رحمةِ ربِّهِ الكريمِ الجواد عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ عيسى بنِ طه البحيريِّ غفرَ اللهُ له ولوالديهِ ولِمَن دعا لهم بالمغفرةِ ولكلِّ المُسلمينَ أجمعينَ وصلَّى اللهُ على سيدِنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ وسلَّم تسليمًا كثيرًا أبدًا دائمًا إلى يومِ الدِّين آمينَ».

والحمدُ للهِ الذي تتمُّ بنعمتِهِ الصَّالحات، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين.

***

صور المخطوطات
المعتمدة في التحقيق

صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة عمجه زاده والمرموز لها بـ(أ)

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة عمجه زاده والمرموز لها بـ(أ)

صورة الورقة الأولى من مكتبة أسعد أفندي بخط العلامة الخيالي، المرموز لها بـ(خ)

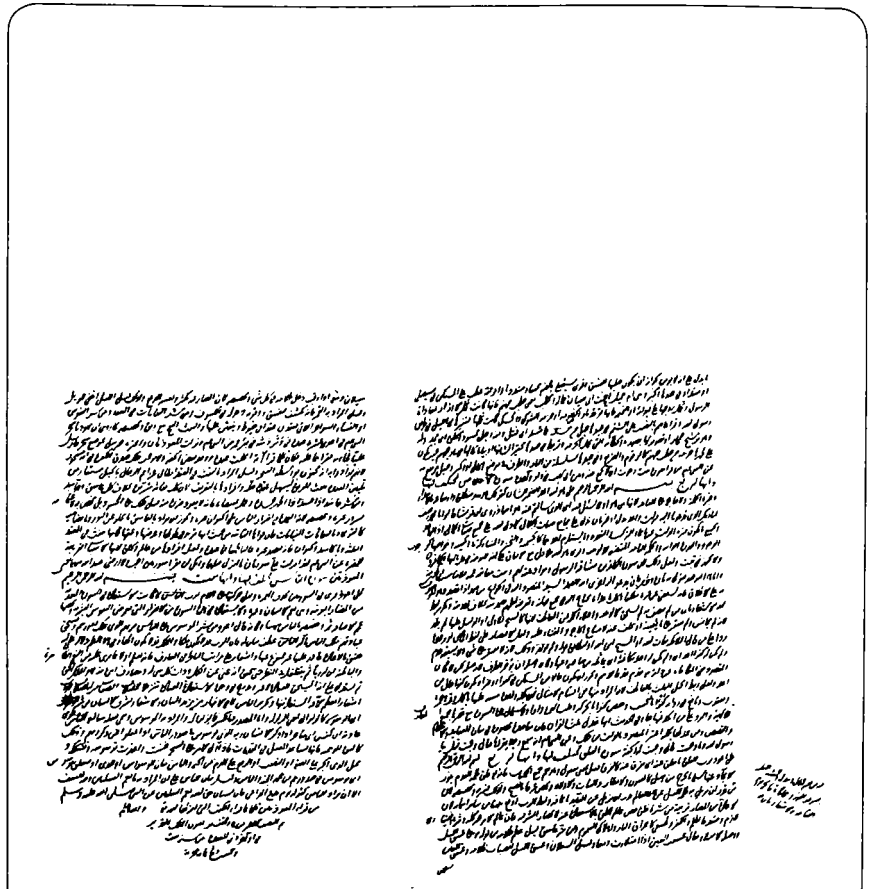

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة أسعد أفندي بخط العلامة الخيالي، والمرموز لها بـ(خ)

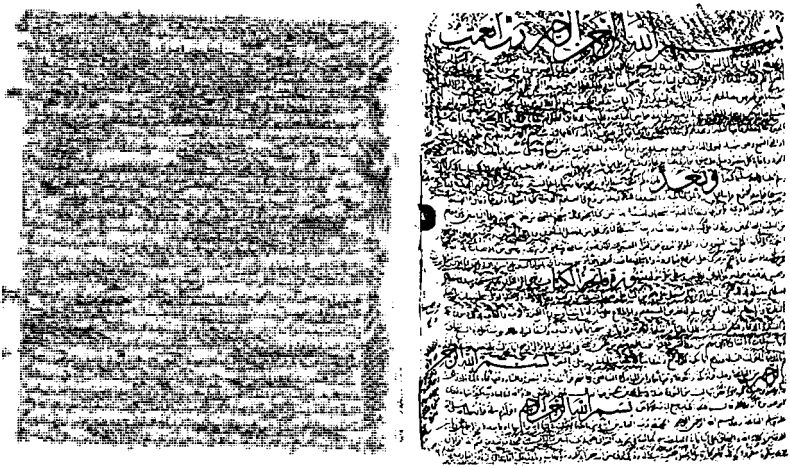

صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة خالد أفندي آك بخط العلامة التفتازاني، والمرموز لها بـ(ت)

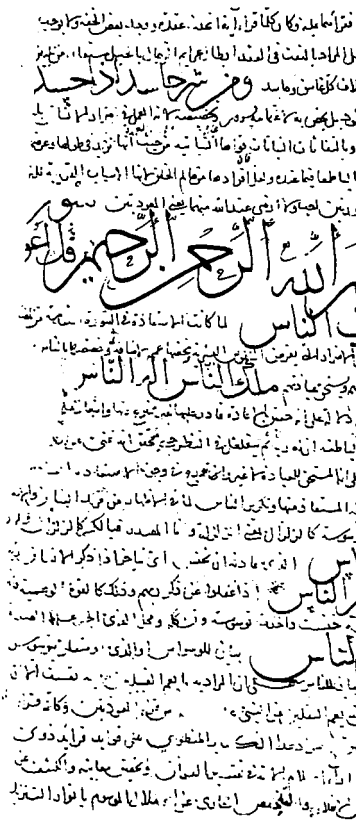

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة خالد أفندي آك، بخط العلامة التفتازاني، والمرموز لها بـ(ت)

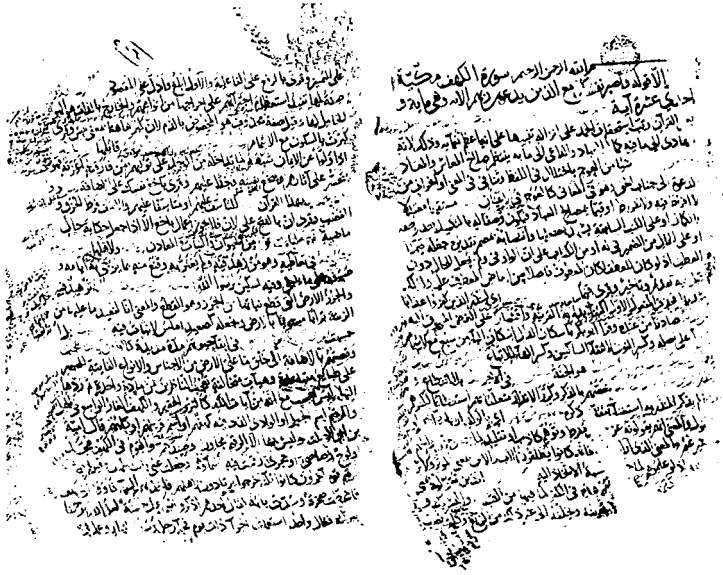

صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة جامعة أرضروم، بخط الفقيه الفاروقي تلميذ العلامة البيضاوي، والمرموز لها بـ(ض)

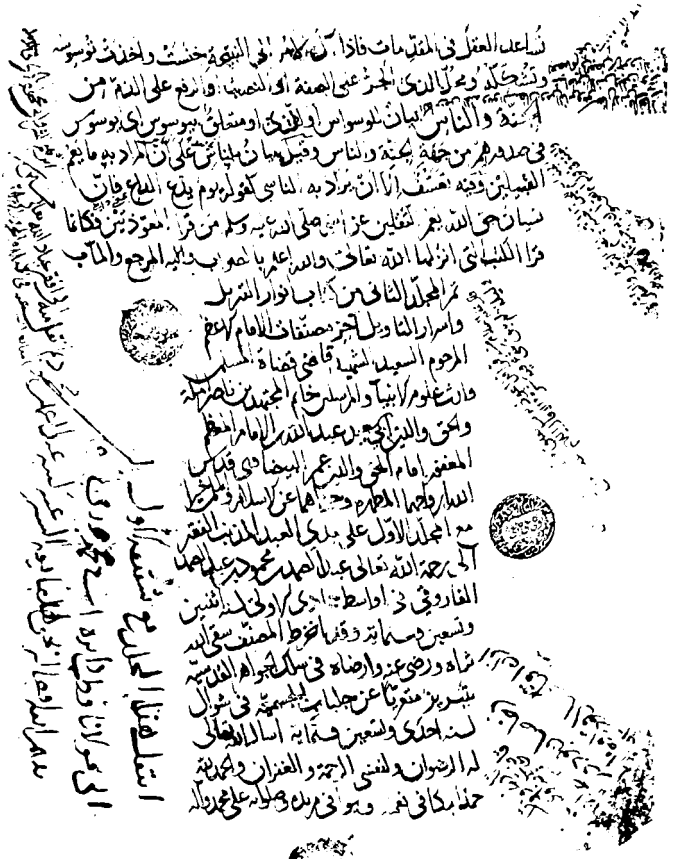

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة جامعة أرضروم، بخط الفقيه الفاروقي تلميذ العلامة البيضاوي، والمرموز لها بـ(ض)

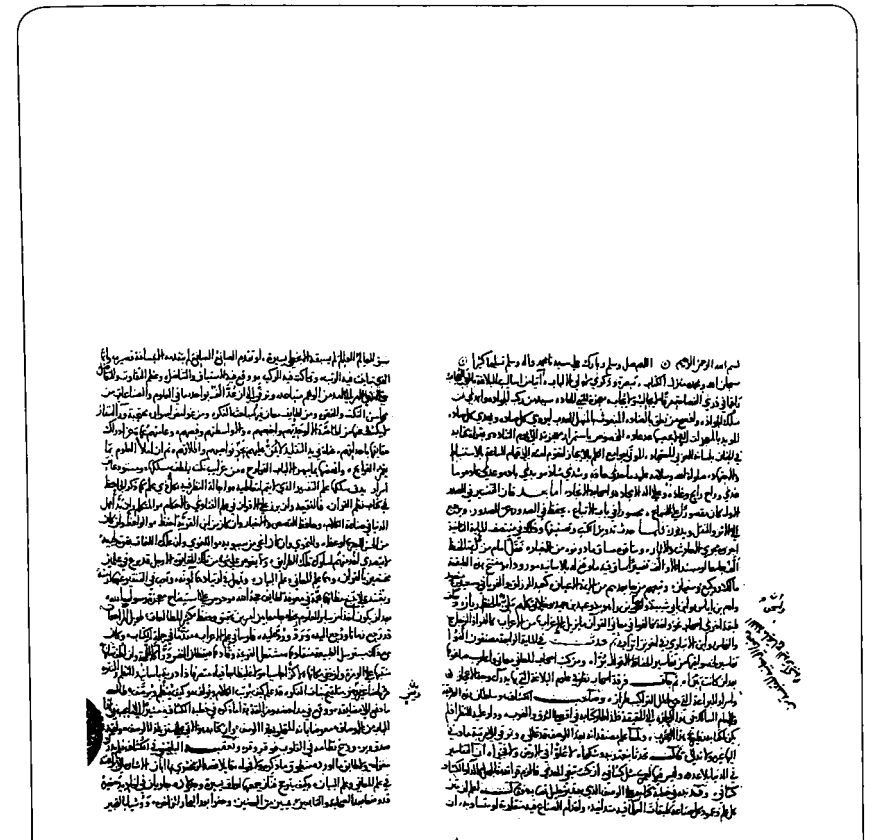

صوررة الورقة الأولى من نسخة مكتبة الفاتح، والمرموز لها بـ(ف)

في رجب سنة تسع قوله وتخصيصه بعد الامر بالصبر قال الطيبي لان المصابرة نوع خاص من الصبر فهو من باب قوله وملائكته وجبريل قوله من الرباط انتظار الصلاة بعد الصلاة اخرجه مسلم والترمذي والنسائي من حديث ابي هريرة نحوه قوله من رابط يوما وليلة فيسبل الله كان له كاجر صيام شهر رمضان وقيامه للحديث اخرجه احمد وابن ابي شيبة في المصنف من حديث سلمان بهذا اللفظ واصله عند مسلم بمعناه قال النجم سورة النجم قوله كاجر هو بالفتح المثل من غير الجنس وبالكسر المثل من الجنس قوله من قرأ السورة التي يذكر فيها العمران يوم المجادلين تغيب الشمس صلى الله عليه وملائكته اخرجه الطبراني من حديث ابن عباس قوله من قرأ سورة العمران اعطي بكل اية منها اماما على جسر جهنم هذا امر الحديث الموضوع الذي روي عن ابن بن كعب في فضايل القران سورة سورة وقد نبه ائمة الحديث وحفاظه ونقاده قديما وحديثا على انه موضوع مختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعابوا على من اورده من المفسرين في تفاسيرهم وهانا انسوق نبذة من كلامهم في ذلك قال ابن الصلاح روينا عن ابي عصمة وهو نوح بن ابي مريم انه قيل له من ابن لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضايل القران سورة سورة فقال اني رايت الناس قد اعرضوا عن القران واشتغلوا بفقه ابي حنيفة ومغازي محمد بن اسحق فوضعت هذا الحديث حسبة فهذا حال الحديث الطويل الذي يروي عن ابن بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضايل القران سورة سورة بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى الى من اعترف بانه وضاعة وضعه وان اتى بالفاظ ليتبين عليه ولقد اخطا الواحدي المفسر ومن ذكره من المفسرين في ايداعه تفاسيرهم وقال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الفيته ومثال من كان يضع الحديث حسبة ما رويناه عن ابي عصمة نوح بن ابي مريم المروزي قاضي مرو فيما رواه الحاكم بسنده الى ابي عمار المروزي انه قيل لابي عصمة من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضايل القران سورة سورة وليس عند اصحاب عكرمة هذا فقال اني رايت الناس قد اعرضوا عن القران واشتغلوا بفقه ابي حنيفة ومغازي محمد بن اسحق فوضعت هذا الحديث حسبة وكان يقال لابي عصمة هذا نوح الجامع فقال ابو حاتم ابن حبان جمع كل شيء الا الصدق وقال ابو عبد الله الحاكم وضع حديث فضايل القران وروى ابن حبان في مقدمة تاريخ الضعفا عن ابن مهدي قال قلت لميسرة بن عبد ربه من اين جيت بهذه الاحاديث قال جمعتها فرادا فرادا قال وضعها ارغب الناس فيها وبهذا

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة الفاتح، والمرموز لها بـ(ف)

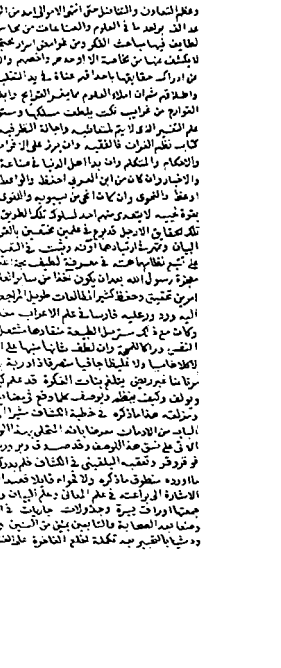

صورة الورقة الأولى من نسخة المكتبة الأزهرية المنقولة من خط العلامة السيوطي، والمرموز لها بـ(ز)

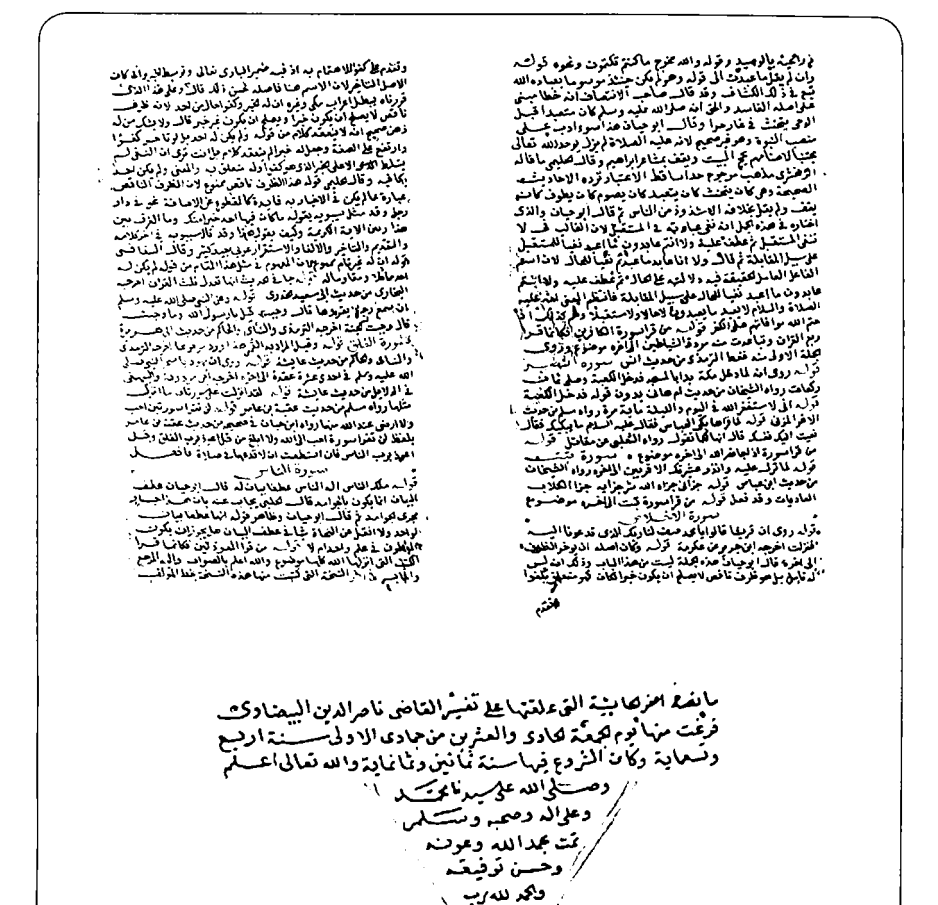

بلغ مقابلة بحسب الوسع والطاقة وقد كان الفراغ من كتابته في أوائل شهر ربيع الآخر سنة ثمان وتسعين وثمانمائة على يد أفقر العباد إلى ربه الغني وأحوجهم إلى رحمته وعفوه وكرمه وفضله وجوده محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن يوسف بن زكريا الأنصاري الشافعي عفا الله عنه وعن والديه ولمشايخه وجميع المسلمين آمين آمين آمين.

يا قارئ الخط فاستغفر لمن كتبا ... لقد كفتك وراء النهج والعبا.
وقل إذا أنظرت عيناك أحرفه ... يا رب فاغفر وارزقه ما طلبا

صور الورقتين الأخيرتين من نسخة المكتبة الأزهرية المنقولة من خط العلامة السيوطي، والمرموز لها بـ(ز)

صورة الورقة الأولى من نسخة المكتبة السليمانية، والمرموز لها بـ(س)

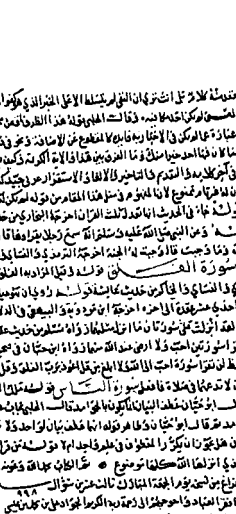
SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı Süleymaniye
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 166
Tasnif No. 2171 (078) - 122

صورة الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة السليمانية، والمرموز لها بـ(س)

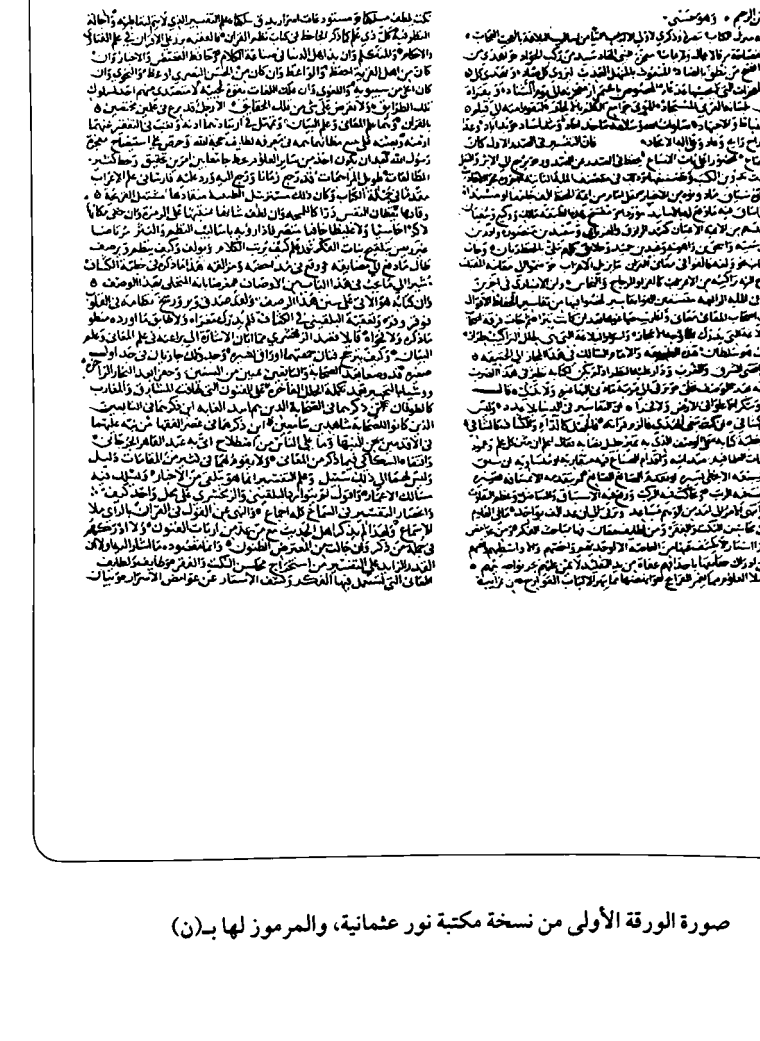

صورة الورقة الأولى من نسخة مكتبة نور عثمانية، والمرموز لها بـ(ن)

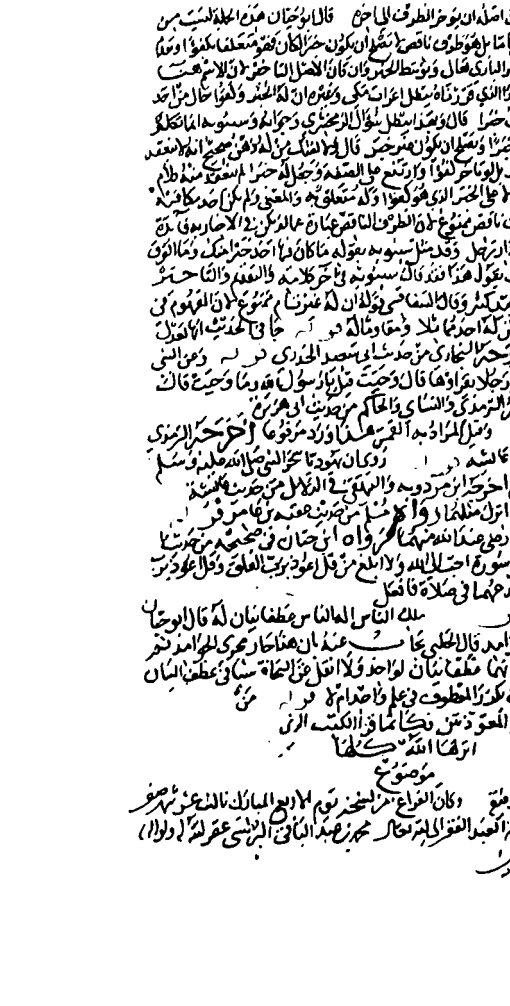

صورة الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة نور عثمانية، والمرموز لها بـ(ن)